المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

سلسلة" أبحاث ودراسات"

العدد الأول

دور المجتمع المدنى
فى تكوين رأس المال الإجتماعى

دراسة حالة للجمعيات الأهلية فى مصر

اعداد

إنجى محمد عبد الحميد

المركـز المصـرى
للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

الناشر:

المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

١ شارع سوق التوفيقية – الدور الرابع – الإسعاف – القاهرة .

ت: ٢٥٧٨٣٠٧٦ + ٠٢

البريد إلكتروني: ecesr.ecesr@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.ecesr.net
www.ecesr.info
www.ecesr.com

سلسلة إبحاث ودراسات " الإصدار الأول "

اسم البحث :

دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي
دراسة حالة للجمعيات الأهلية

إعداد :

إنجي محمد عبد الحميد

رقم الإيداع:

تجهيزات فنية :

حازم حسن

طباعة :

0106330871

تم نشر هذا الكتاب بالتعاون بين
المركز المصري لحقوق الإقتصادية والإجتماعية
ومؤسسة المجتمع المفتوح – سويسرا

مقدمة المركز

يطيب للمركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية أن يقدم للمكتبه الحقوقية سلسلة الأبحاث والدراسات والتى يستهدف من خلالها تقديم عددا من الأبحاث المعمقة التى ترتبط وتؤثر فى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية وتساعد فى إثراء النقاش والرؤى والأفكار حول هذه الحقوق، وسيحاول المركز التركيز على المبادرات الشبابية فى هذا الصدد. لذا يسعد المركز أن يكون مفتتح هذه السلسلة بحث " دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الإجتماعى : دراسة حالة للجمعيات الأهلية فى مصر" وهى رسالة ماجستير أعدتها الباحثة إنجى محمد عبد الحميد تحت إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد لنيل درجة الماجستير بقسم العلوم السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

وقد أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير بتقدير (ممتاز) بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٩ وكونت اللجنة من: الأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد (أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بالكلية)، الأستاذ الدكتور شادية فتحى (أستاذ العلوم السياسية بالكلية) والدكتور هويدا عدلى رومان (خبير بالمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية) .

ويقوم المركز بنشر هذا البحث في إطار محاولة التأثير فى عمليات وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تتناسب مع ظروف المجتمع المصري التي تزداد تعقيداً من فترة إلي أخري، فالبحث عن برامج اجتماعية واقتصادية بديلة أمراً سار حتمياً، فنتيجة لعدم كفاءة البرامج المستخدمة حالياً، لابد من التفكير في

الإعتماد علي وسائل اخرى كرأس المال الإجتماعي باعتباره أحد وسائل حل هذه المشكلة، أسوة بالبرامج التي طُبقت في عدد من الدول النامية الأخرى.

وتعود أهمية هذه الدراسة إلي أهمية المفهوم الذي تتناوله، والذي يُعتبر أحد المفاهيم الهامة في مجال العلوم الإجتماعية، لارتباطه بالعديد من القضايا الإجتماعية الأخرى، كقضيتي التنمية والديمقراطية وما زاد من أهميته في الفترة الأخيرة اهتمام الهيئات والمؤسسات الدولية بدراسة إمكانية استخدامه في طرح استراتيجيات تنموية بديلة تعتمد علي المشاركة المجتمعية.

وعلي الرغم من أهمية المفهوم إلا أن الملاحظ قلة ما كتب عنه في المكتبة العربية، خاصة فيما يتعلق بالجانب النظري، إذ اكتفت معظم هذه الدراسات بالتعريف البنك الدولي للمفهوم.

وترتبط الأهمية العملية بالأهمية النظرية، فدراسة هذا المفهوم في مصر خاصة في علاقته بالمجتمع المدني، تلقي الضوء علي إمكانية استخدامه في وضع برامج تنموية بالشكل الذي تطرحه الأدبيات الغربية، وبما يتواءم مع خصوصية وظروف المجتمع المصري.

وبالرغم من ظهور مفهوم رأس المال الإجتماعي منذ نهايات السبعينات من القرن العشرين، إلا أنه لم يحظ باهتمام الباحثين في الدول النامية بشكل عام إلا في نهاية التسعينات، وبالنسبة لمصر فقد ظهر هذا الاهتمام منذ ست أو سبع سنوات، وتزايد مع بداية اهتمام البرامج الإنمائية الدولية بدراسة رأس المال الإجتماعي في مصر، ومعرفة مدي إمكانية استغلاله في تنفيذ برامج إنمائية بديلة تقوم علي مشاركة المجتمع المستهدف في عملية التنمية .

ويعود هذا الاهتمام بالنسبة للحالة المصرية إلي رصد المحللين والباحثين الاجتماعيين للعديد من الجهود الفردية في التعامل مع مشكلات المجتمع، والتي إذا تم التركيز عليها، وتم وضعها في إطار برنامج تنموي واضح سيستفيد منها المجتمع ككل أسوةً بمشروع بنوك الفقراء في دول جنوب شرق آسيا، والتي قامت بالأساس علي رصيد رأس المال الإجتماعي في المجتمع، وحققت نجاحاً هائلاً في التخفيف من حدة مشكلة الفقر.

و من هنا جاء التركيز علي رأس المال الإجتماعي نظراً لأهمية شبكات العلاقات الإجتماعية التي يمتلكها كل فرد في حياته، والتي تزداد أهميتها في المجتمعات التي تفتقد فيها المؤسسات الرسمية للمصداقية، حيث تعلو قيمة الروابط الأسرية، ويضطر الفرد للجوء إلي علاقاته وروابطه الأولية لتحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته الأساسية، وهو ما أطلق عليه فوكوياما المجتمعات التي تنعدم فيها الثقة المجتمعية ، وهي بدورها أساس تحقيق التقدم والازدهار في أي مجتمع.

ومن هنا جاء الحديث عن المجتمع المدني، باعتباره الإطار الذي يستوعب الأفراد، بما يسهم في زيادة ثقتهم المجتمعية، وبما يقود إلي زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الإجتماعي في صورته الإيجابية.

وبالنظر للحالة المصرية يثور تساؤل عما إذا كان المجتمع المدني في مصر يقوم بهذا الدور. وماهية الظروف والعوامل التي تؤثر في قيامه به، وأي صور رأس المال الإجتماعي ينتج.

وهنا سوف تقوم الباحثة بالتطبيق علي الجمعيات الأهلية، وذلك بدراسة حالة ثلاث جمعيات، اثنتين قامتا علي أساس ديني، وجمعية ذات توجهات علمانية قامت لخدمة أهداف عامة، وسوف تتم دراسة الثلاث حالات باستخدام أداة المقابلة مع العاملين في الجمعيات، وبعض المستفيدين من أنشطة الجمعية، وبالمشاركة في أحد الأنشطة التي تقوم بها كل جمعية.

حيث تسعي الدراسة للإجابة علي مجموعة من الأسئلة الرئيسية :

١- ما هو رأس المال الإجتماعي؟ وما الفرق بينه وبين صور رأس المال الإجتماعي الأخرى؟

٢- كيف يتكون رأس المال الإجتماعي، وما هي مصادره؟ وما هي آليات تكوينه؟.

٣- ما هي صور وأشكال رأس المال الإجتماعي؟.

٤- ما هي طبيعة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تكوين رأس المال

الإجتماعي؟ وما الشروط الواجب توافرها في مؤسسات المجتمع المدني للقيام بهذا الدور؟.

وبالنسبة للحالة المصرية، تحاول الدراسة معرفة ما إذا كانت هذه المقولة تنطبق علي المجتمع المدني في مصر بشكل عام، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة باعتبارها أكبر مؤسسات المجتمع المدني من حيث العدد وحجم العضوية، وهي أكثرها قرباً من المواطن العادي، وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات:

أ- ما هي مصادر رأس المال الإجتماعي في مصر؟ وهل يمثل المجتمع المدني في مصر أحد المصادر الأساسية لتكوين رأس المال الإجتماعي؟.

ب- ما صور رأس المال الإجتماعي التي يساعد المجتمع المدني في إنتاجها؟ وما العوامل المؤثرة في قيامه بهذا الدور، سواء المتعلقة بتلك التنظيمات، أو المرتبطة بالمجتمع المحيط؟ .

ولا يسع المركز فى نهاية تقديمه لذه الدراسة الجاده إلا أن يقدم خالص شكره وتقديره للباحثة إنجى محمد عبد الحميد على ما قامت به جهد من أجل إنجازها، كما يقدم عظيم الشكر للجنة المناقشة وللاستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد، متمنين أن تمثل الدراسة إثراءا للمكتبه الحقوقية العربية وأن تساهم فى إثارة وتعميق الجدل والنقاش حول واقع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية وآفاق النهوض بها.

المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

مقـــدمة البحث

تحدثت كتابات كثيرة عن التغيرات الإقتصادية والسياسية التـــي شـــهدها المجتمع المصري، وتأثيراتها الإجتماعية والثقافية، وركزت تلك الكتابات علـــي تراجع دور الدولة في مجالات عدة خاصة مجال تقديم الخدمات للمواطنين الأمر الذي جعل البحث عن بديل للقيام بهذا الدور أمر حتمي، لـــذا ظهـــر المجتمـــع المدني بكافة صوره كبديل لسد العجز الذي أصـــاب الدولـــة، وأدي لمشـــكلات اقتصادية واجتماعية عديدة.

وقد جاء الحديث عن دور المجتمع المدني متـــأثراً- إلـــي حـــدٍ بعيـــد- بدراسات وتجارب لدول أخري تشابهت ظروفها مع مصر واســـتطاع المجتمـــع المدني في هذه الدول أن يحفظ توازن المجتمع في مرحلـــة التحـــول السياســـي والاقتصادي.

واستمر التركيز علي الأدوار الاقتصـــادية والسياســـية، والاجتماعيـــة للمجتمع المدني لأكثر من عقدين، فطوال الثمانينات والتســـعينات مـــن القـــرن الماضي أنصب الحديث وكثرت الدراســـات والبحـــوث علـــي الأدوار الســـابق الإشارة لها.

ومع التباين الذي أحدثه دور المجتمع المـــدني ، إذ نجـــح فـــي بعـــض الحالات كحالة بعض دول شرق أوروبا وأخفق في حالات أخـــري – كالحالـــة المصرية-، ظهرت دراسات تؤكد علي أهمية دراسة الدور القيمـــي، والثقـــافي للمجتمع المدني.

وتزامن هذا مع بداية الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في عملية التنميـــة، وذلك بهدف وضع سياسات تنموية من أسفل تعتمد علي مشـــاركة المســـتهدفين منها. وهنا ظهر رأس المال الاجتماعي باعتباره التعبير الأمثل عـــن المشـــاركة

المجتمعية، فوفقاً لتعريفه يمثل رأس المال الاجتماعي"مجموع الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد في إطار بناء اجتماعي محدد يمتد من الأسرة، ويشمل جماعات الجيرة والأصدقاء ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية".

ومن هنا جاءت العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في الأدبيات الغربية، فقد اعتمد روبرت بوتنام علي نفس الفكرة عندما أعاد صياغة وطرح المفهوم في منتصف التسعينات من القرن المنصرم، إذ أكد أهمية المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي المتجسد أساساً في كافة القيم وصورالنشاط التي تساهم في دعم الديموقراطية الحقيقية وتتجسد هذه القيم بشكل أساسي في الثقة المجتمعية التي يمكن الاستدلال عليها من خلال إقبال المواطنين علي التصويت في الانتخابات والانضمام لتنظيمات طوعية رسمية والمبادرة بانشاء تنظيمات مدنية جديدة.

ومما سبق تحاول الدراسة اختبار نوع العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في إطار ما قدمته الأدبيات الغربية حول هذه العلاقة من خلال استعراض كافة الأطروحات التي قدمتها تلك الأدبيات، ومحاولة معرفة مدي انطباقها علي حالة المجتمع المصري.

إشكالية الدراسة :

افترض روبرت بوتنام في دراستيه عن رأس المال الاجتماعي، أن المجتمعات التي تمتلك عدداً أكبر من التنظيمات المدنية، ونسبة عضوية عالية في تلك التنظيمات، هي المجتمعات الأكثر ديموقراطية من الناحية السياسية، والأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية، ويعود ذلك إلي الدور الذي تلعبه تلك التنظيمات في تكوين رأس المال الاجتماعي، والذي يتجسد في مجموع الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يُكونها مجموعة من الأفراد نتيجة عضويتهم في جماعة اجتماعية معينة لتحقيق مجموعة من الأهداف"وهؤلاء الأفراد في إطار تعاونهم يقوموا بتكوين مجموعة من القيم المتمثلة أساس في الثقة المجتمعية، الاحترام المتبادل، لمبدأ المعاملة بالمثل، وكلها قيم تجعل الفرد أكثراهتماماً

بالمشاركة في شئون مجتمعه، الأمر الذي يمثل الأساس لأي مجتمع ديموقراطي.

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة إلي تحقيق هدفين:

١- محاولة التأصيل النظري لأحد المفاهيم الجديدة المستخدمة في العلوم الاجتماعية، والتي قامت عدة دراسات مصرية وعربية باستخدامه دون العودة لجذور المفهوم وتاريخه.

٢- معرفة العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري من خلال دراسة بنية وتكوين بعض مؤسسات المجتمع المدني في مصر، وتأثيرها علي رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي.

الدراسات السابقة :

يُلاحظ من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية حول هذا المفهوم، أن معظمها انطلق من الفرضية التي قدمها بوتنام عن علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني، لذا انقسمت الدراسات السابقة في هذا الصدد إلي مجموعتين إحداهما مؤيدة لما طرحه بوتنام ومن قبله توكفيل، أما الثانية فانتقدت هذه الرؤية وقدمت رؤية بديلة، وذلك علي النحو التالي:

المجموعة الأولي :

وتشمل الدراسات التي أكدت وجود علاقة وثيقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني، حيث أكدت وجود علاقة وثيقة بين الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال الاجتماعي في دعم قيم الديموقراطية ، وجوهرها الثقة المجتمعية، والتي تساهم بشكل أساسي في توجيه المواطنين نحو المشاركة الإيجابية في الحياة العامة.

ومن أهم الدراسات في هذا الاتجاه دراسة روبرت بوتنام عن الديموقراطية في إيطاليا والتي أجراها علي مدار ما يزيد عن عشرين عاماً قضاها في المقارنة بين شمال وجنوب إيطاليا، وتوصل إلي أن ما يجعل الجنوب

متفوقاً سياسياً واقتصادياً هو امتلاكه لشبكة كبيرة من التنظيمات المدنية التي ساهمت في تكوين مجموعة من القيم الإيجابية (رأس المال الاجتماعي)، والتي أدت بدورها إلي تقليل تكلفة الإنتاج، وساهمت في تشجيع المواطنين علي المشاركة في شئون المجتمع.

واستمر بوتنام في التأكيد علي هذه النقطة في دراسته الثانية عن االديموقراطية في الولايات المتحدة، ونُشرت في بداية عام ٢٠٠٠، ولاقت اهتماماً وانتشاراً فاق ما حققته الدراسة الأولي، وفي هذه الدراسة حاول بوتنام معرفة السبب وراء انخفاض مؤشرات الديموقراطية في الولايات المتحدة والمتمثلة في التصويت في الانتخابات، والعضوية في تنظيمات مدنية، وتكوين تنظيمات مدنية، وأكد أن السبب وراء ذلك يعود إلي تراجع معدلات الثقة المجتمعية، وهي جوهر رأس المال الاجتماعي[1].

وقد أرجع بوتنام عزوف المواطنين عن المشاركة إلي مجموعة من العوامل علي رأسها سرعة إيقاع الحياة التي جعلت المواطن يلهث وراء رزقه وأفقدته روحه الجماعية، هذا بالإضافة للدورالذي صارت تلعبه وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة والتي جعلت الفرد منغلقاً علي ذاته وأقل احتياجاً للآخرين، وأقل رغبة في المساهمة في شئون المجتمع.

ويؤخذ علي بوتنام إغفال جوانب أخري في غاية الأهمية خاصة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والموروث الثقافي الذي يلعب الدور الأساسي والأهم في تشكيل وعي الفرد وسلوكه.

ومن الدراسات الأخرى في نفس الاتجاه دراسة لويس اليا Louis Alyaa عن العلاقة بين إنضمام الأفراد للأنشطة التطوعية من ناحية، والمشاركة السياسية من ناحية أخري، وأكدت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين الانضمام للتنظيمات المدنية ومستوي المشاركة السياسية.

---

(1) **Putnam.D, Robert, Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community U.S.A ,Harvard University Press, 2002, pp.25-35.**

ومن الدراسات الأخرى دراسة باتريك كيليpatrik killy، التي تؤيد وجود علاقة وثيقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، وعرفت المجتمع المدني علي أنه"المنظمات التي تعمل خارج نطاق الدولة، والتي تنظم كافة جوانب الحياة العامة"[1].

وأكدت الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني لا تمثل فقط بيئة تتكون فيها قيم الثقة والتعاون والالتزام، ولكنها في بعض الأحيان تمثل بيئة يتكون في إطارها كافة القيم السلبية، خاصة في المجتمعات التي لا تحث ثقافتها علي المشاركة.

المجموعة الثانية :

وتشمل الدراسات التي لم تربط بشكل مباشر بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، وإنما وضعت العلاقة بينهما في إطار السياق والبيئة المحيطة.

ومن أهم هذه الدراسات، دراسة تراكول مانترو Tracol Manteroi والتي أكدت أن العلاقة بين الاثنين تتأثر بعدة اعتبارات أهمها ثقافة وتراث المجتمع، ولإثبات ذلك قامت الدراسة باختبار مقولة بوتنام علي المجتمع الأسباني، أشارت إلي أنه بالرغم من زيادة عدد مؤسسات المجتمع المدني منذ بداية النظام الديموقراطي في أسبانيا إلا أن هذه الزيادة صاحبها انخفاض في مستويات الثقة عبر الأجيال، وبالتالي لا يمكن الاعتماد علي مشاركة الأفراد في هذه المؤسسات كمؤشر علي تحول النظام نحو الديمقراطية[2].

ولتأكيد هذه الفكرة اعتمدت الدراسة علي مقارنة البيانات الخاصة بالعضوية في مؤسسات المجتمع المدني في أسبانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، وتوصلت الدراسة إلي أن زيادة عدد مؤسسات المجتمع المدني لا يعتبر مؤشرا علي وجود رأس المال الاجتماعي، إذ لم يصاحب هذه الزيادة

([1]) Rossing,Tine and Assaf,Susan,"Social Capital: Conceptual Frameworks and Empirical Evidence",Washitogn.DC.,SCI Working Paper No.5,1998,pp.5-8.

([2]) Uslaner, Eric,M, Chapter(5):Democracy and Social Capital,pp.25.

ارتفاع نسب مشاركة الأفراد في الحياة العامة خاصة فيما يتعلق بالانتخابات، وأرجعت الدراسة ذلك إلي انخفاض مستوي الثقة المجتمعية حيث يعتمد الافراد علي الروابط التقليدية في تلبية احتياجاتهم، هذا علي عكس المجتمعات التي تمتلك ميراثاً من الممارسة الديموقراطية.

وفي دراسة أخري أكد ريتشارد روز Richard Rose أن المجتمعات التقليدية، مثل المجتمع الروسي يعتمد المواطنون فيها علي الروابط غير الرسمية التي تقوم علي وجود علاقات وصلات مباشرة كالصلة القرابية بين عدد محدود من المواطنين(١).

وقامت الدراسة بإجراء استبيان لتحديد الشبكات التي يعتمد عليها الروس في حياتهم اليومية، وتم إجراء عدد من المقابلات مع عدد من المواطنين وسؤالهم عما إذا كانوا ينتمون إلي أحد المؤسسات المدنية من تلك التي يُعرف عنها أنها ذات تأثير في حياة فئات مجتمعية متباينة، واتضح من خلال النتائج أن أقل من ٥%من المواطنين ينتمون إلي أحد هذه التنظيمات، في حين أكد نحو ٩٠% انهم لا ينتمون إلي أي من هذه المؤسسات، وأنهم يعتمدون بالأساس علي علاقاتهم الشخصية وعلاقات القرابة في تلبية احتياجاتهم.

وسوف تتناول الرسالة هذين الاتجاهين بالشرح المفصل في الفصليين الأول والثاني.

اقتراب الدراسة :

سوف تعتمد الدراسة علي الاقتراب السياقي Contextual Approach، وهو أحد الاقترابات المستخدمة في دراسة رأس المال الاجتماعي، ويعتمد علي دراسة رأس المال الاجتماعي في علاقته بأي ظاهرة اجتماعية أخري أخذاً في الاعتبار البيئة والسياق المحيط الذي تتولد فيه هذه العلاقة، ويرفض هذا الاقتراب استخدام الأسلوب الكمي في دراسة رأس المال

---

(١) Rose, Richard," Getting Things Done in An Anti Modern Societies: Social Capital Networks in Russia", Washitogn. DC., World Bank Paper No.9,pp.13-15.

الاجتماعي لأنه مفهوم معقد بما يجعله غير قابل للدراسة الكمية، أو بمعني أخر أن الدراسة الكمية للمفهوم تزيده تعقيداً وغموضاً، لذا لجأ أنصار هذا الاقتراب للأسلوب الكيفي في دراسة رأس المال الاجتماعي، ومن أشهر من تبني هذا الاقتراب ميشيل فولي وبوب إدوارد في دراستيهما عن رأس المال الاجتماعي، والمجتمع المدني والتي جاءت كرد علي أطروحة بوتنام[1].

منهج وأداة الدراسة :

تعتمد الدراسة في الجزء التطبيقي منها علي استخدام أسلوب دراسة الحالة من خلال دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر من حيث طبيعتها وعددها وعلاقتها بالدولة، وما تقوم به من أدوار مختلفة، وستستعين الدراسة بثلاث أدوات هي:

١- المقابلة المتعمقة

٢- الملاحظة البسيطة

٣- الملاحظة بالمشاركة، وهي جميعها أدوات للتحليل الكيفي، كما سيرد تفصيلاً في المبحث الثالث من الفصل الثالث.

عينة الدراسة :

وستقوم الدراسة بالتركيز علي الجمعيات الأهلية في إطار دراسة دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، ويعود اختيار الجمعيات الاهلية بالتحديد لاعتبارين صعوبة دراسة علاقة كافة أنماط المجتمع المدني وبرأس المال الاجتماعي لذا تم اختيار الجمعيات الأهلية باعتبارها الاكثر عدداً بين التنظيمات المدنية والأوسع انتشاراً نتيجة لتعدد مجالات نشاطها.

وسوف تركز الدراسة في الجزء الميداني علي دارسة ثلاث جمعيات أهلية اثنتين منهم تم تأسيهما علي أساس ديني أحداهما جمعية خيرية إسلامية، والأخرى جمعية قبطية وما يجمعهما أنهما يعملان في نفس المنطقة السكنية، وهي أحد المناطق العشوائية بمنطقة مصر القديمة، أما الجمعية الثالثة فهي

---

(1) Edwards, B., and Foley, M.W," Social Capital and Political Economy of Our Discontent", American Behavioral Scientist, NO.40,1997,PP.669-670.

جمعية أهلية مركزية نشاطها الأساسي حماية البيئة والصحة العامة، وتتبني أهداف عامة، ولا ترتبط بديانة معينة أو تخدم فئة اجتماعية بعينها .

تقسيم الدراسة :

ويمكن تقسيم الدراسة، وفقاً للتساؤلات السابق الإشارة إليها إلي قسمين، هما:

القسم الأول: يغطي الجانب النظري وينقسم إلي فصلين:

الفصل الأول: **تعريف رأس المال الاجتماعي وهو مكون من ثلاثة مباحث، هي**:

المبحث الأول: رأس المال الاجتماعي وصور رأس المال الأخري.

المبحث الثاني: اتجاهات دراسة رأس المال الاجتماعي.

البحث الثالث: إشكاليات دراسة رأس المال الاجتماعي.

الفصل الثاني: **المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، ويتكون من مبحثين**:

المبحث الأول: رأس المال الاجتماعي والديموقراطية.

المبحث الثاني: علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي.

القسم الثاني: يحاول اختبار ما سبق طرحه نظرياً علي حالة المجتمع المدني مع التركيز علي الجمعيات الأهلية وينقسم إلي فصلين:

الفصل الثالث: **رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في مصر**:

المبحث الأول: مصادر رأس المال الاجتماعي في مصر.

المبحث الثاني: المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في مصر(نظرة عامة).

الفصل الرابع: **دراسة حالة للجمعيات الأهلية**:

المبحث الأول: الجمعيات الأهلية نشأتها وتطورها.

المبحث الثاني: التجربة الميدانية.

الفصل الأول

الإطـــار النظـــري

ينقسم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يتناول هذا المبحث تعريف رأس المال الاجتماعي من حيث:

أولاً : نشأة المفهوم وتطوره.
ثانياً : التمييز بينه وبين صور رأس المال الأخرى.
ثالثاً : خصائصه.
رابعاً : بعض الملاحظات العامة حول المفهوم.
خامساً: صور رأس المال الاجتماعي

المبحث الثاني: اتجاهات دراسة رأس المال الاجتماعي، وينقسم إلي :

أولاً : عرض لأهم الاتجاهات النظرية في دراسة المفهوم.
ثانياً : ملاحظات علي الاتجاهين.
ثالثاً : اقترابات دراسة المفهوم.

المبحث الثالث: إشكاليات دراسة المفهوم:

أولاً : إشكالية القياس.
ثانياً : إشكالية التعريف.

المبحث الأول

تعريف رأس المال الاجتماعي

أولا:نشأة المفهوم وتطوره:

يختلف الدارسون المهتمون برأس المال الاجتماعي حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المفهوم، ولكن البعض منهم يشير إلى أن الجذور الأولى له تعود إلى كتابات "توكفيل" Tocquveillعن الديمقراطية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، ففي كتابه الشهير عن هذا الموضوع أرجع توكفيل الديموقراطية في أمريكا إلى الترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة، وغنى عن البيان أن هذه القيم تمثل جوهر رأس المال الاجتماعي بالمعنى الذي يتناول المعاصرون من خلاله هذا المفهوم، وقد اعتمد عدد كبير على هذه الفكرة عند دراسة رأس المال الاجتماعي، وبخاصة دارسي المفهوم ممن ينتمون إلى حقل العلوم السياسية.

ويشير البعض إلى أن البداية الحقيقية تعود إلى كتابات "هانفان"Hafain في أوائل القرن العشرين(بالتحديد في ١٩١٦)، التي ربطت بين رأس المال الاجتماعي وبين ممارسات اجتماعية بعينها تتم في إطار جماعة اجتماعية محددة.

وشهد المفهوم مرحلة من الأفول، ليعاود الظهور مجدداً على الساحة الأكاديمية خلال عقدي الستينات والسبعينات من خلال كتابات"جان كالوب" و"لورى جيرمين"[١]. إلا أنه من الثابت أن المفهوم لم يحظ باهتمام فعلى على نطاق واسع إلا في أواخر السبعينات مع ظهور كتابات المفكر الفرنسي "بيير

(1) **Putnam,Robert,Making Democracy Work: Civic Traditions in modern ItalyU.S.A,Princton University Press,1993,pp48-50.**

بيرديو"عن رأس المال الثقافي، وهو مفهوم يتداخل بشدة مع رأس المال الاجتماعي إلى حد حدا بالبعض إلى الخلط بينها.

ثم جاءت كتابات"جيمس كولمان "James Coleman خلال الثمانينات عن رأس المال الاجتماعي في إطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي، في إطار نظرية "الاختيار الرشيد"Rational Choice المعروفة لدارسي علم الاقتصاد[1].

وبرغم كل ما سبق، فإن الكثيرين يعتبرون كتابات "روبرت بوتنام"خلال حقبة التسعينات، هي السبب الرئيسي وراء ما اكتسبه هذا المفهوم من شهرة وما حظي به من اهتمام واسع النطاق، والحق أن الأدبيات السياسية والاجتماعية لم تكن سوى عامل مساعد في التعريف بهذا المفهوم الذي كان غامضا إلى عهد قريب، أما العامل الرئيسي فيتمثل في تغيرات وتحولات اجتماعية واسعة المدى شهدها العقدان الأخيران جعلا هذا المفهوم في بؤرة الاهتمام خصوصا عندما ارتبط بمفاهيم أخرى-مثل الديموقراطية والمجتمع المدني والحكم الرشيد- حظيت بأهمية واسعة على المستويين الأكاديمي و العملي على حد سواء، ولم تكن كتابات بوتنام سوى انعكاس لتزايد الاهتمام بمثل هذه المفاهيم التي ارتبط بها رأس المال الاجتماعي وتلامس معها في أكثر من جانب، كما سيتضح من خلال هذا المبحث[2].

لقد حازت دراسات "بوتنام" التي قدمها في أوائل التسعينات، عن رأس المال الاجتماعي ودوره في تعميق الديموقراطية في إيطاليا باهتمام كبير وأثارت جدلاً واسعاً، ووضعت المفهوم في دائرة الضوء، وكذلك كان الحال مع دراسته الثانية التي تناولت تراجع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة، وأفول نزعة المشاركة التي ميزت المجتمع الأمريكي، التي كان قد تحدث عنها

---

(1) **Coleman,James,s,"Social Capital in Creation of Human Capital",American Journal of Sociology,44,1988,pp95-120.**

(2) **Eastis,Carlam M., "Organizational Diversity and The production of Social Capital", American Behavioral Scientist,vol.42,1998, pp 66-67.**

"توكفيل"، وقد ألقت هذه الدراسة بالذات الضوء على بعد هام وأساسي في دراسة رأس المال الاجتماعي، وهو علاقة هذا المفهوم بالديموقراطية.

وتوالت بعد ذلك إسهامات عدد من الهيئات الدولية- وعلى رأسها البنك الدولي- والجامعات والمراكزالبحثية، لتحاول وضع إطار لدراسة رأس المال الاجتماعي، بما يسهم في تحديد علاقته بعدد من الظواهر الاجتماعية، وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المبادرة التي قام بها البنك الدولى لقياس رأس المال الاجتماعي ودراسته، قد أسهمت في توضيح الصلة الوثيقة بين رأس المال الاجتماعي وعدد من الظواهر الاجتماعية الأخرى في عدد من البلدان، خاصة البلدان النامية، حيث احتلت فكرة دور رأس المال الاجتماعي في مكافحة الفقر الصدارة بين الموضوعات التي تناولتها هذه المبادرة.

ثانياً: رأس المال الاجتماعي و الصور الأخرى لرأس المال :

غنى عن البيان أن رأس المال الاجتماعي أكثر صور رأس المال غموضاً ربما لأنه يتعلق في الأساس بقيمة غير منظورة أو ملموسة في حين تتعلق الصورالأخرى- مثل رأس المال المادي والبشرى- بظواهر يمكن تمييزها وقياسها بسهولة، وبشكل ملموس، وتتفق معظم الأدبيات في أن مفهوم رأس المال الاجتماعي، وإن كان يتناقض بوضوح مع الصور الأخرى لرأس المال، إلا أنه-بالرغم من ذلك-يتقاطع معها في قواسم يمكن تمييزها، وعلى رأس هذه القواسم يأتي مفهوم التراكم، والذي يعد عنصراً أساسياً في الحديث عن أي من صور رأس المال، وينصرف تعبير رأس المال المادي Physical Capital (وكان يشار إليه في السابق برأس المال فحسب، إلى أن اقتضت ضرورات التطور الاجتماعي والاقتصادي تمييزه عن الصور الأخرى لرأس المال)إلى الموارد المادية والعينية التي يمتلكها الأفراد والمجتمعات، بما يشمل عناصر وأدوات الإنتاج الأساسية كالأرض و المباني والآلات، فضلاً عن الأرصدة المالية والنقدية، ويتضح من ذلك أن رأس المال المادي هو الصورة الأكثر تجسداً من صور رأس المال، إذ أنه ينطوي علي عناصر يكمن تمييزها وقياسها بسهولة ويسر.

أما مفهوم رأس المال البشرى Human Capital فيشير إلى المهارات و القدرات التي يكونها الأفراد على مدار حياتهم والتي يحصلون عليها من خلال التدريب والتعليم، ويشمل ذلك المهارات الفنية والتكنولوجية والشهادات و الدرجات العلمية، وكل مهارة أو مقدرة تمكن الأفراد من خلال -استخدامها و تطويرها- من تحقيق مكاسب مادية أو أدبية و رأس المال البشرى-كما هو واضح-أقل في ماديته من رأس المال المادي، ويعود ذلك إلى ارتباط المفهوم، ببعض القيم والمعايير غير المادية، التي يصعب قياسها بالمقارنة مع رأس المال المادي.

أما فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي Social Capital فهو يعد أقل صور رأس المال تجسداً، إذ يشير إلى مجموعة العلاقات و الروابط الاجتماعية التي تنمو في إطار شبكة اجتماعية معينة، تحكمها عدد من القيم و المعايير كالثقة والاحترام المتبادل والالتزام والتعاون، وهذه كلها-كما هو واضح- قيم مجردة يصعب قياسها كمياً، كما يصعب تمييزها بشكل دقيق.

وينطوي مفهوم رأس المال الاجتماعي على شقين رئيسيين: جانب رأس المال و الجانب الاجتماعي، أما الجانب المتعلق برأس المال فإنما يشير أساساً إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ومن هنا فمن الصعب تخيل أن يتكون رأس مال اجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة، فرصيد المجتمع من القيم و الروابط الاجتماعية هو رأس مال متراكم عبر الزمن يعبر عنه بمفهوم رأس المال الاجتماعي.

ويشير الجانب الاجتماعي في المفهوم إلى حقيقة بديهية مؤداها أن رأس المال الاجتماعي لا يكونه فرد بذاته-كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشرى - وإنما يتكون في إطار جماعة اجتماعية يرتضى الأفراد الانضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا، ذلك أن الأفراد-عبر استخدامهم لما توفره العضوية في جماعة ما من قيم الالتزام والثقة- إنما يستغلون الرصيد الاجتماعي الذي تولده العضوية في الجماعة،

وليس هذا الرصيد في واقع الأمر سوى رأس مال اجتماعي تولده هذه الجماعة وتراكمه عبر الزمن.

وكما تمت الإشارة سالفاً، فإن ثمة جوانب تداخل بين رأس المال الاجتماعي وبين صور راس المال الأخرى، فلا يكفى على سبيل المثال أن تتوافر أدوات إنتاج(رأس المال المادي) في أيدي أفراد على درجة عالية من الكفاءة و التأهيل (رأس مال بشرى)، دون أن تتوافر لهم- بصورة أو بأخرى- شبكة من العلاقات والروابط الاجتماعية ومنظومة واضحة من القيم التي تربط بين هؤلاء الأفراد وتنظم عملهم بما يتيح لهم إنجازه على نحو أفضل(رأس مال اجتماعي) [1].

ومن ناحية أخرى يختلف رأس المال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال في عدد من الأوجه التي ترتبط بطريقة التكوين، والهدف من الاستخدام، و الآثارالتي تترتب على هذا الاستخدام.

وفيما يخص طريقة التكوين فقد تمت الإشارة إلى أنه في حين يستطيع الفرد أن يكون رصيده من رأس المال المادي أو البشرى بمفرده، ودون الحاجة إلى جماعة اجتماعية، فمن الصعوبة بمكان أن يتكون رأس المال الاجتماعي إلا من خلال الانتماء إلى جماعة.

ويختلف رأس المال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال الأخرى فيما يتعلق بالناتج المتحقق من استثماره، إذ يؤدى استثمار الفرد لما يمتلكه من رأس مال مادي أو بشرى إلى تحقق فائدة مباشرة، بينما يؤدى استثمار رأس المال الاجتماعي إلى تحقيق فائدة، ليس فقط على مستوى الجماعة، وإنما أيضا على مستوى المجتمع[2].

وفيما يتعلق بهذه النقطة التي تخص استثمار رأس المال الاجتماعي،

---

(1) **Serageldin,Ismail and Grootart,Christian,Defining Social Capital: An integrating review, Washington,D.C, The World Bank, ,1997,PP80-83.**

(2) **Ibid, p90.**

اختلفت الأدبيات فيما إذا كان يمثل سلعة خاصة أو سلعة عامة لا يمكن لفرد أو لمجموعة من الأفراد أن يحجبوا الاستفادة منها عن الآخرين ممن ينتمون إلى الجماعة الأوسع، مثله في ذلك مثل السلع العامة كما يعرفها علم الاقتصاد، فمن المستحيل مثلاً تخيل أن يمنع المجتمع بعض الفئات من الاستفادة من الطرق والكباري التي تمثل سلعاً عامة تعم فائدتها على المجتمع بجميع أفراده، بغض النظر عن حجم إسهامهم فيها، وكذلك الحال ،بالنسبة لرأس المال الاجتماعي إذ يستفيد منه الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة بحكم كونه رصيدا يراكمه المجتمع، بغض النظر عن إسهام كل فرد في تكوين هذا الرصيد.

ويتفق رأس المال الاجتماعي مع غيره من صور رأس المال الأخرى في أنه يفرز عند استخدامه حزمة من الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء[1]. وإذا كانت هذه الفكرة مفهومة في حالة رأس المال المادي(غسيل الأموال مثلاً)، أو البشرى(إتقان بعض المهارات الهدامة مثل التزوير)، فقد أثارت الفكرة نفسها خلافاً بين دارسي رأس المال الاجتماعي، فهل يمكن تخيل وضع تفرز فيه العلاقات و الروابط الاجتماعية ورصيد الثقة المتوفر في الجماعة نواتج سلبية؟ وهل يمكن أن يسخر الفرد أو الجماعة هذه العلاقات و الروابط في خدمة أغراض هدامة، بما يؤدى إلى خلق نوع من الكراهية و العزلة بين أعضاء الجماعة والمجتمع على حد قول بعض الدارسين؟[2].

الحق أن "بوتنام" قد قام بتمييز هذه الظاهرة، وعرفها على أنها نوع من رأس المال الاجتماعي السلبيNegative Social Capital،ويُقصد به أن يستخدم الأفراد ما يمتلكونه من رصيد من الروابط التي تقوم على الثقة المتبادلة في إطار شبكة من العلاقات الاجتماعية، التي تنتج في بعض الأحيان أثارا سلبية على المجتمع ككل Negative Externalities، وتمثل جماعات المافيا الشهيرة واحداً من أبرز الأمثلة على هذه الحالة، حيث تعد المافيا من أكثر الجماعات ترابطاً والتي يقوم ترابطها في الأساس على رصيد من الثقة المتبادلة بين

(1) **Fukyama,Francis,Trust:The Social Virtues and Creation of Prosperity, Newyork, Free Press, ,1995,pp87-90.**

(2) **Ibid,pp101.**

أفرادها، وهي تقوم بتسخير هذا الرصيد في نشر العنف و الجريمة في المجتمع، وتعد الجماعات الدينية المتطرفة، وكارتلات تجارة المخدرات أمثلة أخرى على رأس المال الاجتماعي السلبي، ويختلف رأس المال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال الأخرى في طريقة قياسه، فمن المنطقي أن يؤدى الاختلاف في طبيعة وخصائص كل من هذه الصور إلى اختلاف طريقة قياسها، وقد أشرنا سالفاً إلى أن رأس المال المادي يعتبر أكثر صور رأس المال مادية، لذا فإن قياسه يعتمد على حجم الموارد ووسائل الإنتاج المتوفرة، والتي يؤدى استخدامها إلى تحقيق فائدة سواء كان المستخدم فرداً أو جماعة، ولا يختلف الأمر كثيراً في حالة رأس المال البشرى الذي يمكن قياسه من خلال قياس القدرات و المهارات التي يكتسبها الفرد والتي يؤدى الحصول عليها إلى تحقيق مكاسب مادية وأدبية.

وبطبيعة الحال، يختلف الأمر بالنسبة لرأس المال الاجتماعي كونه أقل صور رأس المال مادية، حيث ينطوي على عناصر يصعب قياسها من خلال مؤشرات محددة مثل الثقة والتبادلية والالتزام بقواعد الجماعة، وسيتناول المبحث الثاني هذه النقطة بالتفصيل.

يبقى القول في نهاية هذا الجزء أن العلاقة بين صور رأس المال الثلاثة جد وثيقة، فكما سبق وأن ذكرنا فإن عوامل مثل"الروابط و العلاقات الاجتماعية والثقة و الاحترام المتبادل في إطار جماعة معينة" كلها تساعد أعضاء الجماعة على تكوين كل من رأس المال الفيزيقي والبشري.

ومن الأمثلة التي توضح هذه العلاقة نموذج تجارة الماس في الولايات المتحدة، والتي أشارإليها "كولمان"كدليل على الارتباط بين رأس المال الاجتماعي و الصور الأخرى لرأس المال، إذ يعتمد تجار الماس هناك في تسهيل معاملاتهم التجارية على العلاقات والروابط الاجتماعية والقيم المتعارف عليها(رأس مال اجتماعي) دون اللجوء إلى كتابة و تحرير عقود قانونية معقدة تستهلك الوقت والجهد والمال، الأمر الذي يمكنهم في النهاية من زيادة أرباحهم (رأس مال مادي).

ومن ناحية أخرى فإن كلا من رأس المال المادي و رأس المال البشرى

يسهمان في تكوين رأس المال الاجتماعي، فهاتان الصورتان من صور رأس المال تمثلان الموارد و الامتيازات والمهارات التي يمتلكها أعضاء أحد الجماعات الاجتماعية، والتي لا يستطيع الأفراد الحصول عليها إلا من خلال انتمائهم إلى هذه الجماعة، وتمثل رغبة الأفراد في الحصول على هذه المنافع والامتيازات الدافع الأساسي وراء انضمامهم إلى الجماعة.

ثالثاً: رأس المال الاجتماعي والثقافة السياسية:

من الأهمية بمكان عند دراسة رأس المال الاجتماعي، تحديد العلاقة بينه وبين مفهومي الثقافة السياسية والثقافة المدنية، وذلك لما يقع فيه البعض من خلط عند تناول هذه المفاهيم.

وعلى سبيل المثال فإن بعض الدارسين أشاروا إلى أن رأس المال الاجتماعي ما هو إلا إعادة إنتاج لمفهوم الثقافة المدنية في قالب معاصر ينسجم مع روح المرحلة الحالية ومتطلباتهاوالمصطلحات المتعارف عليها في أدبياتها.

وعرف ريتشارد ود الثقافة السياسية، بأنها أفكار واتجاهات وأعراف المجتمع إزاء المشاركة في الحياة العامة، وأوضح أن الثقافة السياسية لا تتعلق بالسلوك الفعلي، وإنما بتصورات المواطنين عن الحياة السياسية و مدى استعدادهم للمشاركة فيها.

واعتبر الثقافة المدنية وجهاً من وجوه الثقافة السياسية و عرفها بأنها تصورات المواطنين لعلاقاتهم بكل من المؤسسات المدنية ومؤسسات الدولة في المجتمع الذي يعيشون فيه، ومن هنا يؤكد البعض على أن الثقافة المدنية الإيجابية هي ما تدفع المواطنين للترابط والتعاون في إطار أحد الترتيبات المؤسسية القائمة[1].

ويرى "ريتشارد وود"١٩٩٧ Richard Wood أن رأس المال الاجتماعي ما هو إلا وجه من وجوه الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، حيث

(1) **Rose,Richard, "Getting Things Done in An Anti Modern Societies: Social Capital Networks in Russia", Washington,D.C ,World Bank Paper No.9,pp.13-15.**

تمثل الروابط التي يكونها الأشخاص والشبكات التي تتضمنها هذه العلاقات، كما يشير إلى الرموز والقيم و الافتراضات(ما يتوقعه الأفراد من بعضهم البعض، وكذلك من المؤسسات القائمة)، وبهذا المعنى فإن كلاً من رأس المال الاجتماعي والثقافة المدنية ليسا في واقع الأمر شيئاً واحداً، وإنما هما وجهان لعملة واحدة هي الثقافة السياسية.

وعلى العكس من ذلك فإن ثمة رأيا -يتبناه "إيان دوتشرى" Iain Docherty يذهب إلى أن رأس المال الاجتماعي هو، بمعنى من المعاني، نتاج للثقافة السياسية وليس أحد مكوناتها، كما أنه يمثل انعكاسا لها، على أساس أن رأس المال الاجتماعي يتأثر بالبيئة التي يتكون في إطارها، فإذا كانت الثقافة السياسية السائدة تحض على المشاركة وتدفع إلى التعاون، صار لدى المجتمع رصيد من رأس المال الاجتماعي الإيجابي، الأمر الذي يولد ثقة لدى أفراد المجتمع بما يحثهم على المشاركة في الحياة العامة والانضمام إلى جمعيات ومؤسسات مدنية، والعكس بالعكس، فإذا كانت الثقافة السائدة تكرس العزلة والسلبية، فإن ذلك يفرز رأس مال اجتماعي بالسالب في صورة ضعف شامل للثقة بين أعضاء المجتمع وغياب للقدرة على استغلال الروابط والعلاقات الاجتماعية في توليد نواتج إيجابية.

رابعاً : مكونات رأس المال الاجتماعي وخصائصه:

عند تناول مكونات رأس المال الاجتماعي من خلال التعريف المتفق عليه:"أنه يعبر عن الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، وينضم إليها، مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي لخدمة أهدافهم المشتركة"، سنجد أن رأس المال الاجتماعي – ووفقاً للتعريف- ينطوي على العناصر التالية:

١- بناء اجتماعي يمتد من الأسرة ليشمل جماعات الجيرة والأصدقاء والنوادي وما يطلق عليه جماعات المساعدة الذاتيةSelf-Help، كما يضم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات بكافة صورها وأحجامها.

٢- مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية، التي تتكون في إطار هذا البناء،والتي تقوم على مجموعة من المبادئ العامة كالثقة والتبادلية والالتزام

بما تفرضه العضوية في هذه الجماعة من واجبات.

٣- فائض من الموارد الفيزيقية والبشرية يمتلكها أفراد الجماعة.

٤- الأفراد الذين ارتضوا الانضمام طواعية إلى هذا البناء الاجتماعي،شريطة أن يتوفر في الأفراد الرغبة في التعاون مع بعضهم البعض لتحقيق استفادة متبادلة فيما بينهم، بما يمكنهم من الاستفادة بالشكل الأمثل من الموارد التي توفرها الجماعة.

٥- مجموعة من الأهداف التي يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها، و قد ترتبط الأهداف بالجماعة ذاتها، أو بالمجتمع الأوسع.

ومما سبق يتضح أن نجاح أي بناء اجتماعي في تكوين رصيد من رأس المال الاجتماعي يتوقف على قدرة هذا البناء على الاستفادة من شبكات الروابط والعلاقات الاجتماعية والقيم المتوفرة بين أعضائه، وتوسيع وتنمية هذه الروابط والعلاقات بما يمكن البناء الاجتماعي من تحقيق أهدافه.

أما فيما يتعلق بمصادر رأس المال الاجتماعي، فثمة مصادر عدة تمتد من الجماعات الاجتماعية الأولية كالأسرة وجماعة الجيرة، لتشمل المؤسسات غير الرسمية بما فيها جمعيات تنمية المجتمع وجماعات المساعدة الذاتية، بل أن رأس المال الاجتماعي يتولد في المؤسسات الحكومية منها وغير الحكومية، بما في ذلك الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن فوكاياما قام بتصنيف المجتمعات وفقاً لشكل الروابط الاجتماعية السائدة فيهاإلى مجتمعات أسرية تكون فيها العائلة وصلات القربى بشكلها الأوسع كالقبيلة والعشيرة هي النواة الأساسية لأي تفاعلات اجتماعية[1]، ومن ناحية أخرى هناك مجتمعات أشار لها فوكاياما بوصفها مجتمعات الثقة العالية، وهي المجتمعات التي تتنوع فيها أشكال التفاعلات الاجتماعية، بما يسمح للفرد بالانتماء لأكثر من بناء اجتماعي في نفس الوقت وهذان النمطان من المجتمعات يقعان على خط متواتر،وتتفاوت

(1) **Fukuyama, Francis, "Social Capital, Civil Society and Development", Third World Quarterly, Vol.22,2001,pp7.**

المجتمعات في القرب أو البعد عن أي منهما وفقاً لدرجة الثقة المجتمعية الموجود والتي يترتب عليها تفاوت ملحوظ في درجات التقدم الاقتصادي والسياسي[١].

وقد قدم مشروع البنك الدولي لدراسة رأس المال الاجتماعي في البلدان النامية-والمعروف برأس المال الاجتماعي من أجل التنمية Social Capital for Development-رصداً لمصادر رأس المال الاجتماعي ، وتمثلت هذه المصادر كما أوضحها البرنامج،في الآتي[٢]:

أ- **الأسرة**: وتمثل المصدر الأول والأساسي لرأس المال الاجتماعين، إذ تضع أسس العلاقة بين الفرد والمجتمع المحيط به، من خلال دورها في تنمية ثقة الفرد في الآخرين.

كما تلعب الآسرة دوراً في توفير الآليات اللازمة لتحقيق الرفاهة الاقتصادية، وذلك عن طريق تنمية الروابط والعلاقات غير الرسمية-خصوصاً في إطار الأسرة الممتدةExtended Family-للمساعدة والتعاون داخلها بما يجعلها بمثابة شبكة للضمان الاجتماعي تقدم الخدمات والمساعدات لأعضائها في فترات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية.

ولا يقتصر دور الأسرة على توفير الموارد لأعضائها، وإنما تسهم أيضا في مراكمة رصيد رأس المال الاجتماعي المتاح للمجتمع ، ومع ذلك فالأسرة قد تكون في بعض الأحيان عائقاً أمام تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق الرفاهة، وحيث يؤدي ارتفاع مستويات الثقة داخل الأسرة، إلى عدم ثقة أعضائها في من هم خارج نطاق الأسرة، وفى أحيان أخري تقوم الأسرة بعزل نفسها عن المجتمع المحيط، وذلك تجنباً للضغوط الاجتماعية، والمخاطر

---

(1) **Fukuyama,Francis,Trust:Social Virtues,Op.Cit,pp130-133.**

(2) **Grootaert,Christiaan,"Social Capital: The Missing Link?", Washington,D.C,World Bank,Sci Working Paper No.3,April 1998,pp3-6.**

المادية[1].

ب- الروابط الاثنية: اعتبر الباحثون الرابطة الاثنية أحد مصادر رأس المال الاجتماعي، إذ تؤثر على طريقة تنشئة الأفراد وتساهم في تشكيل وعيهم وأفكارهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، وهى بذلك تساهم في ربط مجموعة من الأفراد معاً، و من ثم ربطهم أو عزلهم عن المجتمع المحيط، كما تستطيع أن تحشد الموارد وتعبئها لخدمة أهداف محددة، وتساهم الروابط الاثنية أيضاً في إتاحة المزيد من الفرص أمام أعضائها لتحقيق أهداف مشتركة.

ومع ذلك فهذه الروابط ذاتها قد تؤدى هذه الروابط، إلى التعصب ضد من يقعون خارج نطاق الجماعة الأثنية بما يقود -في كثير من الأحيان- إلى زيادة درجة التطرف في المجتمع، وتدهور قيم التسامح فيه.

جـ- المجتمع المدني: يُعد المجتمع المدني أحد المصادر الهامة والأساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك في بعض المجتمعات -خاصة المتقدمة منها- والتي تتميز بارتفاع مستوى الوعي العام لدى مواطنيها، وارتفاع معدلات المشاركة في الحياة المدنية[2].

ويتكون المجتمع المدني وفقاً للتعريف الشائع من الجمعيات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة وآليات السوق من أجل تحقيق مصالح المجتمع المستهدف، ولا يعنى تمييزها عن الدولة والسوق أنها منفصلة عنهما وإنما يعنى استقلالها عن أي منهما، فهى تتعاون معهما، ولكنها –في نفس الوقت- غير تابعة لأي منهما.

ويلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في مساعدة أفراد المجتمع على تكوين الثقة التي تربط الأفراد ببعضهم من أجل القيام بنشاط معين، وهو أمر ضروري لنجاح أي مؤسسة لأنها بذلك تمنح من لم تتح له الفرصة من قبل

---

(1) **Foley, Michael w.and Bob Edwards," Escape from politics: Social Theory and Social Capital Debate" American Behavioral Scientist,40,1997,pp549-560.**

(2) **Ibid,pp.22**

للمشاركة، فرصة الاندماج مع الآخرين في أنشطة هامة.

د - القطاع العام: يشمل القطاع العام المؤسسات التابعة لإشراف الدولة وإدارتها، حيث تقوم إذ تستطيع هذه المؤسسات -من خلال إدارتها للعلاقة بين موظفيها –بتدعيم ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وهيئاتها، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في المجتمعات التي انضوت في السابق تحت راية المعسكر الشرقي .

وثمة مصادر أخرى لرأس المال الاجتماعي غير تلك التي تم ذكرها آنفا ومنها: جماعات الجيرة، وجماعات الأصدقاء، وغيرها، وتتساوى هذه المصادر في أهميتها، وما يميزأحدها عن الآخرهوالسياق الذي تعمل فيه، ففي بعض المجتمعات يكون لمؤسسات الدولة، والمجتمع المدني أهمية كبيرة في تكوين رأس المال الاجتماعي[1]، وهذا ينطبق على نظم الحكم الديموقراطية التي يتمتع فيها المجتمع المدني بقوة حقيقية في التأثير على عملية صنع القرار، إذ تتمتع الجمعيات غير الرسمية بقوة ونفوذ كبيرين، لأنها الأكثر قدرة على استيعاب الأفراد، وهى بذلك تساهم في تكوين رأس المال الاجتماعي[2].

خامساً: صور رأس المال الاجتماعي:

قدمت الدراسات السابقة عدداً من التصنيفات لرأس المال الاجتماعي ويستند كل تصنيف إلى معايير بعينها، أو مدخل محدد في تناول الظاهرة.

وعلى سبيل المثال، قدم البنك الدولي تصنيفه استناداً إلي الرابطة الاجتماعية التي تسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

رأس مال اجتماعي رسمي Formal Social Capital:

ويشمل الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في إطار أبنية

---

(1) **Serageldin,Ismail and Grootart,Christian,Defining Social Capital: An integrating review,op.cit ,1997,PP80-83.**

(2) **Ibid,pp.100.**

اجتماعية رسمية كالمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

رأس مال اجتماعي غير رسمي Informal Social Capital:

ويُقصد به مجموعة الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في إطار الأبنية الاجتماعية التقليدية غير الرسمية، كتجمعات الجيرة والأصدقاء، ويسهم هذا النوع في تكوين نمط من الثقة لا يُحفز على المشاركة في شئون المجتمع، ولا يتجاوز حدود العلاقات الأسرية، وشبكات القرابة.

ومن جانبه، قدم"روبرت بوتنام"محاولة لتصنيف رأس المال الاجتماعي، وفقا للثقة الناتجة عن استخدامه، و ذلك على النحو التالي:

رأس مال اجتماعي عابر Bridging Social Capital :

ويتمثل في الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطار أبنية اجتماعية متنوعة، ولا تقوم هذه العلاقات والشبكات على الروابط التقليدية، كالدين أو العرق أو النسب، وإنما تعتمد على ارتباط أعضائها بمجموعة من الأهداف العامة، ويساهم هذا النوع في تكوين نمط من الثقة المجتمعية المعممةGeneralized Social Trust، التي تدفع المواطنين للمشاركة في شئون مجتمعهم.

رأس مال اجتماعي رابط Bonding Social Capital:

وينصرف إلي الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطار أبنية اجتماعية مغلقة، وتعتمد هذه الشبكات والأبنية الاجتماعية على الروابط التقليدية-التي سبق الإشارة إليها-ولا تتولد لدى أعضاء هذه الشبكات رغبة في المشاركة خارج نطاق جماعتهم، وذلك لتُكون نمط من الثقة الفردية أو الشخصيةPersonalized Trust[1].

---

(1) **Uphpoff,Norman and Krishna,Anirudh,"Mapping and Measuring Social Capital: a Conceptual Empirical Study of Collective Action for Conversing and Developing Watersheds in Rajasthan in India, Washington,D.C,Sci Working Paper NO.13,June,1999,pp15-18.**

يؤكد مارك جرانوفيتر[1] .Mark Granvoet أنه لا يوجد خط فاصل بين رأس المال الاجتماعي العابر، والرابط.فهناك إمكانية لتحول الرابط إلي العابرمن خلال التفاعلات الاجتماعية، ويضرب مثال علي ذلك ببعض المشاريع التجارية الصغيرة التي تعتمد في إدارتها علي العلاقات والروابط الاجتماعية المباشرة بالأقارب، والأصدقاء، والجيران(رأس مال اجتماعي رابط) في الحصول علي كافة الاحتياجات الأساسية للمشروع، ولكن بمرور الوقت ومع اتساع النشاط يبدأ أصحاب تلك المشروعات في تكوين روابط اجتماعية أخري خارج حدود جماعاتهم التقليدية من خلال اكتساب عدد من المهارات والأدوات (رأس مال اجتماعي عابر).

ويؤكد ميشيل ولكوك[2] Michael Woolcock نفس الشيء، فنتيجة لعدم ثبات الأبنية الاجتماعية، وتغير هيكل وبنية التفاعلاعت الاجتماعية داخلها- وانعكاس ذلك علي طبيعة القيم التي تحكم العلاقة بين أعضاء الجماعة –هناك إمكانية لتحول رأس المال الاجتماعي الرابط إلي رأس المال الاجتماعي العابر، وهي الفكرة التي قامت عليها بنوك الفقراء في جنوب شرق أسيا، فهي في جوهرها استخدام ما يمتلكه الفرد من روابط وعلاقات اجتماعية، في تحسين أوضاعه المعيشية، الذي يؤدي في النهاية للدخول الفرد في عدد من التفاعلات الاجتماعية- رغبة منه في اكتساب مهارات جديدة- تتجاوز حدود روابطه التقليدية.

---

(1) **Fankand,Yausmoto,"Social Capital with in and Between Subgroups", American Journal of Sociology,vol,109,1998,pp.647.**

(2) **Woolcock, Micheal," Social capital and economic Development: toward a theoretical synthesis and policy Framework", theory and society, 27,1998,pp155.**

المبحث الثاني

اتجاهات دراسة رأس المال الاجتماعي

لا تقل دراسة وتحليل الاتجاهات التي تناولت رأس المال الاجتماعي صعوبة عن قياسه وتعريفه، فقد أدى تعدد اتجاهات دراسته وتشابكها و تعارضها في كثير من الأحيان، إلى صعوبة تصنيفها.

وقد نشأ عن ذلك وضع صار معه المفهوم شديد الاتساع والعمومية، بحيث صار ينطوي علي أكثر معني بالنسبة للباحثين والأكاديميين في شتى فروع العلوم الاجتماعية، لذلك فمن الضروري وضع إطار عام لاتجاهات دراسة رأس المال الاجتماعي، وتعرض الدراسة في هذا المبحث أهم التصنيفات في المكتبة العربية حول رأس المال الاجتماعي، والتي تصنف الدراسات إلى اتجاهين[1]، هما:

الاتجاه الفرنسي أو المدرسة الفرنسية: ويعتبر بيير برديو Pierre Bourdieu من أشهر منظريها يعود إليه الفضل في إعادة اكتشاف المفهوم.

الاتجاه الأنجلوأمريكى: ومن أهم رموزه روبرت بوتنام Robert Putnam، أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد، والذي يعود إليه الفضل في نشر المفهوم بين الدوائر البحثية والأكاديمية.

وستتعرض الدراسة لهذين الاتجاهين بالتفصيل مع عرض لأهم أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما، وستنتقل الدراسة بعد ذلك لتناول الاقترابات المختلفة المستخدمة في تحليل رأس المال الاجتماعي، والتي تأثرت بأحد الاتجاهين أو كليهما.

---

(١) اعتمدت الباحثة علي التصنيف الذي قدمته ورقة مفاهيمية غير منشورة عن رأس المال الاجتماعي في مصر،في إطار مشروع مركز بحوث ودراسات الدول النامية لدراسة رأس المال الاجتماعي .

أولاً : الاتجاه الفرنسي أو اقتراب الجماعة:

يتبنى هذا الاتجاه فرضية أساسية تتمثل في أن الجماعة الاجتماعية هي أساس حصول الفردعلى أية مزايا اجتماعية أو اقتصادية، وانتماء الفرد للجماعة الاجتماعية هو السبيل للحصول على مجموعة من الموارد، والمهارات المتوفرة لدى غيره من أعضاء الجماعة[1]. ويتحدد وضع الفرد فى المجتمع من خلال قوة ونفوذ الجماعة الاجتماعية التي ينتمي لها، فكلما كانت الجماعة الاجتماعية قوية وذات نفوذ، كلما استطاع أعضاؤها تحقيق مكاسب مادية وأدبية أكبر، ويتجسد رأس المال الاجتماعي-من وجهة نظر هذا الاتجاه-في مجموعة من العلاقات والروابط الاجتماعية والمبادئ والقيم التي تحكم العلاقة بين أعضاء هذه الجماعة، والتي تسهل التعاون فيما بينهم.

وانطلاقاً من هذه الفرضية قدم بيير برديو تعريفه لرأس المال الاجتماعي بأنه"الروابط والعلاقات الاجتماعية والقيم والأعراف لدى أعضاء أية جماعة المرتبطة بالموارد المتاحة، والمتوقع توافرها في المستقبل، وتساعدهم على تحقيق أهدافهم"[2].

ووفقا لهذا التعريف، ينطوي رأس المال الاجتماعي علي مجموعة من العناصر هي:

١- علاقات اجتماعية يقوم الأفراد بتكوينها فيما بينهم للحصول على، أو الاستفادة مما يمتلكونه من موارد مادية وغير مادية.

٢- موارد مادية واجتماعية، والمقصود بالموارد المادية هو الموارد الاقتصادية، أما الموارد الاجتماعية فتتمثل في الوضع الطبقي، والمكانة الاجتماعية، ويتم تبادل هذه الموارد بين أعضاء الجماعة.

---

(1) **Boudieu, Pierre,"Chapter (9):The forms of Social Capital", in Rishardson,JG.Ed,Hand Book of Theory and Research for The Sociology of Education,Connecticut,Green Wood Press,1985,pp.130-137.**

(2) **Ibid,pp.140-142.**

٣- بناء اجتماعي،تتكون في إطاره هذه القيم، ويتم استغلال وتبادل الموارد بين أعضائها في إطار مبدأ التبادلية أو المعاملة بالمثل.

ويعتبر برديو رأس المال الاجتماعي كغيره من صور رأس المال، التي يؤدى التفاوت في امتلاكها لاختلاف، هياكل و أليات التفاعل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع.

كما يؤكد أن شبكات العلاقات الاجتماعية، لا تعمل من تلقاء نفسها و إنما تخضع لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية، التي تتم لتوزيع المزايا والنفوذ بين الطبقات، والفئات الاجتماعية، بحيث يمتلك بعضها السلطة والنفوذ، ولا يحصل الآخرون على شئ.

ومن هنا يُلاحظ أن بيرديو لم يهتم بدراسة رأس المال الاجتماعي في حد ذاته، أو كمفهوم مجرد، وإنما اهتم بدراسة آليات تفاعله مع غيره من صور رأس المال، لاعادة إنتاج وتكريس أوضاع اجتماعية، واقتصادية، تؤدى إلي عدم المساواة.

وجاء حديثه عن رأس المال الاجتماعي في إطار التمييز بين رأس المال الثقافي وغيره من صور رأس المال وعلي رأسها رأس المال الاجتماعي، وفي هذا الصدد صنف برديو رأس المال إلي أربعة أنواع هي:

- **رأس المال المادي**: هو مجموع الموارد المادية والرمزية، التي تمتلكها جماعة اجتماعية معينة، وتتفاوت أهميتها من جماعة إلي أخري.

- **رأس المال الثقافي**: هو مجموع المعارف الثقافية التي تدعم أوضاع التفاوت الطبقي بين جماعة اجتماعية وأخري، ومن أهمها التعليم.

- **رأس المال الاجتماعي**: مجموع الموارد والمزايا التي يحصل عليها الفرد نتيجة عضويته في جماعة معينة.

- **رأس المال الرمزي**: المكانة الاجتماعية التي تمنحها الجماعة للفرد نتيجة لما يتمتع به من مزايا، ويقصد بها الوضع أو المركز الاجتماعي.

وصنف برديو رأس المال الثقافي إلي ثلاثة أنواع هي:

رأس مال ثقافي موروث Embodied cultural capital:

ويقصد به رأس المال الثقافي الموروث والمنقول من خلال العادات والممارسات الاجتماعية، ويتم انتقاله عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية.

رأس مال ثقافي مادي Objectified cultural capital :

يتمثل في الأدوات والموارد التي يمكن انتقالها من فرد إلي آخر، ويمكن اعتبارها رأس مال ثقافي ورأس مال مادي في نفس الوقت، كالآثار التاريخية واللوحات الفنية التي تنطوي علي قيمتين أحداهما مادية، ترتبط بارتفاع ثمنها، والثانية معنوية ترتبط بالمعني الذي تجسده تلك الأشياء لبعض الجماعات الاجتماعية دون غيرها.

رأس مال ثقافي مكتسب Institutionalized cultural capital :

وينصرف إلي ما يضفيه المجتمع من قيمة علي ما يحققه أي فرد من انجازات أدبية-كالحصول علي درجة علمية أو الترقي في العمل-وهناك إمكانية لتحول هذا النوع من رأس المال الثقافي إلي رأس مال فيزيقي أو مادي، فعلي سبيل المثال إذا حصل الفرد علي درجة علمية يتحسن وضعه الاجتماعي-وهو ما يمثل زيادة في رصيده من رأس المال الثقافي-أو يحصل علي مقابل مادي في صورة زيادة في راتبه، أو تقلده منصباً براتب أعلي ويؤكد برديو أن هذا الأمر يتوقف علي طبيعة المجتمع وشكل توزيع الثروات.

هذا وقد ارتبط رأس المال الثقافي في كتابات برديو بمفهومين هما:الحقلfield،والمركزHabitus ويقصد بالأول البناء أو الإطار الاجتماعي الذي تتوافر في داخله مجموعة من الموارد، وهو بيئة الصراع او المنافسة علي هذه الموارد، أما الثاني فهو المراكز التي يحققها الأفراد داخل الحقل-البناء الاجتماعي-وتتغير تلك المراكز بتغير وضع الفرد داخل الحقل[1].

---

(1) **OP.CIT,PP141. 22 Boudieu, Pierre, "Chapter (9): The forms of Social capital "**

وقد طبق برديو نفس النظرية عند دراسته لرأس المال الاجتماعي، وأكد أن ما يجمع رأس المال الثقافي، وأي صورة أخري من صور رأس المال بما فيها الاجتماعي هو الطابع الصراعي، في إطار بيئة اجتماعية تُكرس أوضاع اجتماعية واقتصادية لصالح الطبقة المهيمنة.

ويرى برديو أيضا أن مقدار المتوفر لدى الفرد من موارد يعتمد على حجم ونوع الروابط الاجتماعية التي يمتلكها، وهى التي تحدد حجم الفرص المتاحة له للحصول على تلك الموارد، كما تتوقف قدرة الأبنية الاجتماعية في تحقيق أهداف من ينتمون إليها على السياق المحيط، والذي يجعلها -في بعض الأحيان- غير قادرة على ربط أعضائها بالفرص والموارد المتاحة[1].

وحدد بيرديو عاملين لهما تأثير أساسي في قدرة الفرد على الحصول على المزايا المتوفرة في إطار الجماعة، وهما:

١- بنية العلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد، ويُقصد بها شكل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة وما إذا كانت تتسم بالهيراركية، أم أنها علاقات غير رسمية.

٢- المكانة أو الوضع الذي يحتله الفرد داخل هذا البناء، وما إذا كان يسمح له بالوصول للموارد التي تتيحها العضوية في هذه الجماعة.

وفى هذا الصدد أكد برديو على الطابع الصراعى لرأس المال الاجتماعي، فرأس المال الاجتماعي -وفقا لرأيه- هو انعكاس لما تمتلكه الطبقة الاجتماعية المسيطرة من القوة والنفوذ، و يعكس أيضا استخدام أبناء الطبقة المسيطرة لما يتمتعون به من امتيازات، مادية وأدبية، لتكريس أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فيما يُحرَم من لا ينتمي لهذه الطبقة من الحصول على نفس الامتيازات.

---

(1) **Lin, Nan, Ed, Social Capital: A Theory of Social Structure and Action, U.K, Cambridge University Press,2001,pp.224-226.**

وفى إطار نفس الاتجاه قام نان لين Nan Lin[1]، بدراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي، وتحقيق المكانة الاجتماعية Social Capital and Status Attainment، حيث أكد أن رأس المال الاجتماعي ما هو إلا"مجموعة من الموارد الاجتماعية-المادية منها وغير المادية- التي يقوم أعضاء أي جماعة اجتماعية بحشدها لتحقيق مجموعة من الأهداف".

ويُقصد بتحقيق المكانة"العملية التي يقوم عن طريقها الأفراد بحشد، واستثمار مواردهم وتحويلها إلى مجموعة من العناصر التي يمكن استخدامها في تحسين أوضاعهم سواء الاجتماعية أو الاقتصادية"

وصنف لين الموارد التي تمتلكها الجماعات الاجتماعية إلى نوعين، هما:

- **موارد شخصية Personal Resources** : وهى الموارد التي يمتلكها الأفراد ، ويستطيعون استخدامها بحرية تامة، دون أي تدخل من المجتمع الذي ينتمون إليه.
- **موارد اجتماعية Social Resources**: وهى الموارد التي يستطيع الأفراد الحصول عليها من خلال علاقاتهم الاجتماعية، وتتمثل في الموارد المادية والمزايا الاجتماعية التي يمتلكها أعضاء الجماعة ويبادلونها[2].

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ارتباط نظام الترقي والحصول على الوظائف، في العديد من البلدان النامية بما يتوافر للفرد من شبكات العلاقات الاجتماعية، وبدون هذه العلاقات قد لا يستطع الفرد الحصول على الوظيفة والترقي في العمل حتى إن توافرت له القدرات، والمهارات المطلوبة.

ووفقاً لهذا التعريف يتكون رأس المال الاجتماعي من ثلاثة عناصر أساسية، هي:

---

(1) **Ibid,pp225.**

(2) **لمزيد من التفاصيل حول أراء لين أنظر أيضاً:**

Lin, Nan, and may, ray," The position generator: measurement technique for investigation of social capital: chapter (3)" in social capital theories and research,2001,

١- مجموعة من الموارد المادية وغير المادية.

٢- إطار اجتماعي يتم من خلاله حشد الموارد المتاحة.

٣- أفعال يقوم بها أعضاء الجماعة للاستفادة من الموارد المتاحة.

وبالنسبة للعنصر الثالث، يؤكد لين أن الأنشطة التي يقوم بها الأفراد تعكس الفرص المتاحة أمامهم لاستغلال موارد المجتمع، فكلما توافرت هذه الفرص كلما استطاع الفرد تحقيق مجموعة من المكاسب والمزايا الاجتماعية أكثر.

وترتبط أنشطة الأفراد، إما بتدعيم الأوضاع القائمة، أو بالحصول على مزايا جديدة، وتُمثل الأولى الأفعال التعبيرية Expressive Actions، وهي الأفعال التي تؤدى إلى تنمية، وتطوير الموارد التي يمتلكها الأفراد[1].

أما الثانية فهي الأفعال الغائية Instrumental Actions التي تؤدى إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة، كاستمرار هيمنة فئة معينة على مصادر الثروة.

ومن الكتابات الهامة في إطار نفس الاتجاه، كتابات ميشيل فولى وبوب إدوارد Michael Foley&Bob Edward (١٩٩٧)، وتؤكد هذه الكتابات أيضاً أن رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكه الفرد أو الجماعة يرتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، فهو لا يتكون من فراغ، ولا يعتمد فقط على العناصر القيمية والمبادئ الاجتماعية في تحديد شكل العلاقات الاجتماعية، وإنما هو نتاج السياق الاجتماعي المحيط[2].

وينتقد كل من فولي وإدوارد منظري المدرسة التوكفيلية الجديدة- من تبنوا أفكار اليكس توكفيل-في التأكيد على أهمية دور القيم والأعراف التي تتكون في إطار المؤسسات التطوعية، في دعم الديموقراطية، من خلال تنمية ما

---

(1) **Lin, Nan, Ed, Social Capital: A Theory of Social Structure and Action, Op. Cit,**

(2) **Edwards, B., and Foley, M.W," Social Capital and Political Economy of Our Discontent", American Behavioral Scientist, NO.40, 1997, PP.669.**

اسماه توكفيل عادات العقل والقلب، وهى القيم التى تـدفع أعضـاء المؤسسـات التطوعية للمشاركة في الحياة العامة، ولا ينكـرا أهميـة الـروابط والعلاقـات الاجتماعية المباشرة، إنما يشيران إلي أنها غير كافية وحدها، إذ ترتبط بسـياق وبيئة اجتماعية أكبر قد لا تساعد على الاستفادة من هذه الروابط.

ومن هنا فقد أكدا على أهمية الساق الاجتماعي الذي تعمل فـي إطـاره الأبنية الاجتماعية، مع التعرف على الظروف التي تعمل في إطارها تلك الأبنية، وأي نوع من رأس المال الاجتماعي تنتج، وهل تنـتج رأس مـال اجتمـاعي إيجابي أم سلبي[١].

والمُلاحَظ تطور هذا الاتجاه مـن مجـرد الاهتمـام بدراسـة الأبنيـة الاجتماعية في حد ذاتها إلى الاهتمام بالسياق الذي تعمل في إطاره هذه الأبنيـة والذي قد يعوق، أو يسهل من عملها.

ثانياً: الاتجاه الانجلوامريكى:

ويُعتبر الاتجاه المسيطر في دراسة رأس المال الاجتماعي، إذ تأثرت به العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة رأس المال الاجتماعي، منهـا دراسـة البنك الدولي عن رأس المال الاجتماعي والتنمية[٢].

ويمكن تقسيم هذا الاتجاه إلى رافدين، هما:

- **الرافد الوظيفي Functionalist**، والذي تمثله كتابات جيمس كولمان James Coleman .
- **الرافد القيمى Normative**، والـذي تمثلـه كتابـات روبـرت بوتنـام و فوكاياماFrancis .Fukuyama

وبشير الرافد الوظيفي إلى أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأفـراد، وظيفة هذا المجتمع هي خلق التواؤم بينهم وفقا لرغباتهم واحتياجاتهم.

---

(1) **Ibid, pp.670.**

(2) **لمزيد من التفاصيل حول مشروع رأس المال الاجتماعي من أجل التنمية أنظر: www.worldbank.com.**

قدم هذا الرافد مجموعة من الإسهامات في تعريف المفهوم، من أهمها إسهام جيمس كولمان ١٩٨٨ في إطار دراسته لدور رأس المال الاجتماعي في تكوين رأس المال البشرى، وحيث عرف رأس المال الاجتماعي بأنه"مجموعة من العناصر الموجودة في إطار هيكل، أو بناء اجتماعي محدد، وتشترك تلك العناصر في خاصتين هما:

١- تتواجد هذه العناصر داخل بناء اجتماعي، يمتد من الأسرة على المؤسسات الحكومية، ويشمل عدداً كبيراً من الأبنية الاجتماعية الأخرى.

٢- تساعد هذه العناصر الأفراد على القيام بمجموعة من الأنشطة المشتركة، لتحقيق مجموعة من الأهداف.

ويتجسد رأس المال الاجتماعي في مجموعة من العناصر المنتجة الموجودة داخل جماعة اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية، وبذلك يشير مصطلح capital إلى المدخلات التي تسهل عملية الإنتاج، أما مصطلح social فيشير إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية في إطار أي شبكة اجتماعية.

واعتبر كولمان رأس المال الاجتماعي المورد الأساسي للفئات الفقيرة، وهو في ذلك يختلف مع برديو في أن رأس المال الاجتماعي لا يرتبط بطبقة أو جماعة مسيطرة، وإنما يرتبط بالوظيفة التي يؤديها لتحقيق أهداف مجموعة من الأفراد بغض النظر عن طبيعة أو نوع هذه الأهداف[١].

ولا يعتبر كولمان رأس المال الاجتماعي نتاجاً لعملية طويلة الأمد، وإنما هو نتاج لعدد من الأنشطة الاجتماعية الأخرى، وتتمثل في عملية مفاضلة الأفراد بين مجموعة من البدائل ومقارنتها ببعضها للتوصل إلي أنسبها لتحقيق الأهداف[٢].

وركز كولمان في دراسته لرأس المال الاجتماعي على كيفية إنتاج

---

(1) **Coleman, James, Social Capital in Foundations of Social Theory, U.S.A, Harvard University Press,1994,PP.309-310.**

(2) **Ibid,pp312.**

الفاعلون له، وطريقة استخدامه، حيث لم يهتم بدراسة الثقة المجتمعية كأحد مكونات رأس المال الاجتماعي، وركز فقط على دراسة الثقة الخاصة، التي تتكون بين أعضاء الجماعة نتيجة للتفاعل المباشر بينهم، وتقوم لخدمة أهداف محددة ولا يكون لها أهمية خارج نطاق الجماعة[1].

ويؤكد أيضا أن رأس المال الاجتماعي لا يمكن الاستدلال على وجوده، إلا من خلال ما يؤديه من وظائف ويبرهن على ذلك بوجود بعض الجماعات التي تتمتع برصيد من الترابط والثقة المتبادلين بين أعضائها، ولا يمكن تحديد ما إذا كان هذا المجتمع يمتلك رصيداً من رأس المال الاجتماعي أم لا، وهذا لعدم وضوح الأهداف التي يساهم في تحقيقها[2].

ويضرب كولمان مثالاً على فكرته، بجماعات تجارة الماس في الولايات المتحدة، إذ تُشكل هذه الجماعات روابط وعلاقات اجتماعية تخلق نوعاً من الثقة بين أعضائها، بما يساهم في تسهيل المعاملات التجارية،دون الحاجة إلى إبرام عقود،ولكن هذا النمط من الثقة لا يخرج عن نطاق هذه الجماعات، وفى بعض الأحيان عن حدود معاملاتهم التجارية[3].

والملاحظ أن النمط الذي قدمه كولمان، هو النمط السائد في العديد من البلدان النامية، إذ تنقسم هذه المجتمعات إلى عدد كبير من الجماعات التي تعتمد على الثقة المتكونة بين أعضائها دون غيرهم، بما يخلق مناخاً من العزلة بين أبناء المجتمع الواحد.

أما الرافد الثاني فيتمثل في كتابات كل من فوكاياما وروبرت بوتنام ، وعلى الرغم من الأهمية التي يعطيها للقيم إلا أنه لا ينكر أهمية العناصر الأخرى التي تسهم في تكون رأس المال الاجتماعي.

ويُعرف فوكاياما رأس المال الاجتماعي بأنه"مجموعة من القيم،

---

(1) **Ibid, pp, 313.**

(2) **Ibid,pp,315.**

(3) **Fukyama, Francis, Trust: The Social Virtues and Creation of Prosperity, New York, Free Press, 1995,pp87-90.**

والأعراف، والمبادئ غير الرسمية التي يتفق حولها ويشترك فيها أعضاء الجماعة، وهى في حد ذاتها لا تمثل رأس المال الاجتماعي، و تساهم في تكوين الفضائل المدنية بين أعضاء الجماعة، ومجموعة من المبادئ المتعلقة بالعمل المشترك، وتقتصر هذه المبادئ على هؤلاء الأفراد دون غيرهم"[1].

وتتجسد هذه القيم في الجماعة الاجتماعية،التي تمتد من العائلة- باعتبارها البنية الأولي للمجتمع-إلى الدولة وتتضمن فيما بين ذلك أبنية اجتماعية أخرى كالمجتمع المدني، علاقات الجيرة و علاقات الصداقة.

ويؤكد فوكاياما أن ما يميز رأس المال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال، هوإمكانية انتقاله عبر الأجيال، فهو لا يتكون بشكل تلقائي أو عرضي، وإنما يتكون عبر مجموعة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية، التي تفرز قيماً مختلفة تميز المجتمعات عن بعضها.

والملاحظ أن فوكاياما لم يركز على القيم بشكل مجرد، وإنما اهتم بالممارسات الاجتماعية المرتبطة بتشكل هذه القيم، حيث يري أن امتلاك أي مجتمع لرصيد من رأس المال الاجتماعي، يعتمد على قدرة أفراده على الالتزام بالمعايير الأخلاقية لهذا المجتمع.

وفى هذا الصدد صنف فوكاياما المجتمعات إلى ثلاثة أنماط، هي:

١- مجتمعات تنعدم فيها الثقة بين الأفراد وبعضهم من ناحية، وبين الأفراد والدولة بمختلف مؤسساتها من ناحية أخرى. ويضرب مثالاً علي ذلك بالمجتمع الروسي الذي تنعدم فيه كافة أشكال الثقة المجتمعية.

٢- مجتمعات أبوية، وهى المجتمعات التي يكون السبيل الوحيد لتكوين النزعة الاجتماعية هوالعائلة، وتتحكم القيم التقليدية في علاقة الأفراد ببعضهم البعض، وعلاقتهم بالآخرين خارج نطاق هذه الجماعة.

٣- مجتمعات ترتفع فيها مستويات الثقة المجتمعية، وتتميز هذه المجتمعات بوجود نزعة قوية وعفوية نحو التواصل مع الآخرين، حيث تنتشر فيها شبكات واسعة من المؤسسات التطوعية والأبنية الاجتماعية التي تخرج فيها

---

(1) **Ibid,pp**

العلاقات الاجتماعية عن الأنماط التقليدية.

ويؤكد فوكاياما أن كافة المجتمعات تقف على خط متواتر بين النموذجين الأول والأخير من حيث مدى امتلاكها لرصيد مقبول من رأس المال الاجتماعي، ومن ثم درجة تقدمها على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، فعلى سبيل المثال، إذا انتشرت الثقة بين العاملين في مشروع تجارى نتيجة لوجود مجموعة مشتركة من القواعد والمعايير، فإن هذا يؤدي إلي خفض تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وبناء على ذلك تتحسن قدرة المجتمع على ابتكار أشكال تنظيمية جديدة تعتمد في ممارستها لأنشطتها على الثقة[1].

ومن العرض السابق يمكن إبداء ملاحظتين على دراسة فوكاياما لرأس المال الاجتماعي، الأولى تتعلق بتركيزه على الصور الإيجابية لرأس المال الاجتماعي، إذ لا يتعامل مع الصور السلبية لرأس المال الاجتماعي على أنها جزء منه، ولكنه يتعامل معها باعتبارها أحد المؤشرات الدالة على عدم وجود رأس المال الاجتماعي، أما الملاحظة الثانية فتتمثل في تركيزه على الشكل الرسمي للمؤسسات التي يتكون في إطارها رأس المال الاجتماعي، ففي تحليله لتجربة دول جنوب شرق آسيا لم يعط البعد غير الرسمي في تكوين الثقة أهميته بل أنه أكد أيضا أن العادات، والتقاليد التي تشكل الفضائل المدنية لا تسهم كلها في تكوين رأس المال الاجتماعي، إذ يُمارس بعضها من قبل أفراد يتصرفون بصورة أحادية، بينما لا يظهر بعضها-الثقة المتبادلة على وجه الخصوص-إلا ضمن سياق اجتماعي معين[2]، ويمكن القول أن فوكاياما – علي الرغم من انتماءه للرافد القيمي - إلا أنه تناول وظائف رأس المال الاجتماعي السياسية والاقتصادية، ولم يركز فقط علي الوظيفة القيمية، وهو ما ستعرض له الدراسة في الفصل الثاني.

ويرى فوكاياما أن علماء الاجتماع قد لاحظوا أن الولايات المتحدة قد

---

(1) **Fukyama, Francis, Trust: The Social Virtues and Creation of Prosperity,op.cit, pp102.**

(2) **Ibid,pp105.**

امتلكت تاريخياً العديد من البني الاجتماعية القوية، التي أعطت مجتمعها المدني الديناميكية والمرونة، وهى في ذلك تتفق مع العديد من الدول الغربية الأخرى من حيث امتلاكها لشبكات معقدة من المؤسسات الاجتماعية، ويقصد بذلك أنها لا تعتمد على نمط واحد من الأبنية الاجتماعية التي يستمد منها الأفراد ثقتهم في المحيطين، وذلك لتعدد انتماءات الأفراد، وخروجها عن النطاق الضيق للجماعات والأبنية الاجتماعية التقليدية،وبالتالي يكونون أكثر قدرة و رغبة في المشاركة في الحياة العامة والتعاون مع الأخرين.

ولا يختلف ما طرحه رو برت بوتنام كثيراً عما قدمه فوكاياما، فيما يتعلق بالبعد القيمى في دراسة رأس المال الاجتماعي، ويبدو هذا واضحاً في دراسته الأولى عن الديموقراطية في إيطاليا[1]، والتي قارن فيها بين الشمال، والجنوب الإيطالي من حيث مدى التقدم والازدهار على المستويين السياسي والاقتصادي.

فعلى الرغم من امتلاك أقاليم الشمال والجنوب لنفس أدوات الإنتاج، والمهارات البشرية، والموارد المادية، إلا أن أقاليم الجنوب حققت تقدم على محافظات الشمال من حيث درجة التقدم، والازدهار الاقتصادي.

وأرجع بوتنام ذلك إلى امتلاك أقاليم الجنوب لرصيد مرتفع من رأس المال الاجتماعي عن أقاليم الشمال، وفى هذا الصدد عرف بوتنام رأس المال الاجتماعي بأنه"الخصائص التي تمتلكها التنظيمات الاجتماعية، كالقيم والشبكات الاجتماعية، والروابط، التي تدفع الأفراد للعمل معاً"، وقصد بها الفضائل المدنية التي تدفع الأفراد للانضمام إلي جماعات بعينها.

وعلى عكس كولمان لا يمثل رأس المال الاجتماعي بالنسبة لبوتنام متغير محايد، فمدى ديموقراطية المجتمع، ومستوى التقدم الاقتصادي الذي يستطيع أن يحققه يعتمدان على امتلاك المجتمع لشبكة كثيفة من التنظيمات

---

(1) **Putnam. D, Robert, Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community, U.S.A ,Harvard University Press, 2002, pp.25-28.**

التطوعية، والمقصود بها المؤسسات الوسيطة التي تشغل مساحة بين الدولة والقطاع الخاص، كالجمعيات الأهلية و المؤسسات التطوعية بكافة أشكالها، والتي لا ينتمي إليها الفرد نتيجة لوجود رابطة دم أوعرق أوعلاقات جيرة. وإنما يرتبط بها رغبة منه في القيام بعمل جماعي، قد يخدم المجتمع، أو يخدم أفراد هذه الجماعة فقط.

لهذا صنف بوتنام رأس المال الاجتماعي إلى نوعين: رأس مال اجتماعي خاصBonding Social Capital، ورأس مال اجتماعي رابط Bridging Social Capital واعتمد في هذا التصنيف على معيارين،يتعلق أولهما بطبيعة الرابطة التي تتكون في إطارها القيم الأساسية المكونة لرأس المال الاجتماعي، أما الثاني فيرتبط بالآثار الناجمة عن استخدام هذه القيم.

بالنسبة للمعيار الأول يتكون رأس المال الاجتماعي الخاص بين مجموعة من الأفراد، الذين يشتركون في رابطة دينية أوعرقية أواجتماعية، كجماعات الهنود الحمر في الولايات المتحدة، والجماعات القبلية والعرقية في أفريقيا، وبعض الأسر الحاكمة في مجتمعات شبه الجزيرة العربية.

وبالنسبة للمعيار الثاني فلا يؤدى استخدام، وتوظيف رأس المال الاجتماعي الخاص خارج حدود الجماعات التي يتكون في إطارها إلى استفادة المجتمع، وكما يرى بوتنام فقد يؤدى وجود هذا النوع إلى شيوع عدم الثقة بين أعضاء هذه الجماعات وباقي المجتمع، بما يُولد حالة من العزلة، وتفكك المجتمع الواحد إلى عدد من المجتمعات الأصغر.

أما النوع الثاني من رأس المال الاجتماعي، فيتكون في إطار جماعات اجتماعية قوية،تتميز العلاقات فيها بالتشعب والتعقد، فلا يجد الفرد نفسه مجبراً على الانضمام لها، ولكنه ينضم لها طواعية، ومنها -كما سبقت الإشارة- مؤسسات المجتمع المدني، والعضوية فيها غير إلزامية إذ يستطيع الفرد أن ينتقل من جماعة إلى أخرى، ويستطيع أيضا أن يمتلك عضوية في أكثر من جماعة في وقت واحد.

وقد تمتد الآثار الإيجابية والسلبية لنشاط هذه الجماعات خارج نطاق

حدودها إلى المجتمع الأوسع، ويؤكد بوتنام أن هذا النوع من الجماعات هو الذي يكون رأس مال اجتماعي إيجابي يسهم في تحقيق الديموقراطية، إذ يكتسب الأفراد من خلال عضويتهم مجموعة من المهارات والمعارف والعلاقات الاجتماعية، بما يولد لديهم نوعاً من الثقة المجتمعيةSocial Trust، تدفعهم للمشاركة في الحياة العامة، ،في بعض الأحيان التأثير في صنع القرار، بما يدعم الديموقراطية.

وقد أكد بوتنام على هذه النقطة في دراسته الثانية عن أسباب تراجع الديموقراطية في الولايات المتحدة، والذي-كما سيتضح في الفصل الثاني- أرجعه إلى انخفاض رصيد هذا المجتمع من رأس المال الاجتماعي[1]، وقد استدل علي ذلك من انخفاض مستويات المشاركة والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني ويؤكد بوتنام أهمية الانضمام لهذه الجمعيات في تكوين الثقة المجتمعية اللازمة لتحقيق الديموقراطية، فمن وجهة نظره يؤدى العزوف عن الانضمام لهذه المؤسسات إلى تآكل رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي، بما يقود بدوره إلى تراجع الديموقراطية.

والملاحظ أن بوتنام في دراسته ركز على البعد القيمى الإيجابي، دون النظر إلى الأبعاد السلبية، وإن كان قد تطرق إلى الأشكال السلبية من رأس المال الاجتماعي، وهذا ما سوف تتطرق له الدراسة في الفصل الثاني بمزيد من الشرح المفصل.

ثالثاً: ملاحظات حول الاتجاهين:

ثمة تداخل كبير بين الاتجاهين-كما سبق ذكره في بداية هذا المبحث- وذلك من حيث اتفاقهما حول طبيعة رأس المال الاجتماعي في كونه مجموعة من القيم، والمبادئ ، والأعراف التي يتم استخدامها من قبل الأفراد لتحقيق هدف محدد، على أن تكون هذه القيم معممة فى إطار بناء اجتماعي محدد، قد يكون الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات المجتمع المدني.

---

[1] **Putnam, Robert, Making Democracy Work: Civic Traditions in modern Italy ,Princeton University Press,1993,pp48-50. U.S.A**

وعلى الرغم من اتفاقهما حول جوهر المفهوم، إلا أنهما اختلفا حول مصادره، وطريقة تكونه، ويمكن إجمال نقاط الاختلاف في، الآتي:

- **مصدر رأس المال الاجتماعي**: يؤكد الاتجاه الفرنسي، أن العلاقات والروابط الاجتماعية التي تتكون في طار بناء اجتماعي محدد هي المصدر الأساسي للثقة،إذ يعتمد رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي على خصائص الأبنية الاجتماعية التي يتكون في إطارها، وذلك من حيث طريقة تشكلها، وطبيعة القيم السائدة داخلها والهيكل المن ظم للعلاقات بين أعضائها، بينما يرى الرافد القيمي للاتجاه الثاني أن مصدر الثقة يكمن في القيم والأعراف والمبادئ التي تحكم سلوك الفرد، والتي تتكون لديه من خلال انتمائه للمؤسسات التطوعية خارج نطاق الجماعات الاجتماعية التقليدية، أما الرافد الوظيفي فقد ركز علي الوظيفة التسي تؤديها تلك القيم دون النظر لطبيعتها وطريقة تكونها.
- **محددات رأس المال الاجتماعي**: يرى الاتجاه الأول أن خصائص البناء الاجتماعي، هي التي تحدد طبيعة القيم المتشكلة، وما إذا كانت قيماً تحث على المشاركة والتعاون، وتجاوز الانتماءات الضيقة، بينما يؤكد الاتجاه الثاني أن القيم الاجتماعية التي تتشكل في إطار هذه التنظيمات هي المهمة في حد ذاتها في تشكيل رأس المال الاجتماعي بصرف النظر عن خصائص السياق الاجتماعي الذي تتكون في إطاره، وركز الرافد الوظيفي علي نجاح تلك القيم -المتمثلة أساساً في الثقة المتبادلة –في تحقيق أهداف الجماعة.

بمعنى أخر، لم يهتم الاتجاه الثاني بتحديد خصائص التنظيمات الاجتماعية التي تتكون داخلها قيم التعاون والمشاركة، وركز فقط على هذه القيم مع إغفال العوامل الأخرى المؤثرة في تكونها.

ومن النقاط الأخرى محل الاختلاف، عدم تحديد الاتجاه الأول لطبيعة الأثار المترتبة على وجود رأس المال الاجتماعي، بينما افترض الاتجاه الثاني مسبقاً أن الأثار المترتبة على توافر قدر من رأس المال الاجتماعي هي تمتع المجتمع بالرخاء والديموقراطية، وذلك لافتراض أنصار هذا الاتجاه أنه كلما زاد

رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي،كلما أصبح-هذا المجتمع – أكثر تقدماً على المستويين الاقتصادي والسياسي.

رابعاً: اقترابات دراسة رأس المال الاجتماعي:

تتعدد الاقترابات المستخدمة في دراسة رأس المال الاجتماعي، وذلك باختلاف التعريف المستخدم وأدوات التحليل والمنهج المتبع في الدراسة، وقد حاول كل اقتراب تقديم رؤية خاصة به لدراسة رأس المال الاجتماعي،ويمكن إجمال هذه الاقترابات علي النحو التالي:

اقتراب المجتمع المحلى Community Approach:

ينظر هذا الاقتراب للمشاركة في التنظيمات المحلية الرسمية أو غير الرسمية باعتبارها دليل على سلامة المجتمع واستقراره، إذ تعود فائدة العضوية في هذه التنظيمات على جميع الأعضاء، فيما تتعرض المجتمعات التي تفتقد لهذه الروابط للتفكك.

ويؤخذ على هذا ا لاقتراب تركيز دراسته التطبيقية على نوع واحد من هذه التنظيمات، وذلك على الرغم من التأكيد المستمر على أهمية كلا النوعين-الرسمي و غير الرسمي-إلا أنه ركز فقط على التنظيمات الرسمية، وليس المقصود بالرسمية التنظيمات التابعة للدولة، وإنما هي التنظيمات التي تمتلك هيكلاً تنظيمياً واضحاً، ولديها قواعد ولوائح تحدد العلاقات بين أعضائها.

ورداً على الانتقادات حول التركيز على هذا البعد دون غيره، الذي أدى إلى إغفال دراسة الآليات التي تستخدمها تلك التنظيمات في تكوين رأس المال الاجتماعي، فمجرد وجود تلك التنظيمات، ومشاركة الأفراد في أنشطتها لا يُعبر عن حقيقة ما يمتلكه المجتمع من رأس المال الاجتماعي[1]، أكد مستخدمو هذا الاقتراب أن توافر البيانات والمعلومات حول هذه التنظيمات، هو الدافع الأساسي

(1) **Pantoja, Enrique, "Exploring The Concept of Social Capital and Its Relevance for Community Based Development: The Case of Coal Mining Areas in Orissa", Washington,D.C, World Bank Paper No.18,1998,pp.12.**

وراء التركيز على دراستها دون غيرها من الشبكات.

ومن الأمور الأخرى التي انتقدوا بسببها، اعتبار رأس المال الاجتماعي مورداً يمكن تكوينه في أي وقت وتحت أي ظروف، دون تحديد الشروط الواجب توافرها سواء في التنظيمات التي تقوم بهذا الدور، أو في البيئة المحيطة التي تؤثر في قدرتها على القيام بدورها[1].

اقتراب تحليل الشبكات Network Analysis Approach:

يهتم هذا الاقتراب بدراسة العناصر البنيوية للشبكات الاجتماعية، ويعبر رأس المال الاجتماعي وفقاً لهذا الاتجاه عن مجموعة من العناصروالموارد المتوفرة في إطار شبكة من العلاقات الاجتماعية، ويرتبط استخدام هذه الموارد بأمرين،هما:

١- حجم المتوافر من هذه الموارد-سواء كانت مادية أو غير مادية- التي يمتلكها أعضاء الجماعة.

٢- هيكل العلاقات الاجتماعية، الذي يحدد طريقة استخدام الموارد المتاحة، كما يحدد أيضا وضع كل عضو من أعضاء الجماعة، وحجم النفوذ الذي يتمتع به، درجة استفادته من رأس المال الاجتماعي المتوافر لديها.

وقد أعطى هذا الاقتراب أهمية خاصة لخصائص الشبكات الاجتماعية من حيث الحجم وعدد الأعضاء ودرجة التجانس بين أعضاء الجماعة، الأمر الذي يعتبر عنصراً أساسياً في تحديد درجة التعاون بين أعضاء الجماعة.

وأدى التركيز على البعد المؤسسي إلى إغفال البعد الكيفي في دراسة الشبكات، وهو البعد المتعلق بأدائها وكيفية ممارستها لدورها في تكوين الثقة بين أعضائها، والتي تعتبر المكون الأساسي لرأس المال الاجتماعي.

الاقتراب المؤسسي Institutional Approach:

ركز هذا الاقتراب في دراسته لرأس المال الاجتماعي، على دراسة تأثير البيئة السياسية والقانونية والمؤسسية كعامل محدد لشكل وتفاعلات

---

(1) **Ibid,pp15.**

العلاقات والروابط الاجتماعية ومدى تأثير ذلك على رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي من ناحية أخرى.

وربط أيضا بين طبيعة السياقات المحيطة، التي تشكل بيئة هذه المؤسسات، وأداء هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمشاركة، والتنشئة السياسية للمواطنين.

وقدم هذا الاقتراب مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى اندماج الأفراد في الحياة المدنية، والمقصود به"درجة إقبال المواطنين على الانضمام للمؤسسات المدنية"، وتتمثل هذه المؤشرات في التصويت في الانتخابات،والمشاركة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة ودرجة انتماء الفرد لهذه المؤسسة، وقد تم الاستدلال علي هذه المؤشرات من خلال سؤال أعضاء هذه المؤسسات عن الطريقة التي يصنفون بها أنفسهم،وما إذا كان الفرد يعتبر انتماءه الأول للأسرة، أم للمؤسسة الطوعية التي يشارك في أنشطتها، أم للمجتمع الذي يعيش في إطاره[1].

الاقتراب التوفيقى synergy:

قدم هذا الاقتراب كلُ من ولكوك ونارينWoolcock&Narayn، حيث أكدا أن من يريد دراسة وتحليل رأس المال الاجتماعي عليه أولاً أن يتعرف على العلاقات الاجتماعية القائمة في مجتمع الدراسة، وطبيعة المؤسسات التي تتشكل في إطارها هذه العلاقات-سواء كانت رسمية أو غير رسمية- مع عدم إغفال العوامل الخارجية المؤثرة، والتي تحدد من ناحية شكل العلاقات بين الأفراد، ومن ناحية أخرى تحدد شكل علاقة تلك المؤسسات بالدولة.

وقد طرح هذا الاتجاه سؤالاً محورياً حول دور المؤسسات التطوعية في تكوين الثقة المجتمعية لدى الأفراد، وما إذا كانت العضوية في هذه المؤسسات تؤدي إلي امتداد نطاق ثقة الأفراد خارج الجماعات الاجتماعية التقليدية إلى

---

(1) **Rossing, Tine and Assaf, Susan, "Social Capital: Conceptual Frameworks and Empirical Evidence" Washington, D.C, SCI Working Paper No.5,1998,pp.5-8.**

المجتمع علي اتساعه، وإذا نجحت في القيام بهذا الدور فما هي الآليات التي تعتمد عليها في ذلك؟[1].

الاقتراب السياقي Contextual Approach:

يهتم هذا الاقتراب بدراسة البيئة المحيطة بأي ظاهرة اجتماعية، قبل ربطها برأس المال الاجتماعي، وذلك لأن العوامل والظروف المحيطة هي التي تحدد قدرة المجتمع على المساهمة في إنتاج رأس المال الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال فإذا تمت دراسة دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، وانعكاس ذلك على الديموقراطية، فلا يمكن الاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بالعضوية في هذه المؤسسات، وعددها وربطها بالمشاركة السياسية، وإنما لابد من دراسة كافة العوامل المؤثرة في عمل هذه المؤسسات، والتي تؤثر بالتبعية في قدرتها على تكوين رأس المال الاجتماعي[2].

وهكذا، يتضح من العرض السابق صعوبة تبنى مفهوم واحد لرأس المال الاجتماعي، لذا سوف تتبنى الدراسة التعريف الذي طرحه بوب إدوارد وميشيل فولي وهو" مجموعة من الموارد المادية(موارد اقتصادية) وغير المادية(اجتماعية وثقافية)، التي يمتلكها عدد من الأفراد ارتضوا طواعية أن يكونوا جماعة، لتحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك في إطار السياق الاجتماعي المحيط".

ووفقاً لهذا التعريف يتضمن رأس المال الاجتماعي جانباً قيمياً يتعلق بالقيم التي يتبناها أعضاء الجماعة، وجانباً إلزامياً يتعلق بارتضاء الأفراد الاعتراف بنظام العقوبات الذي تفرضه الجماعة، كما يتضمن أيضا جانباً بنائياً يرتبط بهيكل الجماعة، وطريقة تنظيم عملها، فضلاً عن جانب أخر يرتبط بالسياق المحيط الذي يؤثر بشكل جوهري على إنتاج المجتمع لرأس المال

(1) **Rossing, Tine and Assaf, Susan, "Social Capital: Conceptual Frameworks and Empirical Evidence",op.cit,pp.10.**

(2) **Edwards, B., and Foley, M.W, "Social Capital and Political Economy of Our Discontent",op.cit,pp.673.**

الاجتماعي.

وستتبني الدراسة هذا الاقتراب في فحص العلاقة بين رأس المال الاجتماعي، والمجتمع المدني في مصر وذلك لعدة اعتبارات:

أولاً: صعوبة دراسة رأس المال الاجتماعي كمياً في مصر، ووذلك لعم توافر مقاييس كمية يمكن استخدامها، ويعود ذلك لحداثة المفهوم ، وقلة الدراسات التي تناولته بالشرح المفصل .

ثانياً: صعوبة الإلمام بكافة البيانات المتاحة عن طبيعة المجتمع المدني ودوره في مصر، فعلي الرغم من كثرتها إلا أنها يَصعب الاعتماد عليها في دراسة الدور القيمي والثقافي، وذلك لتضاربها وعدم دقتها في بعض الأحيان .

ثالثاً: قلة دراسات رأس المال الاجتماعي في مصر، خاصة الدراسات الكيفية التى تأخذ كافة العوامل المحيطة في الاعتبار عند هذا المفهوم.

ومن هنا ستعتمد هذه الرسالة علي الاقتراب السياقي في دراسة علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني في ظل العوامل المحيطة.

المبحث الثالث

إشكاليات دراسة رأس المال الاجتماعي

تواجه دارسة رأس المال الاجتماعي- سواء كمفهوم أو كظاهرة اجتماعية-إشكاليات عدة، يرتبط بعضها بالتعريف، فيما يتعلق البعض الآخر إما بالقياس أو التطبيق .

وتعود هذه الإشكاليات إلي أمرين، يرتبط أولهما بطبيعة المفهوم من حيث اتساعه وعموميته وتعدد التعريفات، التي التي لم تؤد إلي إثراء المفهوم، بل أدت إلي وجود حالة من الارتباك والتخبط عند دراسته.

أما الأمر الثاني فيرتبط بطبيعة المفهوم باعتباره أحد مفاهيم العلوم الاجتماعية التي تتسم عند ربطها بالظواهر الاجتماعية، بالغموض والتعقيد.

والملاحظ أن هذه الإشكاليات تتقاطع وتتداخل، فعلى سبيل المثال لا تنفصل مشكلة خصوصية المفهوم عن باقي المشكلات خاصة المرتبطة منها بالقياس، فنتيجة لتعدد التعريفات التي قدمتها الأدبيات المختلفة، أصبح من الصعب وضع مؤشرات يتفق عليها هؤلاء الدارسون لقياس المفهوم، بما أثر كذلك على الخروج بنماذج واضحة يمكن الاستفادة منها عملياً عند وضع برامج التنمية.

يمكن تحديد هذه الإشكاليات في الآتي:

١- إشكالية التعريف.

٢- إشكالية القياس.

أولاً : إشكالية التعريف

سبق أن تناولت الدراسة هذه النقطة في المبحثين الأول والثاني.وتعتبر إشكالية التعريف من الإشكاليات الأساسية في دراسة رأس المال الاجتماعي. ومن أهم القضايا المرتبطة بتعريف رأس المال الاجتماعي ، قضية الخصوصية

الثقافية-وهى أحد القضايا المرتبطة بالظواهر الأخرى التي تدرسها العلوم الاجتماعية وإن كانت اكثر وضوحاً في حالة رأس المال الاجتماعي-فقد ذاع المفهوم في سياق اجتماعي وثقافي غربي بالأساس،ثم انتقل-كغيره من المفاهيم التي انتشر استخدامها الآن-إلي الدول النامية.

ولم يلتفت الباحثون إلي هذه النقطة إلا عندما انتقل البحث في الموضوع من التركيز على الجانب النظري إلي إدخال الجانب التطبيقي في الاعتبار وإعطائه مزيداً من الأهمية، ومع هذا الانتقال اتضح أن رأس المال الاجتماعي في المفهوم الغربي عن الموجود في واقع المجتمعات سواء النامية أو المتقدمة. إلي الحد الذي وصل ببعض الدارسين إلي افتراض أن ما يصلح للدراسة والتطبيق في أحد المجتمعات،لا يصلح فقط للدراسة في مجتمعات أخري، وإنما لا يصلح للتطبيق على حالات أخري في نفس المجتمع، وهذا ما أكد عليه كل من ميشيل فولى وبوب إدواردMicheal Foley &Bob Eedwards، في نقدهما-السابق الإشارة له- للدراسة التي قدمها بوتنام عن رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في الولايات المتحدة، حيث تسألا عن إمكانية استخدام الإطار الذي قدمه في دراسة الشبكات الاجتماعية في أطر اجتماعية وثقافية مختلفة[1].

وقد أدت كل من الطبيعة غير المحددة للمفهوم من ناحية، والخصوصية الثقافية والاجتماعية من ناحية أخرى إلي صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد الملامح، يكون بمثابة الإطار العام لدراسة المفهوم، وقد كان هذا بالضبط ما دعت إليه العديد من المشاريع البحثية الكبرى حول المفهوم، من ضرورة اتفاق الدارسين على الملامح العامة للمفهوم حتى يتسنى وضع مؤشرات يمكن استخدامها في قياس رأس المال الاجتماعي، وهى النقطة الأهم والأكثر تعقيداً عند دراسةهذا المفهوم.

ثانياً: إشكالية القياس

تمثل هذه الإشكالية أكثر إشكاليات دراسة رأس المال وضوحاً وتبلوراً،

(1) **Edwards. and Foley, M. W, Ecape From Politics?,Op.Cit,pp.565.**

و أكثرها أيضا من ناحية حيز الاهتمام الذي حظت به من قبل الدارسين، ويعود هذا الاهتمام إلي أمرين أولهما أن أهمية أي ظاهرة اجتماعية لا تعود إلي مجرد رصدها وتناولها نظريا فقطً، و إنما تعود أيضا إلي إمكانية قياسها والتعرف علي مكوناتها على أرض الواقع ، أما الأمر الثاني فهو ضرورة إيجاد تطبيقات عملية يمكن أن يستفيد منها صانعو ومتخذو القرار عند وضع برامج التنمية، والمقصود هنا بالتطبيقات هو إيجاد نماذج فعلية تجسد كيفية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في تحسين أوضاع المجتمع.

وفي هذا الصدد تحدث فوكاياما في دراسته –السابق الإشارة لها- عن اقترابين رئيسيين في دراسة رأس المال الاجتماعي، الأول هو الاقتراب الذي قدمه بوتنام من خلال حصر عدد التنظيمات المدنية وحجم العضوية داخلها، وربطها بعدد من المؤشرات السياسية كالمشاركة في الانتخابات، أما الاقتراب الثاني فهو إجراء مسوح شاملة لبعض القيم الاجتماعية كالثقة والتضامن الاجتماعي، ويمثل المسح العالمي للقيم World Value Survey أبرز مثال علي هذا الاقتراب.

ويؤكد فوكاياما أن كلا الاقترابين جانبهما الصواب، وذلك لعدة اعتبارات:

١- أن أغلب التعريفات الممجودة للرأس المال الاجتماعي هي تعريفات عامة تتضمن عدد من الأبعاد، ووحدات التحليل بما يتطلب معه استخدام مستويات مختلفة من القياس.

٢- لا يمكن حصر العدد الإجمالي للتنظيمات المدنية-مهما وصلت دقة الباحث- علي مدار فترات زمنية متفاوتة، وفي إطار جماعات اجتماعية مختلفة، فعلي سبيل المثال حصر عدد التنظيمات التطوعية في الولايات المتحدة لا يستدل منه علي مقدار ما يمتلكه المجتمع الأمريكي من رأس المال الاجتماعي لأنه يغفل التنظيمات السرية، والغير مسجلة والتي تمثل أحد

المصادر الهامة لرأس المال الاجتماعي[١].

٣- نتائج الاستطلاعات والمسموح، لا تعبر عن حقيقة رأس المال الاجتماعي لأنها تعتمد علي الطريقة التي يتم توجيه الأسئلة بها، وفي بعض الحالات يكون الباحثون الميدنيون ليسوا علي درجة من المهارة والمعرفة بموضوع الاستطلاعات، هذا بالإضافة لعدم توافر بيانات كافية عن عدد كبير من الدول في فترات زمنية متفاوتة[٢].

وفي هذا الصدد طرح فوكاياما ثلاثة محددات، اعتبارها الأهم عند قياس رأس المال الاجتماعي، وهي:

١- **درجة التجانس داخل الجماعة Internal Cohesion**: يرفض فوكاياما استخدام العضوية كمؤشر لقياس رأس المال الاجتماعي، ويؤكد أن المهم هو درجة التجانس بين أعضاء الجماعة، والتي يستدل عليها من خلال التعرف علي طبيعة الأنشطة، مستوي التعاون، التعاون تحت ضغوط، طبيعة المشكلات التي تواجهها الجمعية.

٢- **محيط الثقة Radius of Trust**: تمثل الفائدة الأساسية التي تحققها أي جماعة اجتماعية، كنتيجة مباشرة للعمل الجماعي والتعاون بين أعضائها، إذ تستطيع الجماعات التي رسخت قيم التعاون والثقة والأمانة بين أعضائها- من خلال القيام ببعض بعض الأنشطة-أن تستفيد من هذه القيم في تحقيق أهداف أخري بعيداً عن هذا النشاط.

٣- **العوامل الخارجية Externalities**:ترتبط بالبيئة الخارجية وتفاعل الجماعة مع غيرها من الجماعات الاجتماعية، وعلاقتها بالدولة، وفيما يتعلق بدور الدولة يحدد ثلاثة أدوار رئيسية للدولة:

- دور مراقب.
- دور لمساعد.

---

(1) **Fukyama, Francis, Trust: The Social Virtues and Creation of ProsperityOp.Cit,pp100.**

(2) **Ibid,pp.102**

- دور معوق.

وفى هذا الصدد ظهر عدد هائل من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالتركيز على البعد التطبيقي في دراسة رأس المال الاجتماعي، إلا أنها انقسمت حول ماهية المفهوم بين من يؤكد سهولة تحديد مكونات رأس المال الاجتماعي، ومن ثم إمكانية قياسه، ومن يشكك في وجوده ويعتبره مجرد امتداد لظواهر اجتماعية وسياسية أخرى كالمشاركة السياسية والثقافة المدنية.

وقد أدى هذا لاعتقاد عدد غير قليل من الباحثين-خاصة في المجال الاقتصادي-أن هذا المفهوم ليس له وجود حقيقي،وقد توصلوا لهذه النتيجة على اثر وجود أعداد كبيرة من الدراسات والأبحاث التي تناولت المفهوم على المستوى النظري ، وإلا أنها فشلت في إيجاد طريقة عملية لقياسه، ونتيجة لذلك توصل البعض إلي حل لهذه المعضلة عن طريق تفكيك المفهوم إلي عدد من العناصر وقياس كل عنصر على حدي، وبالرغم من نجاح هذه الطريقة على المستوى النظري، ولكنها فشلت في وضع إطار يمكن الاستفادة منه-كما سبق ذكره- عند وضع سياسات يمكن من خلالها الاستفادة من رصيد رأس المال الاجتماعي المتوفر في المجتمع.

ومن أهم هذه الدراسات تلك التي قدمها كل من بول بيلين،وجيني أونيكسPaul Bullen&Jenny Onyx خلال التسعينات،قاما خلالها بقياس رأس المال الاجتماعي في خمسة مجتمعات محلية بمنطقة نيوسوز ويلز،وحاولت هذه الدراسة الإجابة على عدة أسئلة أولها و أهمها يتعلق بما إذا كان هناك حقاً ما يمكن تسميته رأس المال الاجتماعي؟ وإن كانت الإجابة بنعم فكيف يمكن قياسه؟[1].

وقد قامت الدراسة باستطلاع رأى مائتي مفردة من كل مقاطعة من المقطعات الخمس، وحاولت معرفة توجهات الأفراد بشكل عام تجاه المجتمع

---

(1) **Rossing, Tine and Assaf, Susan, "Social Capital: Conceptual Frameworks and Empirical Evidence", Washington, D.C, SCI Working Paper No.5,1998,pp.5-8.**

ومشكلاته،ومعرفة القيم التي تحكم علاقاتهم بالأخرين، وخاصة ثقتهم في من هم خارج دائرة علاقاتهم القرابية، والتي تعتبر أهم مكونات رأس المال الاجتماعي. ولقياس رأس المال الاجتماعي بشكل دقيق، حددت الدراسة مجموعة من الإجراءات التي يجب القيام بها قبل وضع مؤشرات لقياس المفهوم ومنها:

١- تحديد العناصر الديموجرافية للمجتمع محل الدراسة بما يشمل السن ودرجة التحضرومستوى التعليم، وذلك نظراً لأهمية الوقوف على خصائص المجتمع قبل وضع مؤشرات القياس.

٢- تبنى مفهوم إجرائي واضح ومحدد لرأس المال الاجتماعي، حيث يضمن سهولة وضع مؤشرات القياس، وفى هذه النقطة يأخذ الباحثون على عدد من الدراسات عدم تحديد المفهوم الذي سوف تستخدمه، واهتمامها فقط بتناول الدراسات السابقة ونقدها دون إضافة أي جهد في اتجاه محاولة كشف الغموض والتعقيد الذي يعترى العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والظواهر الاجتماعية الأخرى والذي يحول دون الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في حل المشكلات التي يعانى منها أي مجتمع، بما يجعله مجرد طرح نظري يشوبه الكثير من الغموض.

وتعود المشكلة التي يواجها أي دارس لرأس المال الاجتماعي إلي حاجته لوجود مؤشر عام على درجة من المصداقية، ويأخذ في الاعتبارالاختلافات الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات.

الفصل الثاني

رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني
تأصيل نظري

تحاول الدراسة من خلال هذا الفصل التعرف علي العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في إطار الجدل النظري حول ماهية هذه العلاقة من ناحية، وحول ماهية مؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخري.

وينقسم هذا الفصل إلي مبحثين:

المبحث الأول: رأس المال الاجتماعي والديموقراطية.

أولاً : رؤية توكفيل وأنصاره.
ثانياً : الرؤية الظرفية.

المبحث الثاني: المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي.

أولاً : المجتمع المدني كأحد مصادر رأس المال الاجتماعي.
ثانياً : محددات علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي.

المبحث الأول

رأس المال الاجتماعي و الديموقراطية :

ينبع الجدل المثار منذ نهاية التسعينات-و المستمر حتى الآن- حول علاقة رأس المال الاجتماعي بالديموقراطية من نقطة أساسية هي ربط بعض الدارسين بين مدى ديموقراطية أي مجتمع و أداء التنظيمات الوسيطة، التي تقوم بعدة أدوار أهمها –من وجهة نظر البعض-مراقبة تصرفات الحكومة، ودعم قيم المشاركة والتعاون والثقة، بين أفراد المجتمع.

وقد وصل الأمر بالبعض إلى اعتبار مجرد وجود مؤسسات المجتمع المدني دليلاًعلى تمتع المجتمع برصيد من رأس المال الاجتماعي، الذي يعتبر بدوره أحد أهم المؤشرات الدالة على ديموقراطية المجتمع، وهي النقطة التي ركز عليها روبرت بوتنام عندما أشار إلى أهمية التنظيمات المدنية لفاعلية، واستقرار النظم الديموقراطية، ويعود ذلك من وجهة نظره إلى التأثير الذي تلعبه هذه التنظيمات على أعضائها من خلال عمليات التنشئة السياسية التي تقوم بها من خلال استخدام مجموعة من الآليات ووفقاً لمجموعة من المبادئ، وذلك ضمن سعيها لتحقيق عدد من الأهداف سواء أكانت أهدافاً عامة أو خاصة، كما يؤدى انضمام الفرد إلى أي من هذه المؤسسات إلى تنمية ثقته فيمن حوله خارج حدوده الضيقة(سواء داخل الأسرة،أو بين المعارف) وهى الثقة التي أسمها روبرت بوتنام" الثقة المجتمعية"، وأكد أهميتها لقيام أي نظام ديموقراطي ناجح، حيث تمثل الركن الأساسي للعملية الديموقراطية، إذ تجعل المواطن أكثر رغبة في المشاركة في شئون مجتمعه نتيجة لثقته أن رأيه ومطالبه لهما تأثير في عملية صنع القرار[1].

(1) **Putnam. D, Robert, Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community, U.S.A ,Harvard University Press,2002 pp.63.**

وعلى النقيض يرى البعض - ومنهم ميشيل فولى وبوب إدوارد- أن ما طرحه بوتنام هو تبسيط للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة من ناحية، وعلاقة المجتمع المدني بالمجتمع المحيط من ناحية أخرى، فهذه العلاقات تحكمها مجموعة من الاعتبارات التي لا يمكن إغفالها، يتعلق بعضها بالظروف المجتمعية المحيطة، ويتعلق بعضها الآخر بطبيعة هذه المؤسسات من حيث هيكلها التنظيمي والإداري وطبيعة الدور الذي تلعبه، بالإضافة لعلاقتها بالنظام السياسي القائم.

ويستدل منتقدو بوتنام على صحة حجتهم من أن وجود المجتمع المدني في بعض المجتمعات لم يسهم في تحقيق الديموقراطية، و أن رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي الذي استطاعت هذه المؤسسات تكوينه لم يساعدها على تحقيق أهداف المجتمع، بل على العكس أدي إلي عزل من ينتمون إليها عن باقي المجتمع، وهو الدور الذي لعبته أشكال مختلفة من التنظيمات المدنية كان أبرزها تلك التي تقوم على أساس ديني، فهي وإن نجحت في استيعاب عدد كبير من الأفراد، وتلبية احتياجاتهم ومساعدتهم على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية- متخذة من رابطة الدين أساس لوجودها- إلا أنها ركزت على تنمية ولاءاتهم الضيقة، وساهمت في توسيع الفجوة بينهم وبين المجتمع.

في إطار ما سبق، يتناول هذا الفصل العلاقة الجدلية بين رأس المال الاجتماعي والديموقراطية من خلال التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، وما إذا كانت هذه العلاقة إيجابية أم سلبية؟.

ويعود تركيز الدراسة على دور المجتمع المدني في تحديد شكل العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والديموقراطية إلى أمرين: أولهما أن المجتمع المدني يعتبر أحد المصادر الأساسية، التي تلعب دوراً محورياً في تكوين رأس المال الاجتماعي، ذلك كما أشارت الدراسات المذكورة سالفاً، أما الأمر الثاني فيرتبط بالعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والديموقراطية، إذ يُعتبر الأول أحد

المؤشرات الهامة على وجود نظام ديموقراطي حقيقي أو اتجاه النظام نحو الديموقراطية.

وفي إطار ما سبق ذكره ستقوم الدراسة باستعراض مختلف الرؤى النظرية حول هذه العلاقة، وذلك في إطار التساؤلات التي سبق أن طرحتها وهى:

ما علاقة المجتمع المدني كأحد مصادر رأس المال الاجتماعي بدوره في تفعيل الديموقراطية؟ وهل ينطبق شكل هذه العلاقة -إن وجدت-على كافة أنماط مؤسسات المجتمع المدني؟ وما الشروط الواجب توافرها في المؤسسات التي تلعب هذا الدور؟ و ما العوامل المؤثرة على قيامها بهذا الدور سواء من داخلها أو من المجتمع المحيط؟.

أولاً: رؤية توكفيل وأنصاره:

تعود جذور العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والديموقراطية إلى كتابات المفكر الفرنسي أليكس توكفيل عن الديموقراطية في الولايات المتحدة، والتي قام بطرحها في كتاب بعنوان "الديموقراطية في أمريكا" ،والذي قدم من خلاله نتاج زيارته للولايات المتحدة الأمريكية قرب منتصف القرن التاسع عشر ١٨٣٥[١].

حيث حاول توكفيل خلال زيارته للولايات المتحدة أن يتعرف على الأسباب التي جعلت مجتمعاً كالمجتمع الأمريكي يتمتع أفراده بقدر عالٍ من المساواة والفردية، و في نفس الوقت يستطيعون ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية بصورة كاملة ودون تدخل من أي شخص، وبلا قمع أو تدخل من الدولة[٢].

---

(1) **Toqueville, Alexis De, Democracy in America, New York ,Vintage Books,1954, pp30.**

(2) **Tocqueville ,Alexis De, Democracy in America ,Op. Cit , pp33-36.**

وفي هذا الصدد أكد توكفيل أن وجود التنظيمات المدنية Associations هو ما يُحقق التوازن بين الفردية المطلقة، والمساواة المطلقة، إذ يتعلم المواطن الأمريكي منذ الصغر الانضمام إلى جمعيات مدنية لإنجاز كافة الأغراض، وذلك إيماناً منه بعدم قدرته على تلبية احتياجاته دون مساعدة الآخرين، وهنا استطاع الأمريكيون أن يكونوا جمعيات لكافة الأغراض المرتبطة بشئون حياتهم سواء الدينية أو الترفيهية أو التجارية، وبالتالي حققوا التوازن بين المساواة والفردية، وربط توكفيل وجود هذه الجمعيات بحجم التأييد الذي تمتلكه، فلكي تتمكن أي من هذه الجمعيات من تحقيق أهدافها لابد من وجود عدد كبير من المؤيدين ، فكلما زاد عدد الأعضاء كلما امتلكت الجمعية قوة و نفوذاً أكبر.

ويؤكد توكفيل على أهمية السياق الاجتماعي الذي تنشأ في إطاره تلك الجمعيات، ويطرح سؤالاً عن مدى إمكانية وجود هذه التنظيمات في مجتمع لا يمتلك الوعي بأهميتها، ودورها في تحسين أوضاعه.

ويضيف مؤكداً أن هذه الجمعيات لا يمكن أن تعمل بنفس الكفاءة والفاعلية في أي مجتمع، إذ لابد أن يتوافر للمجتمع الذي تعمل في إطاره الوعي الكافي بأهميتها، وهذا ما تحقق لدى المجتمع الأمريكي، فهذه الجمعيات هي بمثابة مدرسة يتعلم الأفراد داخلها فن الترابط art of association، وذلك من خلال تخليهم عن أنانيتهم، وتعلمهم كيفية تحقيق أهدافهم بشكل لا يؤثر على فرص الآخرين في تحقيق مصالحهم، وبشكل يعكس اهتمامهم بمصالح المجتمع.

ومن وجهة نظره تمثل هذه الصورة الشكل المثالي للفردية، فهذه الجمعيات استطاعت أن تتلافى الآثار السلبية لحالة الفردية المطلقة، التي تعتبر آفة المجتمع الديموقراطي[1].

---

(1) **Ibid, pp39.**

الجمعيات المدنية والجمعيات السياسية:

وفى محاولة منه لتلافي التعميم مَيز توكفيل بين الجمعيات التي يتم تأسيسها للدفاع عن أهداف سياسية كجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ، وتلك التي يتم تأسيسها لخدمة أهداف عامة و التي أسماها الجمعيات المدنية civil associations كالنقابات والاتحادات التجارية والعمالية، وقد عَرف الجمعيات -بصفة عامة- على أنها الإطار التنظيمي الذي يعمل من خلاله عدد من الأفراد لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويتفق هؤلاء الأفراد على مجموعة من المبادئ التي تنظم علاقاتهم بما يؤدى إلى تحقيق أهدافهم بنجاح[١].

و بالنظر إلى هذا التعريف تتكون الجمعية من الآتي:

١. عدد من الأفراد.
٢. مجموعة من المبادئ.
٣. مجموعة من الأهداف.
٤. مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

ونتيجة لكثرة عدد الجمعيات وتشعب أغراضها، أصبح من الصعب تصنيفها بشكل قاطع، فقد قسمها توكفيل إلى ثلاث مجموعات:

١- جمعيات تقوم بين عدد من الأفراد لخدمة قضية معينة، أو للدفاع عن رأى محدد، وهذا ما يوحد عدداً من الأفراد الذين تتباين أصولهم الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية.

٢- جمعيات متعددة الأنشطة تمتلك فروع في المراكز الرئيسية في الدولة، تتمتع بالقدرة على استيعاب التباينات الموجودة بين الأفراد، ولديها هيكل تنظيمي واضح تتحدد من خلاله مهام وواجبات كل عضو من أعضائها.

٣- جمعيات تمتلك من السلطة والنفوذ ما يجعلها قادرة على الاستغناء عن الخدمات التي تقدمها الدولة، ويستطيع أعضاء هذه الجمعيات تنظيم أنشطتهم داخل الجمعية بشكل تلقائي ومنظم، و يرى توكفيل أن هذا النمط

---

(1) **Ibid, pp 45.**

من الجمعيات هو النمط المثالي الذي متي تَحقق، تتحقق الديموقراطية بشكلها الأمثل.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الجمعيات السياسية والمدنية، اعتبر وجود الأولى وممارستها لأنشطها هو ما يمهد الطريق أمام الثانية لإنجاز أهدافها.

فمن وجهة نظره تمثل الجمعيات السياسية أساس أي نظام ديموقراطي حقيقي، لأن انضمام الفرد لها يجعله أكثر رغبة في التفاعل مع الآخرين والمشاركة في أنشطة واهتمامات خارج دائرة اهتماماته الشخصية، ومن خلالها أيضا يتعلم الأفراد كيف يتحدون حول هدف أو مصلحة عامة، بما يسهم في كسر الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق الأفراد عن المشاركة في الحياة العامة.

أما الجمعيات المدنية والتي تنشأ -كما سبق ذكره- لخدمة أغراض تتعلق بأمور الحياة اليومية، والتي يرتبط وجودها في كثير من الأحيان بتحقيق مصالح مباشرة لأعضائها، كالنقابات، واتحادات العمال والاتحادات التجارية.فهي يسهم-بشكل غير مباشر- وذلك عن طريق ما تقوم به من أنشطة كعقد الندوات أوالجمعيات العموميةأوالحلقات النقاشية، في تنمية المهارات الأساسية اللازمة للمشاركة، وذلك من خلال تحاور أعضائها مع أقرانهم حول القضايا المختلفة التي تتعلق بإدارة شئون الجمعية، وحضور الحلقات النقاشية والندوات والمؤتمرات.

ولذلك يؤكد توكفيل أن العلاقة بين هذين النوعين هي علاقة تبادلية، إذ يدعم كل منهما الأخر، ولا غنى لأحدهما عن الأخر، وأن حق تشكيل أي جمعية هو حق مكفول لكل مواطن بموجب دستور كل نظام يريد أن يحقق الاستقرار والديموقراطية، ومضيفاً أن عدم وجود هذا الضامن يجعل الأفراد فريسة لما

أسماه المجتمعات السريةsecret societies ، والتي تعمل على تنمية العزلة بين الفرد والمجتمع، وتغذى روح الكراهية والتطرف لدى أعضائه[١].

وامتداداً لهذا الاتجاه، ظهر خلال القرن العشرين اتجاه جديد تبنى أفكار توكفيل، وحاول اختبار امكانية تطبيقها فى الواقع.

والجدير بالذكر أن هذا الطرح جاء باعتباره بداية التركيز على الأبعاد الثقافية، والقيمية من حيث أهميتها في إيجاد نظام ديموقراطي حقيقي، وذلك في وقت كانت كافة الأبحاث والدراسات تركز على الأبعاد السياسية، الاقتصادية عند دراسة المجتمع المدني بصفة عامة، وبصفة خاصة عند دراسة علاقته بالديموقراطية.

وفى هذا الإطار تم ربط المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي، الذي يمثل، وفقا لتعريف روبرت بوتنام-الذي سبق الإشارة إليه في الفصل الأول- هذا البعد القيمى[٢].

وفى إطار هذا الاهتمام بالبعد القيمى، قدم رو برت بوتنام عدداً من الدراسات حول أهمية رأس المال الاجتماعي لتحقيق الديموقراطية، وكان أولها وأهمها دراسته عن "الديموقراطية في إيطاليا"[٣]، وقد أكد في هذه الدراسة-ومن خلال المتابعة لما يزيد عن عشرين عاماً- أن ما يميز بين مجتمعين يمتلكان نفس الموارد(يقصد شمال وجنوب إيطاليا)، ويتمتع مواطنوها بنفس الحقوق والحريات، هو امتلاك أحدهما لشبكة واسعة من التنظيمات المدنية التطوعية التي تستوعب مواطني هذا المجتمع، حيث يتعلمون من خلالها احترام الآخرين

---

(1) **Stone, John and Mennell, Stephen, Alexis Tocqueville and Democracy , Revolution, and Society :Selected Writings, U.S.A University of Chicago Press,1980,pp100.**

(2) **Putnam, Robert, Making Democracy Work: Civic Traditions in modern Italy, U.S.A Princeton University Press,1993, pp 12.**

(3) **Ibid, pp 22.**

والتعاون معهم، ويتعلمون أيضا الثقة فيمن هم خارج دائرة أقاربهم،ومعارفهم، الأمر الذي يمثل جوهر رأس المال الاجتماعي[١].

وهذه الثقة تجعلهم أكثر قدرة، ورغبة في التعاون مع أفراد المجتمع، كما يكونون أيضاً أكثر ثقة في مؤسساته، ومن وجهة نظر بوتنام فإن هذا ما جعل ولايات جنوب إيطاليا أكثر تقدماً من ولايات الشمال، وقد استدل على ذلك من خلال رصد مؤشرات التقدم الاقتصادي في الشمال ومقارنتها بنظيرتها في الجنوب، وربط تلك المؤشرات بمعدلات المشاركة السياسية و درجة الثقة واحترام القانون، وعدد مؤسسات المجتمع المدني القائمة، وحجم العضوية في هذه المؤسسات، وتوصل من خلال المقارنة إلى أن ولايات الجنوب التي ترتفع فيها معدلات المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، هي نفسها الولايات التي سجلت معدلات تقدم اقتصادي أعلى من نظيرتها في الشمال[٢].

وفى عام ٢٠٠٠ قدم دراسة أخرى عن أسباب تراجعاً الديموقراطية في الولايات المتحدة- سبق الإشارة أيضاً لهذه الدراسة في الفصل الأول- والتي سجل من خلالها تراجع في مؤشرات المشاركة السياسية عبر ثلاثة أجيال، وذلك بغرض تحديد مدى التدهور في معدلات مشاركة المواطنين في الحياة العامة، أي مدى إقبالهم على التصويت في الانتخابات وعدد التنظيمات المدنية وحجم عضويتها ومستوى المشاركة في شئون المجتمع المحلى.

وقد قدم بوتنام في هذه الدراسة فرضيتين رئيستين:

أولهما: أن استقرار و سلامة النظام الديموقراطي في الولايات المتحدة، تتطلب من المواطن القيام بواجباته تجاه وطنه بما يشمل-على سبيل المثال- التصويت والمشاركة في الانتخابات العامة و حضور اجتماعات لمناقشة قضايا المجتمع، والانضمام لمؤسسات المجتمع المدني.

---

(1) **Ibid,**

(2) **Putnam .D, Robert, Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community, Op .Cit, pp 120.**

ثانيهما: أن استقرار المؤسسات العامة - مؤسسات الدولة - يعتمد على مشاركة المواطنين فى مؤسسات المجتمع المدني، التي تلعب دوراً محورياً في تكوين رأس المال الاجتماعي.

ويستمر بوتنام في التأكيد على أهمية مؤسسات المجتمع المدني بشتى صورها لسلامة أي مجتمع و الحفاظ على نسقه القيمى، وكما قدم تصنيف للتأثير الذي تلعبه هذه المؤسسات على المجتمع بشكل عام، والحياة السياسية بشكل خاص، إلى نوعين:

تأثير داخلي: ويحدث من خلال الأنشطة التي تمارسها هذه التنظيمات، و التي تلعب دوراً هاماً في بث مجموعة من القيم والمبادئ المرتبطة باحترام الآخرين والتعاون معهم والثقة فيهم[١].

كما أنها تمد أعضاءها أيضا بالمهارات العملية الضرورية لممارسة أي نشاط سياسي من خلال مشاركتهم في أنشطة هذه المؤسسات، بما يجعل الفرد مؤهلاً للمشاركة في شئون مجتمعه، إذ يتعلم كل فرد كيف يدير حواراً، أو نقاشاً حول القضايا الهامة في مجتمعه، ويتعلم كذلك كيفية التعاون مع الآخرين لخدمة أهداف قد تخرج عن نطاق اهتمامه المباشر، ولهذا اعتبر بوتنام هذه المؤسسات مدرسة لتعليم مبادئ الديموقراطية، أو فن الترابط كما قال توكفيل[٢].

تأثير خارجي: تؤثر هذه المؤسسات في عملية صنع القرار من خلال إيصال رغبات المواطنين واحتياجاتهم إلى صانع القرار، بما يسهم في حمايتهم من سوء استخدام السلطة والنفوذ من قبل من يمتلكون القدرة على التأثير في عملية صنع القرار.

ويؤكد بوتنام أنه دون وجود هذه المؤسسات لن يستطيع المهمشون، إيصال صوتهم لصانع القرار، بما يجعلهم عرضة لاستغلال ذوى السلطة والنفوذ في المجتمع، كما أن هذه التنظيمات هي بمثابة صمام الأمان لأي مجتمع لأنها تحمى أفراده من الوقوع فريسة في أيدي الجماعات المتطرفة، التي تقوم

---

(1) **Ibid, pp124-125.**

(2) **Ibid, pp, 130-131.**

باستيعاب هؤلاء الأفراد والعمل على زيادة الفجوة والعزلة بينهم وبين باقي أفراد المجتمع[١].

ويؤكد بوتنام أيضا أن توكفيل كان على صواب عندما أكد أن المجتمع المدني الفعال يدعم النظم الديموقراطية ويكسبها شرعية أكبر، وذلك على عكس النظم السلطوية التي لا تستطيع الاستفادة من هذه المؤسسات،إما بسبب قمع النظام لها أو نتيجة لتبعيتها لهذا النظام.

ولتأكيد الرابطة القوية بين رأس المال الاجتماعي، والمجتمع المدني ، صنف بوتنام مؤسسات المجتمع المدني -وفقا للتصنيف الذي قدمه لرأس المال الاجتماعي- وعلى أساس نوع الرابطة التي تجمع أعضاء هذه المؤسسات إلى نوعين:

١ - مؤسسات مجتمع مدني خاصة: Bonding Associations

وهى المؤسسات التي يقوم بتأسيسها عدد من الأفراد، ممن تتقارب مصالحهم، فيتحدون في هذه التنظيمات لخدمة أهداف مشتركة، ويضرب بوتنام مثالا بالنقابات المهنية والاتحادات العمالية التي تقوم بين أفراد متشابهين في الأهداف ويسعون لخدمة مصالحهم[٢].

٢ - مؤسسات مجتمع مدني رابطةB ridging Associations :

وهى المؤسسات التي تنشأ بين عدد من الأفراد، المتفاوتين في الأفكار، والخلفيات الاجتماعية، والثقافية، حيث ينضمون لهذه المؤسسات لخدمة أهداف عامة، أوالدفاع قضايا بعينها ومن أمثلة هذه التنظيمات جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعيات حماية البيئة وغيرها من المؤسسات المدنية التي تسعى لخدمة أهداف عامة[٣].

---

(1) **Putnam, Robert, "Tuning in, Tuning Out: The Strange Disappearance of Social Capital in America", Political Science and Politics,28,1995,664-668.**

(2) **Ibid, pp 671**

(3) **Ibid pp 673.**

وبالنسبة لبوتنام يمثل رأس المال الاجتماعي، المُخرج الأساسي لأنشطة هذه المؤسسات، إذ تساهم في تكوين قيم الثقة والتعاون والمعاملة بالمثل، وهي القيم التي تساعد على تنمية المجتمع سياسياً واقتصادياً.

ووفقا لنوعية المؤسسات - سواء أكانت رابطة أم خاصة- تتحدد نوعية رأس المال الاجتماعي الذي يتم تكوينه، فالمؤسسات الرابطة تقوم بتكوين رأس مال اجتماعي خاص لا تمتد فائدته خارج حدود أعضاء الجماعة، أما المؤسسات الرابطة فتقوم بإنتاج رأس مال اجتماعي رابط، تمتد آثاره إلى المجتمع المحيط، وتتجسد هذه الآثار في المزيد من الثقة في المجتمع والا هتمام بالشأن العام والمشاركة في شئون المجتمع.

وعودة لحديث بوتنام عن الديموقراطية في الولايات المتحدة، فقد أرجع هذا التغير إلى عدة أمور من أهمها سرعة إيقاع الحياة اليومية، الذي لم يعد يتيح لأي إنسان الفرصة للتفاعل مع الآخرين أو المشاركة في شئون المجتمع، بالإضافة إلى أثر التقدم التكنولوجي التي تسارعت وتيرته خلال الأربعين سنة الماضيةبما أدي إلى عزلة الفرد عن الآخرين، وذلك لأن استهلاك وسائل الترفيه أصبح يتم بشكل منفرد، كما أن هذه الوسائل ذاتها قد جعلت لأفراد أكثر سلبية في التعامل مع القضايا المُلحة في المجتمع، حيث جعلت الفرد مجرد متلقٍ للمعرفة والأخبار دون أن يسعى للحصول عليها، ومن العوامل الأخرى التي أشار لها بوتنام، تغير نمط علاقات العمل، إذ أدي التغير الذي طرأ على ظروف العمل -نتيجة للتغير في السياسات الاقتصادية- إلى شيوع القيم المادية المرتبطة بالمنافسة ومنطق البقاء للأفضل، فأصبحت علاقات العمل أقل اعتماداً على البعد الإنساني، وكما أضاف بوتنام كذلك عامل التغير الجيلي، فالجيل الحالي أقل اهتماماً بشئون مجتمعه من الجيل السابق عليه،الذي هو بدوره أقل من الجيل الأكبر منه[1].

(1) **Putnam .D, Robert, Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community, Op.Cit,pp135-136.**

وأضاف إلى هذه الأسباب سرعة إيقاع الحياة، الذي لم يعط أي شخص الفرصة لتنمية علاقاته الاجتماعية، بما جعل كل فرد يعيش بمعزل عمن حوله، حتى أفراد أسرته، وبنفس قدر الاهتمام الذي حظيت به هذه الأفكار، وقد نال هذه الدراسات من الاهتمام ما طالها من النقد، ويعود ذلك لعدة اعتبارات:

١. أغفل بوتنام الحديث عن الدور السلبي لرأس المال الاجتماعي، بل أنه تعامل مع المفهوم باعتباره الحل لكافة مشكلات المجتمع[١].

٢. اكتفى بدراسة التنظيمات الرسمية فقط، وذلك على الرغم من أهمية التنظيمات غير الرسمية في تكوين رأس المال الاجتماعي.

٣. لم يحدد الشروط الواجب توافرها في التنظيمات التي تلعب هذا الدور،وكأن أي مؤسسة مجتمع مدني يمكن أن تلعب هذا الدور بصرف النظر عن السياق الذي تعمل في إطاره.

٤. اعتماده على مؤشري حجم العضوية، وعدد التنظيمات المدنية في قياس رأس المال الاجتماعي، بما لا يُعبرعن حقيقة رأس المال الاجتماعي، إذ أن عدد التنظيمات لا يمثل سوى جزء ضئيل من رأس المال الاجتماعي، وهو الشبكات الاجتماعية الرسمية فقط.

٥. ليس كل من ينتمي لهذه التنظيمات بالضرورة، فاعلاً اجتماعياً أو سياسياً. كما أن الانضمام لهذه التنظيمات لا يغيرمن شخصية الفرد بما يجعله أكثررغبة فى المشاركة فى الحياة العامة،فهذا الأمر يرتبط بثقافة مجتمع قد تشجع علي المشاركة أو لا.

كما اثبت استخدام هذا المقياس عدداً من الصعوبات والمشاكل عند تطبيقه، منها الطبيعة المتغيرة لهذه التنظيمات، بالإضافة لتغير طبيعة العضوية بها من فترة إلي أخري، لذا فقد اعتقد كثير من الباحثين استحالة تطبيق هذا المقياس في مجتمعات متباينة الظروف والثقافات ، كما أن حجم العضوية لا يدل على شئ، فمن الممكن أن يكون حجم العضوية كبير، ولكن نسبة المشاركة

---

(1) **Ibid, pp138.**

ضئيلة، وهذا لعدة اعتبارات يتعلق بعضها بالهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات، فيما يتعلق البعض الآخر بالثقافة السائدة لدى أعضائها.

وقد حاول فوكاياما تلافى هذه الانتقادات عند دراسته لرأس المال الاجتماعي، فعلى الرغم من انه ينتمي لنفس المدرسة الفكرية لبوتنام إلا انه قدم طرحاً مختلفاً بعض الشيء، فهولم يتحدث عن رأس المال الاجتماعي مجرداً من سياقه الاجتماعي والسياسي، و إنما بدأ بالحديث عن الوظائف التي يؤديها رأس المال الاجتماعي في أي مجتمع والتي ترتبط بطبيعتها بالبيئة المحيطة.

وأكد فوكاياما أنه بالرغم من الأهمية القيمية لرأس المال الاجتماعي، إلا أن أهميته الحقيقية تكمن في الوظيفيتين، الاقتصادية والسياسية اللتين يؤديهما.

وتتمثل الوظيفة الاقتصادية في مساعدته على خفض تكلفة نقل السلع والخدمات، والتي تنتج عادة عن الإجراءات المعقدة لإبرام العقود، فالعقود التي يتم إبرامها بشكل غير رسمي- أي التي تعتمد على حجم الثقة المتوفرة بين طرفيها-تكون اكثر تيسيراً للمعاملات التجارية بين أطرافها، ويضيف فوكاياما أن التعاون القائم على العلاقات غير الرسمية سيبقى جزءاً هاماً من الاقتصاد الحديث، بل وستتزايد أهميته مع تعقد النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للوظيفة السياسية فقد أكد على أهمية ما طرحه توكفيل، ومشيرا إلي أن ما ذكره الأخير عن فن الترابط المدني، هو نفسه رأس المال الاجتماعي ، ويؤكد فوكاياما أيضا أن وجود مجتمع مدني قوى يحقق التوازن بين سلطات الدولة وحقوق المواطنين، حمايتهم من تعسف الدولة في استخدام سلطتها، مضيفاً أنه في حالة غياب المجتمع المدني سيتعين على الدولة القيام بالدور الذي كان يؤديه المجتمع المدني وهو أمر مستحيل، بما ينتج عنه نظاماً سياسياً مضطرباً، لا يستطيع الاستجابة لمطالب المواطنين.

ولكنه أكد - خلافاً لما قدمه بوتنام- أن سمات المجتمع المدني التي تحدث عنه توكفيل، ليست ما يتميز به المجتمع المدني الآن، إذ انتشرت التنظيمات المدنية التي تهتم فقط بتحقيق مصلحة أعضائها دون الاهتمام بمصالح المجتمع، وفى هذا الصدد أشار إلي دراسة أجريت في بريطانيا أكدت أن معظم

المشكلات الاقتصادية التي يعانى منها المجتمع سببها في الأساس التنظيمات غير الحكومية التي تهتم فقط بتحقيق مصالح أعضائها مما أفرغ نشاطها من مضمونه وبما جعلها عائقاً أمام الاقتصاد الوطنى بدلاً من أن تساهم فـــى حـــل مشـــكلات المجتمع.

لذا يؤكد فوكاياما أنه على الرغم من أهمية البعد القيمى –المتمثـــل فـــي الثقة- في تحقيق الديموقراطية، إلا أن هذه القيم لا يمكن أن تعمل بنفس الشـــكل في أي مجتمع، و لا يمكن نقل المؤسسات من مجتمع إلي أخر، فالقيم المتولـــدة في أي مجتمع هي وليدة البيئة المحيطة ولا يمكن تطبيقها بنفس الشكل، في كـــل المجتمعات في مختلف الظروف وتحت أي ظروف، وهى النقطة التـــي أغفلهـــا بوتنام، وأكد على أهميتها توكفيل[1].

ثانياً: الرؤية الظرفية:

ظهرت هذه الرؤية في نفس الوقت الذي ظهرت فيه كتابـــات روبـــرت بوتنام عن رأس المال الاجتماعي وأهميته في حل مشكلات المجتمع بصفة عامة وعلاقته بالديموقراطية بصفة خاصة، وعلى الرغم من اعتراف أصحابها بأهمية الأبعاد القيمية في أي مجتمع إلا أنهم رفضوا من ناحيـــة اعتبـــار رأس المـــال الاجتماعي الحل لكافة مشكلات المجتمع، ومن ناحية أخرى أكدوا علـــى أهميـــة البيئة المحيطة في تحديد مدى فائدة رأس المال الاجتماعي لأي مجتمـــع.فـــرأس المال الاجتماعي- وفقاً لرؤيتهم- لا يمثل فقط القيم الإيجابية التي تحـــث علـــى المشاركة والتعاون مع الآخرين، وإنما من الممكن أن يجسد أيضاً قيماً وصـــوراً من الروابط الاجتماعية التي لا تخدم أهداف المجتمع، بل على العكس قد تعمـــل على تدمير المجتمع في بعض الأحيان، والحقيقة أن أصحاب الرؤية الظرفيـــة لا ينكرون أهمية رأس المال الاجتماعي ولكنهم يـــدعون لدراســـته فـــي ســـياقه، ويرفضون تعميم النتائج التي تتوصل لها أي دراسة على باقي الحالات،وذلـــك-

---

(1) **Fukyama, Francis, Trust: The Social Virtues and Creation of Prosperity, New York, Free Press, , 1995, pp87-90.**

كما سبق ذكره-لأن طبيعة هذه القيم، وأهميتها تختلف من مجتمع إلي آخر، بل داخل المجتمع الواحد[١].

ومن أهم الكتابات في إطار هذا الاتجاه كتابات كل من بوب إدوارد، وميشيل فولى١٩٩٧- واللذين سبق الإشارة لهما في الفصل الأول- وبرمان شيرى٢٠٠٠،وجين كوهين ١٩٩٩.

وتُعتبر الدراسات التي قدمها إدوارد، و فولى من الدراسات الرائدة في هذا الاتجاه خاصة ما يتعلق بالجانب النظري، وتعتبرالدراسة التي قدماها عام ١٩٩٧أهمهم، والتي سعت إلي البحث في جذور المفهوم، ومحاولة التعرف على أوجه القصور التي شابت دراسة رأس المال الاجتماعي منذ ظهوره كمفهوم[٢].

وأكدا في هذه الدراسة أن المشكلة الأساسية في بحث رأس المال الاجتماعي لا تكمن في التعامل معه باعتباره مصدراً للعمل الجماعي، بل على العكس اعتبرت أغلب الدراسات وجود مؤسسات العمل الجماعي- مؤسسات المجتمع المدني-هي المؤشر الأساسي على وجود رأس المال الاجتماعي، ومشكلة هذا الطرح –من وجهة نظرهم-أنه لم يقدم دلائل عملية على هذه العلاقة، واكتفي فقط بالاعتماد على البيانات الإحصائية التي تربط بين مستويات المشاركة، والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن إغفال العناصر التي تساهم في تكوين رأس المال الاجتماعي، وكأن رأس المال الاجتماعي هو المتغير المستقل، وكل المتغيرات الأخرى هي متغيرات تابعة تتغير بتغيره، وهذا واقعياً غير صحيح لأن رأس المال الاجتماعي في تكونه يعتمد على عدة عناصر تتعلق بالبيئة التي يتشكل في إطارها، وحتى إذا نظرنا إلي بعد واحد من هذه الأبعاد، وهو ذلك المرتبط بدور التنظيمات التطوعية في تشكيل رأس المال الاجتماعي، نجد أن هذا الدور يرتبط بعدة أمورأهمها:

---

(1) **Edwards, Bob, and Foley, M.W," Escape from Politics: Social Theory and Social Capital Debate", American Behavioral Scientist,40,1997, p 549.**

(2) **Edwards, Bob, and Foley, M.W," Escape from Politics: Social Theory and Social Capital Debate", Op.Cit, pp552.**

١- اختلاف تأثير تلك المؤسسات باختلاف الفرص المتاحة والأهداف المنتظر تحقيقها، ولا يرتبط هذا التأثير بعدد من ينتمون إليها، وإنما يرتبط بكفاءتها في تحقيق أهدافها.

٢- تعتمد قدرة مؤسسات المجتمع المدني على درجة الترابط والتضامن داخل كل مؤسسة ودورها في تدعيم القيم الإيجابية، وهو الأمر الذي لا يمكن الاستدلال عليه إحصائياً.

فهذه الدراسات تعاملت مع رأس المال الاجتماعي باعتباره متغيراً مستقلاً، وتجاهلت –دون قصد في بعض الأحيان-العوامل والظروف الاجتماعية التي تحدد قيمة استخدامه، وتحدد أيضا طريقة الوصول له.

ويؤكدان أيضا أن دراسة علاقة رأس المال الاجتماعي بالشبكات الاجتماعية بصفة عامة، باعتبارها أحد طرق الوصول إلي الموارد، هي أمر هام ولكنها لا تعتبر كافية للتعرف على رأس المال الاجتماعي، فمعنى الشبكات الاجتماعية يختلف باختلاف مستوى التحليل، الذي يمتد من الأفراد إلي الجماعات غير الرسمية والمنظمات التطوعية، ومن هنا يجب التميز عند دراسة هذه الشبكات بين كون هذه الشبكات في حد ذاتها إحدى وحدات البناء الاجتماعي، وبين الأفراد الذين يكونون هذه الشبكات.

فعلى سبيل المثال قد يتمتع أحد الأفراد بمزايا كثيرة نتيجة عضويته في أحد الشبكات الاجتماعية، بناء على وضعه داخل هذه الشبكات،والطريقة التي تدار بها العلاقات داخلها، ولكن هذه الشبكة قد لا تتمتع بوضع مؤثر في المجتمع نتيجة للقيود المفروضة على أنشطتها من النظام القائم[١].

كما ظهرت عدة دراسات أخرى أكدت على نفس الفكرة السابق الإشارة إليها، من ضرورة النظر إلي كافة العوامل المؤثرة في إنتاج رأس المال الاجتماعي، ومنها دراسة Portrey & Berry ١٩٩٧، التي قامت بدراسة جمعيات المساعدة الذاتية-المنشأة في الأحياء السكانية –في عدد من المدن

(1) **Ibid, pp553-555.**

الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أنه بعكس ما افترض بوتنام فإن الجمعيات التي امتلكت شبكة من الروابط الرسمية وغير الرسمية، نجحت في تحقيق أهدافها وبخلاف الجمعيات الأخرى، التي اعتمدت فقط على الروابط غير الرسمية، والتي لم تنجح في تلبية احتياجات المواطنين، ومن هنا أكدت الدراسة أن السياقات السياسية المحلية والقومية لها تأثير جوهري على رأس المال الاجتماعي، فعملية إنتاج رأس المال الاجتماعي، ليست مجرد نتاج لعمليات التفاعل المباشر بين الأفراد، حتى وإن تبنت أي دراسة المعنى القيمى لرأس المال الاجتماعي ،سوف تظهر أهمية السياق المحيط، خاصة أن دراسة رأس المال الاجتماعي تتطلب طرح سؤال أساسي هو في أي ظروف يتم إنتاج رأس المال الاجتماعي؟،وأي صور رأس المال الاجتماعي يتم إنتاجه في ظل هذه الظروف؟[1].

وفى دراسة أخرى أجرها أستول ، وروشون stolle & Rochon ١٩٩٨، اعتبرا المؤسسة المدنية هي وحدة التحليل الرئيسية، وقاما بدراسة علاقاتها بعدد من المؤشرات المرتبطة برأس المال الاجتماعي، وذلك في عدد من الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا، وارتبط بعض هذه المؤشرات بالمشاركة السياسية على المستويين القومي والمحلى، أما البعض الأخر فارتبط بالثقة والتبادلية داخل المجتمع:الثقة في المحيطين والثقة في رجال الدولة، بالإضافة إلي قيم التسامح والمساواة .

وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة قوية بين الانضمام لمؤسسات المجتمع المدني، و رأس المال الاجتماعي، فالأفراد الذين ينتمون إلي مؤسسات مدنية متجانسة –المؤسسات غير الرسمية- تنخفض لديهم معدلات الثقة المجتمعية، ويكونون أقل اندماجاً في شئون المجتمع، وفى مجتمعات أخري يكون لهذه المؤسسات دور قوي في دعم قيم العمل الجماعي، أي أن دور المجتمع المدني يعتمد على الإطار الذي تتواجد فيه هذه التنظيمات، ومن هنا فإن

---

(1) **Krishna, Anirubh, Active Social Capital :Tracing The roots of Development and Democracy ,U.S.A, Columbia University Press,2002pp.148.**

هذه الدراسة لم تأت بجديد عما قدمه بوتنام،إلا أن الباحثين أكدا في نهاية الدراسة أن كل حالة من حالات الدراسة لها وضعها وظروفها، ولا يجوز تعميمها أو القياس عليها[١].

وقد قدم ريتشارد وود Richard Wood دراسة تحليلية عن عناصر القوة والضعف في الإطار التحليلي الذي قدمه بوتنام،وذلك من خلال دراسة ميدانية للجمعيات التطوعية التابعة للكنائس في عدد من الولايات الأمريكية، حيث قام بإجراء دراسة حالة لعدد من هذه الجمعيات من خلال أسلوب الملاحظة بالمشاركة، وباستطلاع رأى أهالي مناطق عمل هذه الجمعيات، وتوصلوا إلي أن الجمعيات التي تعتمد علي الروابط والعلاقات غير الرسمية أقدر علي تحقيق أهدافها نتيجة لاندماج أعضائها داخل المجتمع بما يجعلهم أكثر دراية وعلماً باحتياجاته، وتميزت هذه الدراسة بأنها لم تلجأ للأسلوب الكمي الذي لجأ إليه بوتنام، كما أنها ركزت على الوجه الأخر لرأس المال الاجتماعي المتمثل في رأس المال الاجتماعي المعرفي cognitive social capital، ويكمن في الخبرات المشتركة والمصطلحات، والرموز التي يجتمع حولها هؤلاء الأفراد.

وأكدت الدراسة أنه بالرغم من أهمية الجانب الذي تناوله بوتنام في تفسير قدرة مؤسسات المجتمع المدني على دفع المواطنين إلي المشاركة،إلا أنه أغفل البعد المعرفي لرأس المال الاجتماعي،فعملياً يستحيل اختزال الحياة السياسية في مؤسسات المجتمع المدني الرسمية،إذ توجد مؤسسات عدة تساهم ولو بصورة غير مباشرة في تشكيل توجهات المواطنين تجاه مؤسسات الدولة والمشاركة في الحياة العامة، بل ويلعب بعضها أدواراً أكثر تأثيراً من مؤسسات المجتمع المدني[٢].

---

(1) **Ibid, pp146**

(2) **Rose, Richard," Getting things done in anti modern Societies: Social Capital Networks", Washigton. D.C ,World Bank Paper, No.9.pp45-48.**

المبحث الثاني

المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي

بالرغم من عودة جذور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي إلي بدايات القرن السابع عشر، إلا أنه يحظى الآن باهتمام لم يسبق لـــه مثيـــل، وقد بدأ هذا الاهتمام خلال العقديين الماضيين، إذ استُخدم باعتباره أداة تحليليـــة لتفسير سقوط المعسكر الشرقي في أوروبا، وانهيار بعض النظم السلطوية فـــي أمريكا اللاتينية، وفى هذا الإطار تم التعامل معه كأحد العناصر الأساســية فـــي المشروع الإصلاحي الليبرالي، والذي اعتبر المجتمع المدني جزءاً أساسياً فـــي برنامج الإصلاح لابد أن وتركز عليه أية دولة تسعى إلي تنفيذ سياسات إصلاح حقيقية.

وقد ارتبط صعود المجتمع المدني ليتصدر أجنده الأكاديميين و صانعي القرار، بالتأكيد المستمر على تراجع أهمية دور الدولـــة، وضـــرورة إحـــلال المجتمع المدني محلها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وأدى ذلك إلي تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني بشكل هائل وهو مـــا لم يتناسب مع دورها الفعلي وبما أفقدها –في حالة بعض الدول- المصـــداقية و جعلها مجرد أرقام لا تعكس حقيقة دورها الفعلي، كما لعبت كـــل مـــن الدولـــة ومؤسسات المجتمع المدني دوراً محورياً في ترسيخ هـــذه الصـــورة، فالدولـــة تعاملت مع المجتمع المدني-خاصة في العديـــد مـــن الـــدول الناميـــة-بإحـــدى السياستين إما الترغيب، أو الترهيب، بمعنى أنها طرحت على هذه المؤسســـات أحد خيارين، أما الاندماجوالتعاون مع الدولة بمؤسسات ها أو التعرض لكافـــة صور القمع والمصادرة، وقد ساهم المجتمع المدني بدوره، في ترسيخ هذا النمط من العلاقة، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها ضعف الهياكل التنظيمية وعدم وجود كوادر كفوءة مدربة بشكل جيد، فضلاً عن افتقاد قيادات هذه المؤسسات للخبـــرة والمهارات القيادية التي تجعل من هذه التنظيمات إطاراً يمكن أن يتعلم الأفـــراد من خلالها قواعد المشاركة فى شئون مجتمعهم.

ويُلاحظ أن هذه الفترة شهدت تركيزاً كبيراً على الدوريين السياسي والاقتصادي للمجتمع المدني، في إطار المفهوم الذي طرحته الأدبيات الغربية ، والذي أكد على حيادية المجتمع المدني واستقلاله عن الدولة بمؤسساتها، وعن السوق بآلياته وتفاعلاته.

وهذا ما سيركز عليه هذا المبحث،علي النحو التالي:

أولاً : المجتمع المدني كأحد مصادر رأس المال الاجتماعي.

ثانياً : المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعى ومحددات العلاقة بينهما.

أولاً : المجتمع المدني كأحد مصادر رأس المال الاجتماعي:

يُعتبر المجتمع المدني من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية التى أثارت جدلاً واسعاً، سواء عند دراسته نظرياً، أوتطبيقياً، خاصة عند دراسة علاقته بالدولة، ومؤسساتها، وأيضا فى دراسة علاقته بالديموقراطية.

والمُلاحظ أن قضية علاقة المجتمع المدنى بالدولة هى القضية المهيمنة عند دراسة المجتمع المدنى، ولم يقتصر هذا الأمرعلى الدراسات التى ظهرت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وبل بدأ هذا الاهتمام منذ البدايات الأولي لظهور المفهوم وذلك فى محاولة من المنظرين للتمييز بين ما يسمى المجتمع السياسى Political society ،و المجتمع غير السياسي Non-political society[1].

وعلى الرغم من هذا الاهتمام، وكثرت الدراسات حول المفهوم، إلا أنه يُلاحظ أن المفهوم تشوبه حالة من عدم وضوح التعريف، التى أدت بدورها إلى صعوبة وضع إطار نظرى متكامل لدراسته، الأمر الذي شكل أحد العقبات أمام الاستفادة المثلي منه. ومن المشكلات الأخرى استخدام الدراسات الحديثة لنفس المقولات النظرية السائدة منذ البدايات الأولي للمفهوم دون النظر إلي مدي

(1) **Burdigge, John, Ed ,Beyond Prince and Merchants: Citizen Participation and The Rise of Civil Society, New York, Pact Publications, 1998,pp.17-18.**

مواءمتها للظروف الحالية، ويظهر ذلك بوضوح في كتابات المنظرين حول الديموقراطية والمجتمع المدني في الوقت الحاضر فبالرغم من اختلاف الظروف والعوامل المؤثرة إلا أنهم استخدموا نفس المقولات النظرية التي مرت عليها سنوات عدة[١].

وتعود بداية المفهوم إلى نهايات القرن السابع عشرعندما ازدادت سلطات الدولة بشكل كبير، وصار من الضروري تحجيم السلطات والامتيازات التى تمتلكها الدولة ومؤسساتها، ففي هذا التوقيت ظهرت كتابات عدة -أهمها كتابات توكفيل وآدم سميث- التى دعت إلى ضرورة تبنى نموذج لمجتمع مدنى ليبرالى يحكم نفسه بنفسه، ليكون حاجزاً أمام مبالغة الدولة في استغلال سلطاتها.

وبالنسبة للمفكرين الليبراليين يُمثل المجتمع المدنى، بما يطرحه من حالة التعددية والمساواة، الوسيلة الوحيدة للمقاربة بين المصالح العامة والمصالح الفردية، فكل فرد ينتمي إلي أية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى يمتلك نفس الحقوق وعليه نفس الالتزامات تجاه الآخرين، مع تمتعه بكامل الحرية في التعبير عن مطالبه، والمشاركة فى شئون المؤسسة التي ينتمي إليها.

وأدي هذا الاهتمام إلي إغفال جوانب الضعف التى يحتمل أن تعتري المجتمع المدنى والتى قد تؤثر سلبياً على دوره في خدمة المجتمع، والتي ظهرت بقوة فيما بعد وأثرت علي الرؤي النظرية المختلفة حول المفهوم.

ونتيجة لذلك ظهر اتجاه أخريرى أن المجتمع المدنى ليس بالصورة التى طرحها التيار الليبرالى، وقد قدم هذا الاتجاه طرحاً بديلاً للمجتمع المدنى باعتباره مجالاً لممارسة الحقوق والحريات، وبدأ أنصار هذا التيار فى طرح عدة تساؤلات حول مكونات هذا المفهوم وحقيقته.

---

(١) **مصطفي كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات حقوق الإنسان، سلسلة بحوث سياسية (٩٥)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، إبريل ١٩٩٥، ص٨-١٠.**

ومن أبرزالمفكرين اللذين تبنوا هذا التيار هيجل، ماركس و أنطونيو جرامشي، وعلى الرغم من اتفاق هؤلاء المفكرين في أن المجتمع المدنى لكى يحقق الغرض منه يحتاج للتنظيم والإدارة اعتماداً على قيادة حكيمة وذلك لكي يحقق أهدافه إلا أنهم اختلفوا حول كيفية الوصول إلي ذلك[١].

وبالنسبة لهيجل يُمثل المجتمع المدني مجتمع مستقل تلتقي فيه مجموعة من المصالح،حيث يجسد مجال العمل العام الذي تنظمه الدولة، وهذا المجال لا يمثل الحالة المثالية للحرية، إذ يُعبر بالأساس عن مصالح الفئات المسيطرة، ويقع بين المجال الخاص للفرد والدولة.

وقد اهتم هيجل بالتمييز بين المجتمع المدني والدولة، فالدولة- بالنسبة له-حالة ايجابية تتناقض مع الحالة السلبية للمجتمع المدني، الذي يتسم بالأساس بتفشي الصراع والفساد المادي والأخلاقي، ولأن المجتمع المدني لا يستطيع تلافي مشكلاته وصراعاته فإن هناك حاجة مُلحة لإشراف الدولة التي تقوم -من خلال الدستور والقوانين المنظمة لعمل المجتمع المدني- بالتنسيق بين المصالح المتضاربة لمؤسساته،ويري هيجل أن الدولة التي يعتمد عليها المجتمع المدني في أداء وظائفه ليست دولة ديموقراطية بالضرورة، ولكنها دولة تحكمها قوانين تبلورت عبر فترات طويلة من الزمن، وتستعين الدولة في توجيه المواطنين لتحقيق غايتها بأداتين:أولهما:الطوائف والاتحادات المهنية، ومن خلال الطبقات والمجتماعت المحلية، والتي يري هيجل أنها ضرورية حتي ل ا يتحول المواطنون إلي مجرد تجمع بلا هوية، أما الأداة الثانية فهي طبقة الإداريين الذين توافرت لهم المعرفة والخبرة، وهي الطبقة المؤهلة بحكم التدريب والتنشأة للقيام بوظيفة الحكم، واعتبرها هيجل عقل المجتمع لأنها تتميز بالنزاهة وعدم التحيز، وقد أطلق عليها هيجل الطبقة الكونية[٢].

---

(1) **Abdel Rahman, Maha M., Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt, Cairo, American University in Cairo Press,2004,p18-22.[1]**

(2) **Ibid,pp.25.**

أما فيما يتعلق بماركس فإن المجتمع المدني لا يمثل مجرد تجميع لعدد من الأفراد ، ولكنه مجموع العلاقات والتفاعلات التى يدخلها الأفراد، والتي تمثل حالة من التهميش وعدم المساواة للفئات الدنيا في المجتمع، ولا يمثل المجتمع المدني المجال الذي يمارس في إطاره المواطنون حقوقهم وحرياتهم بل هو حالة حرب الكل ضد الكل من أجل تحقيق مصالح متعارضة، وهو أيضا انعكاس للأوضاع الطبقية في المجتمع ، و تجسيد لمرحلة تحول تاريخي مرتبطة أساساً بالأوضاع الاقتصادية فيه، فالمجتمع المدني هو نفسه المجتمع البرجوازي إلي أن تسيطر الطبقة العاملة ويتحول المجتمع إلي مجتمع شيوعي.

ويؤكد ماركس خطأ هيجل في الإعلاء من دور الدولة عندما افترض قدرتها علي تدعيم القيم الأساسية وإعلاء الصالح العام بين المصالح المتصارعة، وذلك لأن المجتمع المدني قائم علي تحقيق مصالح خاصة أكثر من المصالح العامة، وهذا الوضع في المجتمعات الرأسمالية يزيد من حدة التفاوت الطبقي، وفي هذه الحالة تكون الطبقة العاملة أكثر انعزالاً نتيجة حرمانها من تنمية المهارات الأساسية والفضائل المدنية اللازمة لإقامة مجتمع عادل.

وهى نفس الفكرة التى طرحها جرامشي فيما بعد،فبالنسبة له يمثل المجتمع المدني إنعكاساً لصراع الطبقات في المجتمع، بحيث تسيطر قيم الطبقة المهيمنة علي المجتمع المدني.

ويتمثل الاختلاف الأساسي بين رؤية ماركس وجرامشي في تأكيد الأول علي أن المجتمع المدني هو تجسيد لحالة امتلاك أدوات الانتاج في المجتمع، وبالتالي يعتبر تجسيداً لحالة مادية بحتة، أما الثاني فقد أكد علي البعد القيمي والثقافي للمجتمع، إذ يجسد قيم الطبقة الاجتماعية المسيطرة، واعتبر كل من هيجل و جرامشي أن المجتمع المدني لا يتحدي سلطات الدولة،وإنما هو سياق يقوم الأفراد بتكوينه لتحقيق مجموعة من الأهداف[1].

---

(1) **مصطفي كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.**

وأكد جرامشي أن الطبقة المسيطرة تسعي لتكوين الاتحاداتالمهنية والنقابات العمالية والأحزاب، وتنهار هيمنتها عندما تنجح الطبقات الخاضعة في تطوير مؤسسات مجتمع مدني خاصة بها، واعتبر حدوث ذلك علامة علي تحول ثوري يشمل انتقالال أجهزة الدولة ويمتد أيضا لتغيير علاقات الإنتاج[١].

وقد ظهر خلال التسعينات من القرن الماضي كتابات عديدة حول المجتمع المدني استمدت أفكارها من أحد الاتجاهين، وانعكس هذا في التعريفات التى طرحتها، فقد اتجه البعض إلي اعتبار المجتمع المدني متمثلاً في التنظيمات الاجتماعية والسياسية، التي تهدف بالأساس إلي التقليل من سلطات ونفوذ الدولة، أما الاتجاه الثاني فلا يري أي انفصال بين الدولة والمجتمع المدني، ويري أن العلاقة بينهما هي علاقة تعاون، وتكامل و أن وجود الدولة وتدخلها هو أمر هام وضروري لنجاح المجتمع المدني في أداء وظائفه.

الأدبيات العربية :

اختلفت الأدبيات العربية حول ماهية المجتمع المدني، ومدي موائمته لواقع المجتمعات العربية علي اعتبار أنه مفهوم وجد في بيئة مغايرة وانقسمت الكتابات العربية بين مؤيد للأخذ بالمفهموم كما تبنته الأدبيات الغربية، ورافض لاستخدام مفهوم وليد حضارة وثقافة مغايرة، ولم يقتصر الاختلاف حول ماهية المفهوم بل امتد أيضا للعناصر المكونة له ففي الوقت الذي استبعد بعضها التنظيمات الأولية القائمة علي القرابة، أو العرق، أو الدين، أكد بعضها الأخر علي الطابع غير الرسمي للمجتمع المدني، وضرورة أن يشمل كافة صور التجمعات الأنسانية التي تخرج عن نطاق الدولة[٢].

ومن بين التعريفات الهامة التي قُدمت في هذا الصدد التعريف الذي طرحه سعد الدين إبراهيم، حيث عرف المجتمع المدني علي أنه "التنظيمات

---

(١) المرجع السابق ص٢١-٢٢.

(2) **Ibrahim, Saad El Din, Civil Society Prospect for Development in The Arab World, in A.R Norton(ed),Civil Society in The Middle East, New York, Leiden ,1995.p130**

الطوعية التي تقع خارج نطاق سيطرة الدولة، أو التجمعات الاجتماعية الأولية، وتساهم هذه التنظيمات في تنمية استقلالية الأفراد في ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية"، ويؤكد سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني- وفقاً لهذا المفهوم- هو شرط أساسى لوجود نظام ديموقراطي ناجح[١].

ويري سعد الدين إبراهيم أن التنظيمات المدنية التقليدية التي تعتمد في تكوينها علي الولاءات الاولية، هامة جداً في إطار خصوصية ظاهرة المجتمع المدني في الوطن العربي، ويؤكد أن وجود التنظيمات المدنية الحديثة -التي تعتمد في تكوينها علي الولاءات الاجتماعية الأولية-هو دليل علي محاولة المواطنين مواكبة التغيرات التي يشهدها المجتمع، فهناك عدد كبير من التنظيمات المدنية الحديثة في ظاهرها، إلا أن معظم أعضائها من أبناء قبيلة أو قرية واحدة،وتمتلك تكل التنظيمات كل مظاهر الحداثة من التوثيق الرسمي،والوضع القانوني والانتخابات،ولكنه يدار في الحقيقة بطرق تقليدية[٢].

وعلي النقيض من الرؤية السابقة يؤكد وجيه كوثراني أن مفهوم المجتمع المدني بالشكل الذي تطرحه الأدبيات الغربية لا يتناسب مع واقع المجتمعات العربية، ويقترح استبدال كلمة المدني بالأهلي ويصفه بأنه مجال لمجموعة من البشر ينتجون سياسة وثقافة، ولهذا المجال علاقة وثيقة بالدولة التي تمثل هيئة حاكمة وضابطة لعلاقات البشر، وهذا في رأيه ما يوازي المجتمع المدني بمفهومه الغربي من حيث استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة ،أو شبه مستقلة، أو وسيطة، ويري كوثراني أيضا أن علاقة هذا المجال بالدولة هي علاقة ولاء في إطار أمة واحدة.

وهناك تعريف أخر يرفض اللجوء إلي استخدام المفهوم الغربي في تعريف المجتمع المدني، ويؤكد علي طبيعته غير الرسمية وعلي أهمية أخذ بعد الخصوصية الثقافية في الاعتبار عند دراسة المجتمع المدني في مصر، وفي الدول العربية الإسلامية، بما يتطلب عدم الاعتماد علي المفهوم الغربي عند

---

(1) **Ibid, pp132.**

(2) **Ibid, pp 133-136.**

بحث هذا المفهوم، ويُمثل هذا الاتجاه الرؤية الاسلامية للمجتمع المدني،وقد اقترح أنصاره استبدال مصطلح المجتمع المدني، بمؤسسات الأمة أو المجتمع الأهلي[١].

ومن ناحية أخري يري بعض المنظرين العرب أن كون مفهوم المجتمع المدني مفهوماً غربياً بالأساس لا ينفي أهميته وإمكانية استخدامه في دراسة واقع المجتمع المدني العربي، وهذا ما أكده مصطفي كامل السيد وأخرون، من خلال الاتفاق مع الأدبيات الغربية-باعتبارها أول من تناول المفهوم-علي حد أدني من العناصر المكونة له، ودون وجود هذا الحد الأدني لن يكون هناك أهمية لاستخدام المفهوم، ويحدد السيد هذه العناصر في الآتي:

١- وجود رابطة اختيارية يدخلها الافراد طواعية.

٢- يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات:المؤسسات الانتاجية-الطبقات الاجتماعية-المؤسسات الدينية والتعليمية-الاتحادات المهنية والنقابات العمالية-الأحزاب السياسية-عقائد سياسية مختلفة.

٣- الدولة لازمة لاستقرار المجتمع المدني، ونجاحه في أداء وظائفه، ولا يشترط أن تكون هذه الدولة ديموقراطية، ولكن دون أن تكون دولة استبدادية، وأن تخضع في أداء وظائفها لقوعد عقلانية، وتكون هذه القواعد قد وضعت عن طريق ذوي الخبرة والدراية، عن طريق برلمان أو أن تكون قد تولدت عبر فترات زمنية طويلة[٢].

ويؤكد السيد أنه من غير المفترض أن تتصارع مصالح المجتمع المدني والدولة، فأصل العلاقة بينهما هي التعاون في إطار سيادة القانون، وبما يخدم مصالح المجتمع، وعلى العكس يري رشيد غنوشي أن المجتمع المدني هو

---

(١) **وجيه كوثراني، في مركز دراسات الوحدة العربية،المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،بيروت،١٩٩٢،ص٤٣٠-٤٣٥.**

(٢) **مصطفي كامل السيد ،مؤسسات المجتمع المدني علي المستوي القومي،في مركز دراسات الوحدة العربية،المرجع السابق،ص٦٤٠-٦٤٢.**

الوسيلة المثلى التي يستخدمها الأفراد للضغط علي صانع القرار، فالمجتمع المدني من وجهة نظره هو البديل عن الدولة في تقديم الخدمات وحماية حقوق الأفراد[١].

ويضيف بعد أخر لهذه الأبعاد يتعلق بالبعد القيمي ، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل مستقلة رسمياً عن الدولة، فلا قيمة لها إذا لم تسانده ثقافة محتمعية تؤكد علي ضرورة تقييد السلطات العامة للدولة.

ويمثل ذلك خلافاً لواقع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في العديد من البلدان العربية، ومن بينها مصر -كما سيتضح في الفصل الثالث- إذ لجأت العديد من النظم العربية إلي السماح لهذه المؤسسات بمساحة من الحرية والتعاون معها في مجال تقديم الخدمات، التي تعجز الدولة عن تقديمها، مع استمرار تمتعها بنفس السلطات والامتيازات التي تسمح لها في كثير من الأحيان بتقويض نشاط هذه المؤسسات، بل ومنع هذا النشاط إذا اقتضت الضرورة.

ثانياً: محددات علاقة المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي:

يأتى الحديث عن علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي، في إطار دراسة الدور القيمى والثقافي للمجتمع المدني وتأثيره على المجتمع، وذلك إيماناً من بعض الدراسين- وعلى رأسهم التوكفيليون الجدد- بأهمية الجوانب القيمية والثقافية عند ربط المجتمع المدني بأي ظاهرة اجتماعية أخرى، ورغبة منهم في إدخال أبعاد أخري –غير الأبعاد الاقتصادية والسياسية-عند دراسة المجتمع المدني، وذلك لمعرفة أسباب التفاوت في أداء مؤسسات المجتمع المدني من مجتمع إلي آخر.

وتعتبر دراسة سيدنى فيربا وجبريل ألموند عن الثقافة المدنية من أولى الدراسات في هذا المجال، إذ أكدا في هذه الدراسة على أهمية دور المجتمع المدني بكافة مؤسساته في تكوين الثقافة المدنية، وهى –وفقاً لتعريفهما- تمثل عدداً من التوجهات والروابط غير السياسية، والتي يرتبط معظمها بالثقة

(١) المرجع السابق ص٦٤٥.

المجتمعيةsocial trust التى تحدد توجهات الأفراد تجاه الآخرين، خاصة فيما يتعلق بالطريقة التي يصنف بها الفرد نفسه في علاقته بمن حوله ومدى ثقته في الآخرين، وذلك وفقاً للخبرات المشتركة بينهم(١).

وتتبع قوة هذه التنظيمات في التأثير على الحياة السياسية-حتى وإن كانت لا تمارس أنشطة سياسية-من أمرين: أولهما هو قربها من الفرد بما يسمح لها باستيعاب احتياجاته وإدماجه في عملية المشاركة، والأمر الثاني هو قربها من الدولة بما يسمح لها بالتأثير في عملية صنع القرار لخدمة مصالح أعضائها(٢).

وعلى الرغم من أهمية هذه التنظيمات في دعم الديموقراطية، إلا أنهما أكدا على اختلاف دورها وفقا لعدة اعتبارات، وهي:

١- حجم المشاركة الفعلية من الأعضاء في أنشطة الجماعة، وهنا انتقدا من يعتبر حجم العضوية أحد مؤشرات كفاءة المؤسسات التطوعية،فالعضوية في المؤسسات التطوعية يمكن استخدامها باعتبارها مؤشراً على حجم المؤسسات الموجودة في المجتمع، ولكنها لا تعبر عن حجم مشاركة المواطنين في شئون المجتمع(٣).

٢- درجة اندماج هذه التنظيمات في الحياة السياسية، والتي يتحدد بناءاً عليها مدى تأثيرها في عملية صنع القرار.

٣- طبيعة الأنشطة التي تمارسها تلك التنظيمات فهناك التنظيمات التي تمارس أنشطة سياسية، وافترض البعض أنها ذات تأثير أكبر من نظيرتها التي تعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ورفض ألموند و فيربا هذه الفرضية، وأكدا على أن مدى التأثير يعتمد على طبيعة النظام السياسي السائد

---

(1) **Almond A., Gabriele and Verba, Sidney, The civic culture ,Political attitudes and Democracy in five nations, ,U.S.A, The Little Brown Series in Compartive,1965,p48-49.**

(2) **Ibid,pp.50-55**

(3) **Ibid, pp.54-55.**

ونمط الثقافة السياسية في المجتمع، والهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات، وطبيعة التفاعلات الموجودة داخلها، وأضافا أن الأمر يختلف من مجتمع إلى أخر ففي بعض المجتمعات تلعب المؤسسات ذات الأهداف السياسية دوراً محورياً، وعلى العكس في مجتمعات أخرى نجد المؤسسات ذات الأنشطة الدينية أو الاجتماعية والاقتصادية، تمارس دوراً أساسياً في تشكيل وعى المواطن بالمشاركة، و تؤثر بشكل أكبر في عملية صنع القرار، وفى حالات أخرى لا يوجد فارق فى الدور الذى تلعبه أى منهما(١).

ويرى بعض الدارسين إن الإختلاف بين ما طرحه بوتنام وما سبق أن قدمه ألموند وفيربا في الستينات من القرن العشرين،ضئيل وينحصر في عدم تأكيدهما المطلق علي أهمية هذه المؤسسات، وربطها بعوامل تتعلق باختلاف المجتمعات عن بعضها(٢).

ومن الدراسات الهامة أيضا في هذا المجال دراسة باميلا باكستونPamela,Paxton١٩٩٩ عن مدى انهيار رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة، والتي إناعتبرها البعض أحد أهم الدراسات التي انتقدت أطروحة بوتنام عن العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي(٣).

وأكدت باميلا في دراستها أن علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني لا يمكن حصرها في عدد من المؤشرات المرتبطة بالمشاركة السياسية، والتصويت في الانتخابات ، وذلك لعدة اعتبارات منها:

أ- وجود فجوة هائلة بين رأس المال الاجتماعي كمفهوم نظري، وأدوات قياسه، حيث لم تسهم الدراسات السابقة في تقديم دليل على التطابق بين المفهوم نظري، وأدوات قياسه فأدى هذا إلي الخلط بين ما يمثل مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي، وأثاره أي النتائج المترتبة على وجوده.

---

(1) **Ibid, 5-56. pp. 5.**

(2) **Muller, Edward. N, and Seligon,Mitchell, "Civic and democracy: The question of Casual Relationships", American Political Science Review,vol.88,no.3,1994,p649-651.**

(3) **Ibid,pp653.**

ب- ربط رأس المال الاجتماعي بمتغير واحد عند دراسة علاقته بأي ظاهرة من الظواهرالاجتماعية الأخرى، عبر فترات زمنية متفاوتة، يؤدى إلي التوصل لنتائج انتقائية لا تعبر عن واقع علاقة المفهوم بالظاهرة محل الدراسة.

وتؤكد باميلا أن معظم دراسات رأس المال الاجتماعي وقعت في هذا الخطأ ، وعلى رأسها دراستا بوتنام الأولي والثانية.

وتؤكد أيضا أنه من الخطأ التعامل مع بعض الأنشطة التي يؤديها الأفراد باعتبارها مؤشرات على وجود رأس المال الاجتماعي، والنظرإلي ممارسة الأفرد لهذه الانشطة كدليل على وجوده.وعلى العكس من ذلك فإن رأس المال الاجتماعي لا يتضمن أنشطة أو أفعال محددة من الأفراد، وهذه الأفعال هى أحد الأثار المترتبة على وجود رأس المال الاجتماعى[١].

وفى دراسة أخري أكدت باميلا باكستون أنه لا يوجد أي ضامن علي أن المجتمع المدني يؤدى لدعم الديموقراطية-حتي فى أعرق الديموقراطيات-فعلي سبيل المثال تعتبر اليابان من أعرق النظم الديموقراطية، علي الرغم من ضعف المجتمع المدني، ولا يختلف الحال بالنسبة لفرنسا، التى تعتبر من الدول الرائدة في مجال الحقوق والحريات، وبالرغم من ذلك لا يلعب المجتمع المدني دوراً مؤثراً في الحياة السياسية والمدنية[٢].

ومن الحالات الأخرى التى أشارت إليها حالة النظام الأسباني، فعلى الرغم من نجاح النظام فى التحول إلي نظام ديموقراطي، إلا أن هذا التحول لم يصاحبه، نمو فى حجم أو دور المجتمع المدني، فلا يزال المجتمع المدني متراجعاً عن المساهمة في العمل العام.

وفى دراسته عن أبعاد المشاركة فى أنشطة التنظيمات التطوعية، أكد إيفان وليم Evan William ، أن الحكم على دور التنظيمات التطوعية فى المجتمع لا يتحقق من خلال النظر إلي حجم العضوية فى هذه التنظيمات، وإنما

---

(1) **Ibid, pp 655.**

(2) **Ibid,PP657.**

يتحدد وفقاً لعنصرين وهما:الحضور والمساهمة فى أنشـطة تلـك التنظيمـات، فالعضوية فى التنظيمات المدنية لا توضح سلوك وممارسـات الأفـراد، كمـا يضيف أن التعامل مع التنظيمات التطوعية من خلال الاحصاءات الرقمية يُغفـل العديد من المشكلات التى تواجه عمل تلك التنظيمات، وذلك لأنها تتجاهل طبيعة القيم والمبادئ المرتبطة بعمل التنظيمات المدنية، ولا تعكس قدرتها الحقيقة على ترجمة القيم والمبادئ إلي سياسات فعلية[1].

ويؤكد إيفان وليم أن أنسب أسلوب لدراسة علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي، هو دراسة الخصائص التنظيمية التي يتحدد بناءاً عليها طبيعة وحجم الدور الذي تلعبه هذه التنظيمات.

وفي دراسة أخري لشيري بيرمان Sheri Berman عن دور المجتمـع المدني في ألمانيا في العشرينات، والثلاثينات حيث كان للمجتمـع المـدني دور محوري، وبالرغم من وجود عدد كبير منها وارتفاع نسبة المشاركة في أنشطتها إلا أنها فشلت في تدعيم الديموقراطية، بل ولعب بعضها دوراً في تحويلها إلـي كيانات تابعة للسلطة.

ويؤكد بيرمان أنه عند الحديث عن المجتمع المدنى، خاصة فيما يتعلـق بدوره القيمي، حتي في أكثر المجتمعات ديموقراطية لا يمكن النظـر لعنصـر العدد باعتباره أساس للحكم علي كفاءتها .

وخلاصة القول أن العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتمـاعي علاقة معقدة، لا يمكن الاستدلال عليها من خـلال بيانـات إحصـائية تتعلـق بالعضوية في هذه التنظيمات، أو نسب المشاركة في اجتماعتها وأنشطتها، كمـا لا يمكن تبسيط هذه العلاقة، فكل منهما يؤثر في الآخر -كما سبقت الإشارة-كما أن وجود رأس المال الاجتماعى في أى مجتمع لا يعنى ثراء المجتمع المدني في هذا المجتمع، ونفس الحال بالنسبة للمجتمع المـدني، فوجـوده قـد لا يسـاهم

(1) **Krishna, Anirubh, Active Social Capital: Tracing The Roots of Development and Democracy, U.S.A, Columbia University Press,2002,pp.74.**

بالضرورة في تكوين رأس المال الاجتماعي بالشكل الإيجابي الذي يساهم في تنمية المجتمع.

كما أن العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي هي علاقة تبادلية تحكمها عوامل عدة يتعلق بعضها بالنظام السياسي السائد وطبيعة علاقته بمؤسسات المجتمع المدني، وما يتمتع به المجتمع المدني من حريات تمكنه من التأثير في المجتمع المحيط، بالإضافة لطبيعة هذه المؤسسات ذاتها، وظروف البيئة الاجتماعية والثقافية التي تعمل في إطارها.

ويري بوب إدوارد وميشيل فولي أن علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي، لابد من النظر إليها في إطار الاتجاه السائد حالياً في التعامل مع المجتمع المدني باعتباره "إطاراً من المنظمات المتباينة القائمة علي التطوع، والتي تهدف إلي تحقيق مجموعة من الأهداف، ويُنظر إليها باعتبارها فضاء اجتماعي، يضمن حريات الأفراد، ويحقق الديموقراطية خارج إطار التنظيمات الرسمية للدولة"، تعاملت هذه التيارات معه المجتمع المدني باعتباره السياق الذي يتحقق من خلاله تمكين الأفراد، والجماعات الاجتماعية المختلفة في مقابل تعسف الدولة في استخدام سلطاتها،ودونما تعمد الصراع مع الدولة بمختلف مؤسساتها[1]، وقد تم استخدام المفهوم بهذا المعني في دول شرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، والجدير بالذكر أن العديد من النظم العربية لجاءت إلي استخدام المفهوم بهذا المعني باعتباره أداة للحفاظ علي شرعية النظام، وهذا ما يُفسر كثرة عدد التنظيمات التطوعية في عدة بلدان عربية-وعلي رأسها الحالة المصرية، كما سترد الإشارة فى الفصل الثالث- بما لا يتناسب من ناحية مع حجم النشاط الذي تقوم به، ومن ناحية أخري مع مستوي المشاركة ومساحة الحريات المتاحة للمواطنين.

وقد أشار ماكس فيبر إلي هذه النقطة عندما أكد أن الزيادة الكمية في عدد التنظيمات الطوعية لا يتماشي في كثير من الأحيان مع الدور الذي تلعبه،

(1) **Ibid, pp 55-77.**

وأنه من الضروري النظر إلي السياق المحيط وخاصة البيئة السياسية عند الحديث عن دور المجتمع المدني وعلاقته بأي ظاهرة اجتماعية.

علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني من منظور تنموي:

وفي إطار الحديث عن علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني ظهر اتجاه آخر ينظر للعلاقة بين المتغيرين من منظور تنموي، ويؤكد انصار هذا الاتجاه أن مفهوم رأس المال الاجتماعي ظهر وتم استخدامه للتأكيد علي أهمية الدور التنموي الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار فلسفة التنمية من أسفل أو التنمية بالمشاركة.

ويؤكد هذا الاتجاه أيضاً أن عدد التنظيمات التطوعية لا يعكس حقيقة دورها في تكوين رأس المال الاجتماعي وبالتالي في مساهمتها في التنمية وذلك لعدة اعتبارات منها:

١- أن رأس المال الاجتماعي يتكون عبر فترة طويلة من الزمن من خلال التفاعلات الاجتماعية، والخبرات المشتركة التي يشهدها أي مجتمع.

٢- ما يجسد أهمية في قياس رأس المال الاجتماعي هو السلوكيات والتوجهات، التي من الممكن أن تظهر دون الحاجة إلي الوجود في أي تنظيم مدني، واختزال العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في عدد التنظيمات التطوعية وحجم العضوية فيها يؤدي إلي أحد أمرين أما تضخيم الدور الذي تلعبه تلك التنظيمات، أو تهميش دور بعض التنظيمات خاصة غير الرسمية التي لا تتوافر عنها بيانات دقيقة.

وبالنظر إلي الحالة المصرية يتضح أن الحديث عن العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني يحتاج إلي دراسة واقع الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار البيئة المحيطة والتي تكون في كثير من الأحيان غير مشجعة، فإذا نظرنا لواقع المجتمع المدني نجد أنه تنطبق عليه فرضية بوتنام من حيث الزيادة في العدد وحجم العضوية، ولكنه من ناحية أخري لم يشهد نمواً ملحوظاً في دوره باستثناء ما يتعلق بالدور الاجتماعي والاقتصادي، والذي

يتنامي في ظل جهود فردية من جمعيات بعينها، دون وجود استراتيجية متكاملة. وفي ضوء ذلك تسعي الدراسة إلي معرفة طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في مصر، وذلك من خلال الإجابة علي التساؤلات الآتية: هل يساهم المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي في مصر؟. و إذا كان يلعب دوراً فأي صور رأس المال الاجتماعي ينتج، وما هي العوامل التي تؤثر في قيامه بهذا الدور؟

وللإجابة علي هذا التساؤل ستقوم الدراسة في الفصل الثالث، بدراسة دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي مع التركيز علي الجمعيات الأهلية، وذلك باعتبارها أكثر مؤسسات المجتمع المدني من حيث العدد (وفقاً لما افترضه بوتنام)، هذا بالإضافة إلي دراسة حالة لثلاث جمعيات أهلية اثنتين منهما قامتا علي أسس دينية، أما الثالثة فقامت علي أسس ومبادئ علمانية، وما يجمع الحالات الثلاث هو الطابع الأهلي التطوعي، وقيامهم بأنشطة خدمية وتثقيفية.

الفصل الثالث

رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في مصر

يحاول هذا الفصل اختبار ما تم طرحه نظرياً في الفصـــليين الســـابقين، علي الحالة المصرية وينقسم إلي مبحثين:

المبحث الأول: مصادر رأس المال الاجتماعي في مصر .

أولاً: الثقافة.
ثانياً: الدين.
ثالثاً: الأسرة.
رابعاً: المجتمع المدني.

المبحث الثاني:رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في مصر.

أولاً: المجتمع المدني الرسمي.
ثانياً: المجتمع المدني غير الرسمي.

.

المبحث الأول
مصادر رأس المال الاجتماعي في مصر

عند الحديث عن رأس المال الاجتماعي في مصر تواجه الباحث مشاكل عدة، أهمها صعوبة قياس رأس المال الاجتماعي كمياً وذلك لصعوبة وضع مؤشرات محددة، ومعظم الدراسات التي تناولت رأس المال الاجتماعي في مصر – وهي قليلة العدد- تناولت الظاهرة بشكل نظري وقامت بربطها بمشكلات المجتمع المصري كالبطالة، والفقر وغياب الديموقرطية دون وضع مؤشرات محددة لقياس رأس المال الاجتماعي مستخدمة في ذلك مصادر رأس المال الاجتماعي باعتبارها مؤشرات علي وجوده.

ووفقاً للتعريف المستخدم في الدراسة يمكن تحديد مصادر رأس المال الاجتماعي في مصر، علي النحو التالي:

أولاً: الثقافة:

تعتبر الثقافة أحد المكونات الأساسية لرأس المال الاجتماعي في أي مجتمع، وبالنسبة للمجتمع المصري تمثل الثقافة المصدر الأول والأهم لرأس المال الاجتماعي، وقد تناولت كتابات عديدة السمات الأساسية "للثقافة المجتمع المصري، كان من أهمها دراسة أجرها الأب هنري عيروط عن سمات "المجتمع القروي المصري" حيث أكد في هذه الدراسة أن الطبيعة الجغرافية للمجتمع المصري –كونه مجتمعً زراعياً يعتمد علي المركزية –أفرزت ثقافة العزلة بين الفرد ومن حوله خارج حدود أسرته، فالقرية المصرية في شبه عزلة عما هو خارجها ، وهي تحيا حياة خاصة بها وتحكمها قيم وتقاليد وعادات هي وقف عليها. لذلك لا يفكر الإنسان المصري خارج حدود ذاته، فهو مشغول دائماً

بمشاكل حاضره، وهذا ما يحدد له معني الوطن والوطنية[1]، وفضلاً عن ذلك فهو لا يتعاون مع غيره-من خارج حدود أسرته-إلا في حالات الأزمات الملحة التي تهدد حياته وثروته، ففي هذه الحالة فقط يهب الجميع للتعاون، وتظهر روح الجماعة[2].

وما يحكم سلوك الإنسان المصري في علاقته بالآخرين هو الشك والحذر والروية قبل البدء في التفاعل المكثف، ويصنف علاقته بالآخرين بناءاً علي درجة القرابة، لذا يميز بين الأشخاص الذين يطمئن إليهم، وأولئك الذين لا يطمئن لهم، ويزداد حرصه في علاقته بالآخرين كلما خرج من حدود أسرته النووية.

وقد اختلف الباحثون حول هذه النقطة ففي الوقت الذي يؤكد فيه أغلبهم علي ما سبق ذكره في الفقرة السابقة، يري بعضهم الأخر ومنهم طاهر عبد الحكيم أن هذا الرأي هو تعميم مخالف للحقيقة[3]. فالإنسان المصري – وفقاً لرأيه-علاقته بالسلطة غير قائمة علي التقديس، بل قائمة علي الشك والريبة، وهو متحفز للتعبير، ولكنه كائن اجتماعي بطبعه لا يريد أن يغامر بمفرده ولكنه يريد أن يري كل من حوله يقومون بنفس الشيء.

وهذا ما أكدته أحد الدراسات التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الشخصية القومية المصرية، فبسؤال عينة من ٩٠٠ مفردة -ممثلة لكل محافظات مصر –عن درجة ثقتهم في الآخرين، أكد ٦١,١% أن الأقارب هم الموثوق فيهم يليهم الأصدقاء بنسبة ٢٧,١%، ويليهم أهل البلد-

---

(1) هنري عيروط، الفلاحون، محمد غلاب (مترجم)، القاهرة، دار النشر غير معروف، ١٩٦٨، ص٨٠.

(2) كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين مع دراسة ميدانية في قرية مصرية، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص٣٣.

(3) طاهر عبد الحكيم، الشخصية القومية المصرية:قراءة جديدة لتاريخ مصر، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص٣٥-٣٦.

المقصود القرية - بنسبة٥,٨%[١].

وينتقل هذا التوجه إلي الحياة السياسية، فالثقافة السياسية في المجتمع المصري تقوم علي المعرفة بالأشخاص أكثر من المعرفة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية، فبسؤال أفراد العينة عن بعض الشخصيات العامة كرئيس الدولة، رئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشعب اتضح أن من يعرف رئيس الدولة ٩٦% من إجمالي العينة يليه رئيس مجلس الوزراء٤٧,٧٨% ويعود ذلك لارتباط العمل السياسي في مصر بأشخاص وليس بمؤسسات، وتنظيمات، وهذا بدوره نتاج تعرض المجتمع المصري لفترات طويلة من الحكم الفردي، أدي إلي اتجاه ربط الأدوار بشخصيات بعينها، وهذا يدل علي قوة التأثير الذي لعبته الثقافة في تشكيل وعي المواطنين، والذي انتقل بدوره إلي الحياة السياسية باعتبارها أحد العناصر الأساسية في البيئة الخارجية التي يتعامل معها المواطن المصري والتي لا يعتبر نفسه جزءاً منها، وبالتالي يجهل كل شئ عنها، وفي بعض الحالات يجهل وجودها من الأساس .

هذا ما أكده استطلاع رأي أجراه مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية عام ٢٠٠٥ قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية، إذ اتضح أن الناخب يدلي بصوته علي أساس رؤيته لشخصية المرشح، وليس بناءاً علي الانتماء الأيدلوجي أو الحزبي، بسؤال عينة من ١٦٠٠ مفردة ممثلة ٢٢ من محافظات مصر اتضح أن ٦٤,٢% يدلون بأصواتهم للمرشح الأقدرعلي تلبية احتياجاتهم، وما يفسر ذلك أن السياسة بالنسبة للمواطن العادي ماء هي إلا سلوك يساهم في تلبية احتياجاته وحل مشكلاته، لذا يُفضل انتخاب من يعرفه معرفة مباشرة لثقته في قدرته علي حل مشكلاته[٢]. ويلاحظ هنا أن المواطن المصري لا يوظف ثقته في الآخرين –خارج حدود أسرته وولاءاته الأولية-إلا

---

(١) **أحمد زايد وآخرون، المصري المعاصر: دراسة امبيريقة في أبعاد الشخصية القومية المصرية، القاهرة، المركز القومي لبحوث الاحتماعية والجنائية١٩٩١، ص٤٤.**

(٢) **جمال عبد الجواد وآخرون، لمن يصوت المصريون في الانتخابات؟، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥، ص١٢.**

لتحقيق أهدافه، وتلبية احتياجاته دون النظر للصالح العام، ويعود ذلك لنمط الثقافة السائدة في المجتمع والتي تعلي من أهمية الولاءات والانتماءات الاجتماعية التقليدية، وتحث علي تجنب الاندماج والتفاعل مع الآخرين إلا في حالات الضرورة فقط.

وتقوم علاقة الإنسان المصري بالدولة –ممثلة في مؤسساتها-علي الشك وعدم الثقة، ويعود ذلك إلي أن هذه العلاقة قامت من البداية علي القهر، والبطش، وهو يتعامل معها من منطلق أهمية وجود سلطة عليا يتم طاعتها والانصياع لها مهما كانت الظروف، طالما لا يملك إزاءها أي شيء، فعلاقته بها علاقة خطية من أعلي إلي أسفل لا يوجد فيها تفاعل متبادل .

وهذا ما أكدته الدراسة السابق الإشارة لها من أن المصري لا يطيع القوانين إلا لأنها صادرة من سلطة عليا[1].

والإنسان المصري لا يفصل بين القوانين وأدوات تنفيذها، المتمثلة في مؤسسات الدولة، ويأتي هذا في إطار عدم وجود أية علاقة تفاعلية بين الفرد والدولة.

وقد أشارت عدة دراسات لحقيقة علاقة المواطن بالسلطة، ورؤيته لها ففي دراسة استطلاعية أجرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عن السلوك التصويتي للمصريين، وتم إجراء الدراسة علي عينة من ١٣٠٠ مفردة ممثلة لأقاليم مصر الثلاثة، وأكدت الدراسة أن ٨,٤% من إجمالي العينة لديهم عضوية في أحد الأحزاب السياسية، بينما لم تزد نسبة العضوية في الجمعيات الأهلية عن ٦,٣%، وأضافت الدراسة أنه بالرغم من انخفاض معدلات المشاركة السياسية في إجمالي العينة إلي ما يقرب النصف ٤٠,١%، إلا أن أهل الحضر جاءوا بنسبة أقل بكثير من أهل الريف، فقد وصلت في القاهرة إلي ٢٥%فقط، وأرجعت الدراسة هذا إلي عاملين أولاً أن المواطن في الحضر يفضل المشاركة من خلال القنوات غير الرسمية كالأعمال الخيرية، والتبرعات، أما العامل الثاني فهو ارتباط المشاركة السياسية بصلات القرابة والعصبية بما

---

(١) المرجع السابق، ص١٧.

يجعل أهل الريف أكثر رغبة في المشاركة بدافع العصبية وعلاقة القرابة، فعادة ما يقبل علي الترشيح لهذه المناصب أبناء الفئات المسيطرة ممن يمتلكون علاقات مصاهرة ونسب وقرابة مع كافة أبناء القرية، وهنا ينطبق ما افترضه برديو عن شكل العلاقات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي وتأثيرها علي توزيع المراكز المادية والاجتماعية داخل المجتمع[1].

ومما سبق يتضح أن الثقافة بشكل عام هي أحد المصادر الأساسية لرأس المال الاجتماعي في مصر، فهي ثقافة قائمة علي الشك والحذر في التعامل مع الآخرين، إعطاء أولوية للمصلحة الشخصية ، تليها مصلحة الأسرة ثم مصلحة القرية أو الحي أو أي صورة من صور المجتمع المحلي، الذي تتضح علاقة الفرد به في أوقات الأزمات والمشاكل، فالمواطن المصري لا يتعاون مع الآخرين ولا يبدي أي استعداد أو رغبة في المشاركة إلا في حالة الأزمة التي تمس حياته الخاصة.

ونتيجة لذلك ساهمت الثقافة المصرية في تكوين نمط من رأس المال الاجتماعي الخاص، والذي يتجسد في اعتماد الأفراد علي ولاءاتهم الأولية في تلبية احتياجاتهم، فقدان الوعي بكل ما يخرج عن الدائرة الخاصة-حتى وإن كان يمس المصلحة المباشرة- ويتجسد ذلك في ارتباط التعاون مع الآخرين، بأوقات الأزمات الشديدة كالكوارث الطبيعية، والتي لا يستطيع أن يواجهها بمفرده.

وعلي الرغم من وجود عدد من الثقافات الفرعية كثقافة الشباب.

---

(1) **يشير فرانك آدلوف إلي انطباق ما افترضه برديو عن توظيف رأس المال الاجتماعي لصالح الفئات الأقوي التي تستطيع الوصول للموارد، علي حالة المجتمعات العربية، لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:**

فرانك، أدلوف، المجتمع المدني:النظرية والتطبيق السياسي، عبد السلام حيدر(مترجم)، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٨، ص١٧٣-١٧٥.

ثانياً: الدين

يلعب الدين دوراً محورياً في تكوين هوية الفرد، في كافة المجتمعات، وخاصة في المجتمعات التقليدية، وقد بدأ الدين يحظي بأهمية قصوى في الآونة الأخيرة، باعتباره قيمة اجتماعية وأيدلوجية سياسية، وقد اتسم المجتمع المصري منذ القِدم بإعلاء قيمة الدين، واحترام الديانات السماوية، وهو مجتمع ذو أغلبية مسلمة وأقلية قبطية مع وجود أقليات من ديانات أخري.

وقد اختلف الدور الذي لعبه الدين في الحياة العامة من فترة إلي أخري، متأثراً صعوداً وهبوطاً بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة السياسية. كما لعبت المؤسسة الدينية -مسيحية كانت أو إسلامية- دوراً محورياً في حشد المجتمع المصري خلف الدولة أو ضدها في أوقات مختلفة خاصة في فترات الثورات والأزمات السياسية، وبظهور حركة الأخوان المسلمين ١٩٢٨ مثل ذلك صعوداً واضحاً للفكر الإسلامي كأسلوب تفكير ومنهج للحياة، وأداة للوصول إلي السلطة وظلت هذه الحركة تلعب دوراً بارزاً في الحياة العامة وتحظي بالتأييد حتى ما بعد ثورة يوليو، وقد قام النظام السياسي الناصري بتصفية الحركة وهاجر عدد من قادتها إلي المملكة العربية السعودية.

وقد تأثر الدور القيمي الذي لعبه الدين في المجتمع المصري بالتحولات التي شهدها المجتمع المصري، فقد حث الدين الإسلامي والمسيحي علي التعاون والتسامح واحترام اختلاف الأخر، وعدم الشك في الآخرين، ولكن واقع الحال في المجتمع المصري ونتيجة لتأثر الدين بالثقافة السائدة في المجتمع، يعكس استخدام مختلف لهذه القيم.

وشهدت مصر منذ نهاية السبعينات صعوداً واضحاً، للتيار الديني سواء إسلامياً أو مسيحياً، صاحبه تحولات اقتصادية وسياسية هائلة أدت إلي حدوث تغير في منظومة قيم المجتمع، وتحول الدين من قيمة عليا في حياة المصريين، إلي مجموعة من الطقوس والمظاهر التي اتسمت بالتشدد، والعزلة عن المجتمع، والتمييز ضد الآخرين، وقد ساعدت ظروف المجتمع آنذاك علي انتشار هذا الفكر وعلي رأس تلك الظروف هجرة العمالة المصرية للعمل في دول الخليج

العربي، وتهميش دور الأقباط اجتماعياً وسياسياً بما أدي إلي هجرة الكثير منهم إلي الخارج و انعزال من لم يهاجر داخل الكنيسة باعتبارها المجتمع، وانعزالهم عن المجتمع -وهي الظاهرة التي اعتبرها عدد كبير من المحللين السبب الرئيس وراء مشكلات اجتماعية واقتصادية شهدها المجتمع المصري فيما بعد -بالإضافة لقرارات التحول الاقتصادي والسياسي، التي اتخذها النظام دون سابق إنذار، وهي قرارات لم يستطع المصريون استيعابها فأصبح الدين أحد الوسائل للتعامل مع هذه التغيرات المتلاحقة، التي لم يستطع المصريون التكيف معها، ومن هنا بدأ انتشار التيار الديني كأداة للهروب من المشكلات الناتجة عن التحول غير المدروس، وفي خضم حالة الضعف، والتدهور التي أصابت المجتمع المصري بدأ التيار الديني يتغلغل داخل المجتمع، مستخدماً في ذلك كل طاقته وموارده. فقد استغل التيار الإسلامي حجم الثقة التي يعطيها المصريون لرجال الدين، بالإضافة إلي تراجع دور المؤسسة الدينية الرسمية نتيجة لفقدان الأفراد الثقة فيها، وذلك لتبعيتها للدولة، وفقدانها للتواصل مع المواطنين، ومن هنا بدأ الدين يلعب دوراً محورياً في حياة المواطن، بشكل لم يشهده المجتمع المصري من قبل وبصورة جعلت الدين جزء أساسي من هوية الفرد[1]. وعلي الرغم من قدرة التيار الإسلامي بمختلف فصائله علي تكوين شبكات اجتماعية واسعة أمكن الاستفادة منها في أوقات مختلف خاصة في أوقات الأزمات، إلا أن رأس المال الاجتماعي الذي أنتجه الدين في مصر يجسد النمط الخاص من رأس المال الاجتماعي، الذي وإن حقق فائدة مباشرة لبعض الجماعات إلا أنه بشكل عام لم يؤد لتحقيق فائدة للمجتمع، حيث ساهم في عزل فئات المجتمع عن بعض، كما خلق جواً من عدم الثقة في الآخرين[2].

---

(1) **يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ أن الزكاة هي أبرز صور العطاء الاجتماعي الذي يلجأ إليه المواطن المصري ، لارتباط فكرة التكافل الاجتماعي بالعبادة والتقرب من الله ، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي :**

Humane development report in Egypt,www.undp.org

(2) **تؤكد شير بيرمان Sherry Berman أن الدولة المصرية قد ضعفت بشكل كبير في الربع الأخير من القرن العشرين، ونتيجة لهذا الضعف ظهرت الجماعات الإسلامية لتحل محل**

وعلي سبيل المثال، يلاحظ أن الجمعيات الخيرية الإسلامية تجسد نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية في مصر، وهي من أكثر الجمعيات حصولاً علي تمويل وذلك لأن الرقابة علي مواردها المالية أقل-وهي أقدر من غيرها علي تنظيم نفسها في أوقات الأزمات وقد اتضح هذا في وقت أزمة الزلازل ١٩٩٢، فقد هبت الجمعيات الأهلية الإسلامية في المناطق المتضررة والتي كانت معظمها مناطق فقيرة، واستطاعت أن تقدم خدمات لم تستطع الدولة تقديمها وذلك لما امتلكته من علاقات وروابط بأبناء تلك المناطق، وبما لديها من موارد مالية وقدرات تنظيمية فاقت قدرات الدولة بمراحل، وقد تكرر هذا السيناريو في العام التالي عندما شهدت منطقة الصعيد ظاهرة السيول، وعلي الرغم من أهمية ما قام به التيار الإسلامي في هاتين الأزمتين، واستغلاله لما يمتلكه من رصيد شعبي من الثقة في حل أزمة مُلحة، إلا أن هذا لم يحقق فائدة فعلية للمجتمع ككل حيث لم يستخدم التيار ما يمتلكه من ثقة وتأييد في إنتاج رأس مال اجتماعي إيجابي، وإنما استخدم تلك الثقة في تحقيق أهداف خاصة وحشد تأييد المواطنين وضرب مصداقية الدولة وإظهار عجزها عن التعامل مع كوارث من هذا النوع، كما إن النشاط الخدمي الذي يقوم به التيار الإسلامي لا يُعتبر جهد لتنمية المجتمع إذ يقتصر نشاطه فقط علي حل مشكلات وقتية تتعلق بالحياة اليومية للمواطن ولا تقوم بأنشطة أو تطرح برامج لتنمية المناطق التي تعمل بها.

ولم يهدف التيارالديني من المساعدات والخدمات التي يقدمها للأهالي تحسين أحوالهم المعيشية علي المدى الطويل، وإنما هي في معظمها خدمات قصيرة الأجل تسهم في حل مشكلات محددة كالزواج، توسيع مسكن، مساعدات مالية للأرامل والأيتام، إنشاء دور مناسبات وغيرها من هذا النمط من الخدمات وما يجعل تلك المركز والجمعيات أكثر شعبية بين المواطنين داخل هذه المناطق هي ارتباطها في السواد الأعظم من الحالات بالمساجد ودور العبادة، بما يعطيها

الدولة -ليس بصورة ثورية ولكن بشكل تدريجي عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي أنظر:

Berman, sherry ,"Islamism, revolution, and civil society", perspectives on politics,2003,vol.1,257-263.

ثقة كبيرة من المواطنين، هذا بالإضافة إلي جودة الخدمات المقدمة، وسرعة تلبية احتياجات المواطنين خاصة وان معظم العاملين من أبناء نفس المنطقة بما يجعلهم أكثر دراية ومعرفة باحتياجات الأهالي، ويمثل عام ١٩٩٢ نقطة البدء لتوغل التيار الديني في المجتمع المدني، وذلك بفوز الأخوان المسلمين في انتخابات عدد من النقابات المهنية، ودخول عدد من القيادات الإخوانية مجالس إدارتها، وأدي ذلك إلي فرض الحراسة القضائية علي عدد من النقابات لسنوات طويلة[١].

وقد عمل التيار الديني علي الانتشار بين الفئات الضعيفة، والأقل حظاً كخريجي الجامعات، والعاطلين، وساكني المناطق العشوائية، وقام باحتوائهم سياسياً واقتصادياً عن طريق توفير الدعم المعنوي، والمادي.

والملاحظ أن التيار الديني بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة لم يهتم بخلق ثقافة تطوع حقيقية، ولكن ركز فقط علي اكتساب أكبر قدر من التأييد والشرعية، اللذين فشل في تحقيقهم رسمياً نظراً لما يفرضه النظام من قمع علي مشاركة أنصاره في الحياة السياسية[٢].

ومن أهم الظواهر التي صاحبت انتشار التيار الإسلامي كانت ظاهرة توظيف الأموال، والتي تعتبر مثالاً صارخاً علي دور الدين في التأثير علي ثقة الأفراد في بعضهم البعض، وقد أكد دكتور فرج فودة علي هذا المعني في كتاباته عن التيار الإسلامي في مصر، فمن وجهة نظره أن النجاح الكاسح الذي حققته هذه الشركات لم يكن مُقدراً لديهم بما حققوه من أرباح، وإنما كان تقييمه الحقيقي بما حققوه من ثقة، غير مسبوقة، أدت إلي تحريك الاقتصاد المصري

---

(1) **Berman, sherry," Islamism, revaluation and civil society", op. cit, pp 265-272.**

(٢) **يشير المسح العالمي للقيم لعام ٢٠٠٨ أن أكثر من 97% يعلون من قيمة الدين، ويعتبرنه جزء أساسي من هويتهم: لمزيد من التفاصيل حول هذا المسح يمكن الرجوع للمسح العالمي للقيم:**

www.worldvalues .com.

لصالح هذه الشركات إلا أنه أدي في النهاية إلي اختلال الأوضاع الاقتصادية، وبذلك لم يستفد المجتمع ككل من الثقة التي اكتسبتها تلك الشركات[١].

ولذلك يمكن القول أن الدين، كأحد المصادر الأساسية لرأس المال الاجتماعي، لم يسهم في تكوين رأس مال اجتماعي رابط يساهم في تنمية المجتمع، وإنما ساهم في إضعاف ثقة فئات المجتمع –من أبناء الديانات المختلفة-في بعضهم البعض، وأدي إلي تكريس العزلة والكراهية بين فئات المجتمع المختلفة، كما أدي أيضا إلي تبني المصريين لثقافة الشك والكراهية للآخر.

ولا يختلف الأمر كثيراً في حالة الأقباط، فقد أدي تغير ظروف المجتمع السياسية، إلي تهميش دورالأقباط، بما دفعهم إلي الانعزال داخل الكنيسة، وأصبحت الكنيسة هي المجتمع الذي يعيشون فيه، فيما لا يثقون في أي شخص خارج هذا المجتمع، واختفي بالتدريج إحساسهم بأهمية دورهم داخل المجتمع، وقد ساعدت الهجرة إلي الغرب وما استطاع أن يحققه بعضهم من مكاسب، علي فقدان الثقة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

ثالثاً: الأسرة:

تمثل البيئة الأولية التي يتشكل فيها وعي الفرد، ومعرفته بالعالم من حوله، وهي المساهم الأول والرئيسي في تكوين قيم الفرد وعلاقته بالمجتمع، ومدي ثقته في الآخرين، كما تمثل الأسرة محور العلاقات، والتوازنات في مجتمع كالمجتمع المصري تحكمه السلطة الأبوية، إذ يعتمد عليها الفرد اعتماداً شبه كلي في الحصول علي كافة احتياجاته، وتؤكد دراسات القيم في المجتمع المصري، أن الإنسان المصري علي الرغم من التغيرات التي طرأت علي حياته الاجتماعية، والاقتصادية إلا انه مازال وسيظل يعلي قيمة الأسرة، خاصة الأسرة النووية، ولا يثق في المحيطين به من خارج أسرته، وفي دراسة أخري قام بها مركز خدمات التنمية بسؤال ١٢٠٠ فرد عما إذا ما كانوا يثقون في

---

(١) فرج فودة، الملعوب، القاهرة، دار المستقبل العربي للنشر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤، ص١٧ .

الآخرين فأجاب ٧٠% منهم أنه لا يمكن الثقة في الآخرين، وعندما طُلب منهم ترتيب من يثقون فيهم من بين(أفراد الأسرة- الأقارب زملاء العمل – الأصدقاء-أبناء الديانة الواحدة) حصلت الأسرة علي المرتبة الأولي تلاها الأقارب، بينما تساوت الجماعات الاجتماعية الأخرى من حيث الأهمية[١].

وتؤكد نتائج أحد المسوح التي أجرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار نفس النقطة لسؤال عينة مكونة من ٣٠٠٠ مفردة أكد 82%علي ضرورة الحرص عند التعامل مع الآخرين، وعندما طُلب منهم تحديد من هم الآخرين أجاب٥٥% أنهم من هم خارج دائرة الأسرة والأصدقاء[٢].

وهذا ما أشار إليه توكفيل عندما تحدث عن غياب الفضيلة المدنية التي تتجسد في الأسرية اللاأخلاقية والمتمثلة في تعظيم المصلحة المباشرة- قصيرة الأمد- للأسرة النووية، نتيجة لعدم ثقة أفراد المجتمع في بعضهم، وإيمانهم أن الآخرين سيفعلون نفس الشيء، وهذا ما يمثل رأس المال الاجتماعي في صورته السلبية، والذي ينتج عنه غياب الثقة المجتمعية التي يُبني عليها أي مجتمع ديموقراطي[٣].

كما أدت هيمنة علاقة الراعي -التابع داخل الأسرة إلي انتقال هذا النمط من العلاقات إلي الحياة السياسية، فنتيجة لتنشئة الفرد علي هذا النمط من العلاقة أصبح أكثر اعتماداً علي المؤسسات الرسمية في تلبية احتياجاته، وعلي الرغم من عدم ثقته فيها، وعدم رضاه عن مستوي الخدمات المقدمة له إلا أنه لا يعرف وسيلة أخري لتلبية احتياجاته.كما انتقل هذا النمط من العلاقة إلي الحياة السياسية، إذ تتسم علاقات السلطة والروابط السياسية في المجتمع المصري

---

(١) **لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة أنظر**

Civil society index report for Egypt, national centre for development services,2006,pp12-13.:

(٢) **لمزيد من التفاصيل حول هذا المسح يمكن الرجوع للموقع الالكتروني للمركز:**

www.idsc.gov.eg.

Civil society index report for Egypt, national centre for development services,2006,pp12-13.:

(3) **Toqueville, Alexis De, Democracy in America,Op.Cit,pp36-37**

بالشخصنة، والشللية، وسيطرة علاقات القرابة ابتداءً من تولي المناصب الإدارية وحتى تقلد أعلي المناصب السياسية، وهذا ما أكده روبرت اسبرج بورج Robert Springporg في دراسته عن تأثير العلاقات الأسرية علي السلطة في مصرو حيث قام بدراسة طبيعة الروابط الأسرية في أسرة" سيد مرعي" باعتباره أحد الصور الصارخة عن أهمية العلاقات، والروابط الشخصية -علي رأسها الأسرية- في السياسة[١].

ويؤكد جلال أمين في دراسته التحليلية حول تغير واقع المجتمع المصري في خمسين عاماً، أن مكانة الأسرة داخل المجتمع المصري قد تغيرت بشكل كبير من الخمسينات القرن الماضي حتى بداية الألفية الثالثة، وتداخل مع مكانتها عدد من دوائر اجتماعية جديدة أثرت بشكل كبير في تحديد هوية الفرد وانتماءه، ويُرجع ذلك إلي أمرين:أولاً: قسوة الظروف الاقتصادية التي جعلت السعي وراء الرزق هو الهدف الأساسي، وبما أثر علي قوة الروابط الأسرية التي طالما اتسم بها المجتمع المصري، أما الأمر الثاني فهو التأثر غير الواعي- علي حد تعريفه-بقيم الحضارة الغربية التي تركز علي المصلحة الشخصية والقيم المادية في العلاقات الإنسانية[٢].

كما يلعب مستوي التعليم دوراً محورياً في تحديد حجم التأثير الذي تلعبه الأسرة في حياة الأفراد وتشكيل قيمهم وتحديد شكل علاقاتهم بالآخرين، فكلما ارتفع مستوي تعليم الفرد كلما اتجه إلي أنماط أخري من العلاقات الاجتماعية يستمد منها قيمه، وتصوراته عن الآخرين وطرق التفاعل معهم.

وخلاصة القول أن العلاقات الأسرية في مصر تمثل أحد مصادر رأس المال الاجتماعي الخاص الذي يقتصر استخدامه علي عدد قليل من الأفراد ، فعلي الرغم من أنه يلعب دوراً محورياً في حل مشكلات أعضائه، إلا أنه لا يمكن استخدامه والاستفادة منه علي مستوي أوسع، وذلك بخلاف الحال في عدد

---

(1) Spring Borg,Robert, Family, Power and Politics in Egypt,1982,pp145

(٣) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين في النصف الثاني من القرن العشرين؟، القاهرة، دار الهلال، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢، ص٢٢-٢٤.

من الدول الأسيوية التي استطاعت أن تستخدم تلك الروابط وحولتها إلي طاقة ايجابية تم توظيفها في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لقري ومدن بأكملها، كما هو الحال في تجربة بنوك الفقراء في دول جنوب شرق أسيا[1].

رابعاً: المجتمع المدني

سبقت الإشارة إلي الأهمية التي أعطتها بعض الأدبيات النظرية للمجتمع المدني كأحد أهم مصادر رأس المال الاجتماعي باعتباره البيئة التي يتشكل في إطارها في صورته الإيجابية والمتمثلة في مزيد من الثقة في مؤسسات العمل العام، وتكوين ثقافة المشاركة، وهي العناصر الأساسية لأي نظام ديموقراطي ناجح.

وبالنظر إلي الحالة المصرية نجد وجود عدد كبير من تنظيمات المدنية وارتفاع نسبة العضوية في تلك التنظيمات التي وصلت في أحد التقديرات إلي ٧,٥٠ مليون فرد، وعدد التنظيمات إلي ٢٥ ألف مؤسسة[2] ويشكك سعد الدين إبراهيم في صحة هذا الرقم إذ يري أن عضوية تلك التنظيمات لا يزيد عن ٢,٥ مليون نسمة، و أن هذه النسبة ليس لها أي دلالة في التعبير عن حقيقة المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، ويعود ذلك لعدة اعتبارات:أولها أن معظم التنظيمات التي تتحدث عنها وزارة الشئون الاجتماعية غير فاعلة، ثانيهما أن العضوية في بعض هذه التنظيمات هي عضوية غير تطوعية، حيث العلاقة بين العضو والمؤسسة، تكاد تكون منعدمة، فالفرد بالنسبة للمنظمة مجرد رقم والمنظمة بالنسبة للفرد مجرد جهة يسدد فيها الاشتراكات السنوية ويحصل منها علي بعض الخدمات ، كما هو الحال بالنسبة للنقابات المهنية لارتباط ممارسة بعض المهن بكون الشخص عضواً في النقابة، وهو ما يدفع كل خريجي

---

(1) **هناك تحول في وضع الأسرة باعتبارها البيئة اللأولي التي تشكل هوية الفرد، وحل محلها عدد من الأبنية الأخري كجمعات الأصدقاء ، زملاء العمل.**

(2) **Ibrahim, Saad El Din," Civil Society Prospect for Development in The Arab World" ,in A.R Norton(ed)Civil Society in The Middle East, New York, Leiden 1995.p130.**

الجامعات إلي الانضمام لنقابات المرتبطة بتخصصاتهم الدراسية، ليس عن وعي ولكن رغبة منهم أما في الحصول علي المعاش الذي تقدمه النقابة، أو للحصول علي تصريح ممارسة العمل.

ونظراً لما سبق لا يمكن الأخذ بمؤشرات العدد وحجم العضوية عند الحديث عن المجتمع المدني، وإنما لابد أن يتم دراسة دور المجتمع المدني في إطار البيئة التي يتشكل في إطارها ، والتي تنقسم بدورها إلي بيئة داخلية تتعلق بهيكل المؤسسات وطريقة عملها، وطبيعة العضوية فيها، وهيكلها التنظيمي، وبيئة خارجية، تتمثل في مجموعة من السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وبالنسبة للحالة المصرية، نجد علاقة قوية بين البيئة الداخلية والخارجية في تأثيرهما علي أداء المجتمع المدني، فالممارسات التي تتم داخل مؤسسات المجتمع المدني ما هي إلا انعكاس للسياق الاجتماعي والسياسي والثقافي .

وبالنسبة للبيئة الخارجية ، يعتبر المناخ السياسي العامل الأهم في تحديد مدي كفاءة وفاعلية المجتمع المدني، والملاحظ بالنسبة لمصر أن المناخ السياسي غير مشجع علي العمل العام بصفة عامة، والعمل المدني بصفة خاصة وذلك من عدة نواحي، أولاً وجود عوائق كثيرة أمام ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم، خاصة حرية الرأي والتعبير، فمنذ الخمسينيات وحتى الآن لا يتمتع المواطن المصري بكامل حقوقه وحرياته السياسية خاصة مع العمل بقانون الطوارئ، علي سبيل المثال لم يكن للمواطن- حتى وقت قريب -الحق في اختيار رئيس الدولة[1].

وعلي الرغم من أن الدستور المصري ينص علي حق كل مواطن في التعبير والاعتقاد، والتجمع إلا أن كافة هذه الحقوق لا يتم ممارستها عملياً، وذلك لسببين أولا ًاستمرار العمل بقانون الطوارئ منذ بداية الثمانينات حتى الآن، والذي يعطي الحق للسلطة التنفيذية باعتقال أي مشتبه فيه دونما دليل، أو إثبات واضح علي ارتكابه جريمة، كما يقتضي هذا القانون الحصول علي إذن مسبق

(1) المرجع السابق، ص٣٠.

من وزارة الداخلية في حالة الرغبة في تنظيم مظاهرة، أما السبب الثاني فيتعلق بالثقافة السياسية لدي المواطنين والتي تشكلت عبر فترة زمنية طويلة وهذا ما أكده المسح العالمي للقيم في تقريرهworld values survey لعام ٢٠٠٠ عن حالة رأس المال الاجتماعي في مائة دولة في العالم كان من بينها مصر أن المواطن المصري لا يشارك في الحياة العامة بصفة عامة والحياة المدنية بصفة خاصة، ويُظهر الجدول التالي نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

توجهات المواطنين تجاه المشاركة:

جدول رقم (١)

	قام بذلك	لديه استعداد	لم يفعل علي وجهه الإطلاق
توقيع عريضة	%٢٠	%٣٧	%٤٣
المشاركة في مقاطعة	%٤٣	%٣٠	%٣٣
المشاركة في مظاهرة	%٢٠	%١٥	%٨٢
المشاركة في إضراب	٠	%٢	%٩٧
احتلال أبنية	%٢	%٢	%٩٥

المصدر: **world values survey,2002.**

ويلاحظ منذ إجراء هذا الاستبيان حتى الآن حدوث تغيرات جوهرية في سلوك المواطن المصري تجاه المشاركة في الحياة السياسية، فهناك زيادة ملحوظة في عدد المشاركين في الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات الاحتجاجية منذ عام ٢٠٠٤ وحتي الآن[١].

وقد تجسد هذا الوعي في ظهور عدد من الحركات الاحتجاجية كحركة نادي القضاه وحركة كفاية وحركة ٩مارس، وقد لعبت هذه الحركات -خاصة

(١) **لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي:**

www.worldvaluessurvey.com

حركة كفاية- دوراً مميزاً في تشكيل وعي المواطنين بأهمية المشاركة في شئون المجتمع حتى وإن كانت هذه المشاركة في صورة مظاهرات احتجاجية، هذا مع حدوث تغير –ولو طفيف-في سياسات الحكومة نحو إعطاء مساحة محدودة من الحرية لبعض التيارات المعارضة، وبالرغم من أن هذا التحول مجرد مناورة من النظام السياسي للسيطرة علي الأوضاع الداخلية من خلال تضليل النخبة المقفة والمواطن العادي، وإيهام الجميع بوجود مساح من الحرية[1].

وبالنسبة للمجتمع المدني هناك تضيقاً شديداً علي حرية التنظيمات المدنية بكافة أشكالها، وتتعدد صور هذا التضييق التي تبدأ من منع تراخيص العمل، إغلاق المقر، فرض عقوبات جنائية علي ممارسة أي من الأنشطة السياسية، والنقابية، التي تعد من اختصاصات الأحزاب السياسية والنقابات[2]، هذا بالإضافة للقيود المفروضة علي التنظيمات السياسية، فبالرغم من إدخال بعض التعديلات علي قانون الأحزاب إلا أن هذه التعديلات لم تأت في مصلحة العمل الحزبي، فلا تزال لجنة شئون الأحزاب –التي يرأسها أمين عام الحزب الوطني- تُقيد من حرية تكوين الأحزاب، فضلاً عما تمتلكه اللجنة من صلاحيات لتجميد أنشطة أي حزب من الأحزاب القائمة.

وخلاصة فيما يتعلق بالبيئة المحيطة التي يعمل في إطارها المجتمع المدني في مصر أنها بيئة مقيدة، فهي وإن كانت تسمح بمساحة ضئيلة جدا من الحرية، إلا أنها لا تشجع علي العمل المدني، لما يشوبها من قمع وشك وعدم ثقة، وهو ما أثر علي المجتمع المدني وانعكس علي طريقة عمله، وأساليب إدارته للمشاكل الداخلية وهيكل توزيع المهام وطريقة اتخاذ القرارات متأثرة بهذه البيئة.

وبإلقاء نظرة علي مؤسسات المجتمع المدني من الداخل نجد أنها لا تلعب الدور المنوط بها لتحقيق الديموقراطية، وذلك من عدة نواحي:

معظم مؤسسات المجتمع المدني – إن لم يكن جميعها- غير ممثلة

---

(1) **لمزيد من المعلومات حول الحقوق والحريات في مصر في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٧ أنظر: نجاد البرعي وآخرون، علي مقربة من الحافة:حرية الرأي والتعبير في مصر ٢٠٠٤-٢٠٠٧، القاهرة، المتحدة للنشر المرجع السابق، ص١٤٤٥.**

(2) **المرجع السابق، ص٣٠.**

للمجتمع بكافة فئاته وحتى تلك الجمعيات الأهلية التي تعمل لخدمة الفئات الفقيرة من المجتمع، يغلب عليها الطابع النخبوي في عضويتها، مع عدم وجود متطوعين يعملون في صفوفها حيث يتقاضي أغلب العاملين أجراً كموظفين، بالنسبة للقيادات نجد أن أغلبهم تعدي الخمسين، هذا مع وجود تمثيل ضئيل للشباب والنساء.

ويتضح هذا بصورة كبيرة في حالة الجمعيات الأهلية، فهي في أغلبها غير ممثلة لفئات المجتمع المختلفة، ويسيطر علي قيادتها كبار السن، ففي دراسة أجرها مركز خدمات التنمية علي ١٢٠٠ جمعية تبين أن ٧٣% من الأعضاء أكبر من ٥٠ سنة، وأصغر أعضائها لا يقل عن ٣٥-٤٠ سنة. وأرجع من خضعوا للاستبيان ذلك إلي فقدان الشباب للحماسة والرغبة في المشاركة في العمل الأهلي، بينما كبار السن يتمتعون بخبرة ومصداقية أكبر[1].

كما أن أعضاء الجمعيات غير ممثلين في مجلس الإدارة، وهي الجهة الموكل إليها اتخاذ القرار، وهي بدورها لا تمثل كافة أعضاء الجمعية، وبالنسبة للجمعية العمومية التي تمثل كافة الأعضاء فهي لا تجتمع إلا مرة واحدة سنوياً، وهي لا تناقش القضايا الهامة، وليس لها أي سلطة إلزامية.

وفيما يلي يستعرض المبحث الثاني من هذا الفصل دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي كما طرحه بوتنام، وفقاً لواقع تجربة العمل المدني في مصر.

(1) **Civil society index report for Arab republic of Egypt, op. cit, pp33.**

المبحث الثاني

المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في مصر

نظرة عامة

افترض روبرت بوتنام في دراسته الشهيرة عن انهيار الديموقراطية في الولايات المتحدة-السابق الإشارة لها عدة مرات-أن المجتمعات التي يرتفع فيها مستوي رأس المال الاجتماعي هي المجتمعات الأكثر ديموقراطية، وذلك لارتفاع مستوي الثقة المجتمعية، والتي تتكون بدورها في إطار مؤسسات المجتمع المدني بكافة صورها، ولتأكيد هذه العلاقة اعتمد بوتنام علي مؤشرين هما عدد مؤسسات المجتمع المدني، وحجم العضوية في تلك المؤسسات، وافترض أن المجتمعات التي تمتلك شبكة واسعة من تلك التنظيمات الوسيطة هي المجتمعات التي تمتلك رصيد كبير من رأس المال الاجتماعي، وبالتالي فهي المجتمعات الأكثر ديموقراطية لأنها المجتمعات التي تتمتع بمستوي أعلي من الثقة بين أفرادها، وبين المواطنين ومؤسسات الدولة.

ورداً علي هذا الافتراض ظهرت دراسات عدة-سبق الإشارة لها أيضا- أكدت علي خطأ هذه الفرضية، وأكدت أهمية دراسة رأس المال الاجتماعي ودوره في إطار ظروف كل مجتمع والتي تشكل البيئة المحيطة التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني، وقد تكون هذه البيئة أما مشجعة علي العمل، أو غير مشجعة، وهذا ما تسعي الدراسة لاختباره بالنسبة للحالة المصرية.

إذ شهدت مصر خلال العقديين ونصف الماضيين زيادة هائلة في عدد مؤسسات المجتمع المدني، والتي تزامنت بدورها مع زيادة الاهتمام بدورها علي كافة المستويات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية، ولم يأت هذا الاهتمام من الدوائر الأكاديمية فقط ، وإنما امتد هذا الاهتمام إلي صانع القرار .

وتشير أحدث التقديرات إلي وجود ٢٥ ألف تنظيم غير حكومي، يأتي في مقدمتها الجمعيات الأهلية بنسبة ٦٠%، يليها الأندية و مراكز الشباب التي

يحكمها القانون ٢٦٨ لعام ١٩٧٨، والتعاونيات الإنتاجية والزراعية والإسكانية والنقابات المهنية وهى حوالي ٢٢ نقابة، و الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والشركات المدنية التي لا تهدف إلي الربح-والتي تتضمن المؤسسات الدفاعية بكافة أشكالها-، وهي حوالي ٢٠٠ شركة[١].

وإذا تم الأخذ بمعيار العدد يمكن اعتبار مصر من أكثر الدول ديموقراطية في الوطن العربي، وذلك علي الرغم من الممارسات غير الديموقراطية للنظام الحاكم، وللتعرف علي علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني، لابد من التعرف علي المناخ العام الذي يعمل في إطاره المجتمع المدني، والذي يحدد أيضا طبيعة رأس المال الاجتماعي الذي ينتجه.

فقد شهد المجتمع المصري تحولات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، عبر فترات طويلة أثرت علي المجتمع المدني في مصر من حيث التكوين، والدور، والتأثير، إذ تأثر دور تلك التنظيمات صعوداً، وهبوطاً بالتفاعلات السياسية، والتغيرات الاجتماعية، والظروف الاقتصادية التي مَر بها المجتمع[٢].

ولعب السياق الاجتماعي، والثقافي، والسياسي دوراً محورياً في تشكيل المجتمع المدني ، وتحديد دوره، إذ عرفت مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر عدد كبير من التنظيمات غير الرسمية والتطوعية، التي ساهمت في تنظيم المجتمعات المحلية بعيداً عن الدولة المركزية، وساهمت في تنظيم وإدارة شئون المواطنين ابتداءً من تحديد الأجور المرتبطة ببعض الحرف، وحتى فض المنازعات بين المواطنين.

وفيما يلي عرض لصور المجتمع المدني في مصر الرسمي منها وغير الرسمي:

---

(١) **التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢١٠.**

(2) **Abdel Rahman, Amany, civil society exposed: the politics of NGOs in Egypt, Cairo American university press,cairo,2004,p12..**

أولاً: المجتمع المدني الرسمي:

لا يقصد بالرسمي التابع للدولة، وإنما يُقصد به المؤسسات والتنظيمات المدنية التي تمتلك هيكل تنظيمي وإداري واضح، وتتمتع بصفة قانونية في إطار خضوعها لأحد القوانين المنظمة للعمل الأهلي، والتي يتم بناء عليها مسألة القائمين عليها والعاملين بها، ومعظمها يخضع لرقابة أحد الهيئات الحكومية، والتي من المفترض أنها لا تتدخل في أنشطتها، وإن كان هذا لا يحدث علي أرض الواقع كما سيرد ذكره.

ويشمل المجتمع المدني في مصر علي عدد من المؤسسات، هي:

الأحزاب السياسية: تمثل أضعف أشكال المجتمع المدني في مصر وعلي الرغم من الدور التاريخي الذي لعبته الأحزاب في المجال العام، وخاصة العمل السياسي، إلا أنها تحولت في الوقت الراهن إلي مجرد هياكل فارغة تفتقد لأي مصداقية لدي المواطن.

وفي مصر ٢٤ حزباً سياسياً المندمج منها في الحياة السياسية لا يزيد عن خمسة أحزاب، تم تأسيس تسعة منهم بناءاً علي حكم قضائي، كان أخرها حزب الغد الذي جُمد نشاطه.ويشير الجدول التالي للأحزاب التي تم تأسيسها في الخمس سنوات الأخيرة.

جدول (٢)
أحزاب تم تأسيسها مؤخراً

اسم الحزب	السنة
حزب الغد	٢٠٠٤
الحزب الدستوري الاجتماعي الحر	٢٠٠٤
حزب شباب مصر	٢٠٠٥
حزب السلام الديموقراطي	٢٠٠٥
حزب المحافظين	٢٠٠٦

الحزب الجمهوري الحر	٢٠٠٧
حزب الجبهة الديموقراطية	٢٠٠٧

المصدر: نجاد البرعي وآخرون، علي مقربة من الحافة:حرية الرأي والتعبير في مصر، القاهرة، المجموعة المتحدة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

ولا يملك معظم هذه الأحزاب أية فاعلية سياسية سواء علي المستوي الرسمي متمثل في التأثير في عملية صنع القرار، أو علي المستوي الشعبي نتيجة لعدم تواجدها في الشارع، وهذا ما أكدته رومان في دراستها عن قيم التسامح السياسي لدي المجتمع المدني أن الأحزاب السياسية تحولت إلي نوادي سياسية، ومقار أكثر منها أحزاب جماهيرية، ويعود هذا في جزء منه إلي القيود المفروضة علي العمل الحزبي ، والتي تجسدها لجنة الأحزاب التي تقف أمام إنشاء أية أحزاب جديدة خاصة الأحزاب القائمة علي أساس ديني، أو طائفي أو مهني، هذا بالإضافة لعوامل داخلية تتعلق بفشل الأحزاب في إدارة صراعاتها الداخلية، وهيمنة قيادة واحدة علي الحزب، وعزوف الأعضاء عن المشاركة، كل ذلك أدي إلي عجز وفشل الأحزاب في القيام بالدور المنوط بها علي المستويين الرسمي والشعبي وحلت محلها مؤسسات أخري استطاعت أن تملأ الفراغ السياسي الذي أحدثته الأحزاب السياسية ، فعلي المستوي الرسمي ظهرت جمعيات رجال الأعمال التي استطاعت لما تمتلكه من موارد مادية وبشرية، وقدرات تنظيمية هائلة التأثير في عملية صنع القرار، وعلي المستوي الشعبي ظهرت عدد من القوي والمؤسسات المدنية الرسمية وغير الرسمية التي استطاعت أن تجد لنفسها قاعدة شعبية بين المواطنين وعلي رأسها جماعة الأخوان المسلمين ، وبعض الحركات الاحتجاجية والقوي المعارضة كحركة كفاية[1].

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد سنة ٢٠٠٧، ص٣٤٦.**

وقد مثلت الثلاث سنوات الأخيرة فترة انكشاف لحقيقة ضعف الأحـــزاب السياسية، إذ شهدت مصر تغيرات عدة، ابتداءً من تغيير المادة ٧٦ من الدستور، ومروراً بالانتخابات التشريعية التي منيت فيها الأحزاب السياسية بهزيمة ساحقة أمام الأخوان المسلمين، إذ حصلت جميع أحزاب المعارضة- بكـــل تياراتهـــا- علي١٣ مقعداً، وقد تبين خلال هذه الفترة عجز الأحزاب عن القيام بدورها فـــي الأحداث المتلاحقة، كما أثبتت الأزمة الداخلية التي شهدها حـــزب الوفـــد عـــام ٢٠٠٦ مدي الخلل الداخلي الذي تعاني منه الأحزاب، ، علي كافة المســـتويات وغياب القيادة السياسية الواعية، وفقدان العمل الحزبي للمفاهيم الأساسية حـــول العمل السياسي الديموقراطي.

والجدير بالذكر أن تلك الأزمة لم تكن الأولي من نوعها فقد شهد حزب الغد حالة مماثلة بعد إلقاء القبض علي رئيسه إذ انشق الأعضـــاء إلـــي فـــريقين فريق نور والغطريف، وفريق رجب حميدة ومصطفي موسي، كمـــا أدت وفـــاة زعيم حزب الأحرار إلي انشقاق داخلي وتنازع علي تســـعة أشـــخاص، إلا أن أزمة الوفد كانت الأكثر عنفاً[1].

وخلاصة القول أن الأحزاب السياسية و دورها فـــي الحيـــاة السياســـية تعكس كافة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المدني سواء علي مستوي أداءها الداخلي-كما سبق ذكره - أو علي مستوي علاقتهـــا بالدولـــة، والـــذي تجســـد بوضوح خلال أزمة تعديل القانون٤٠ لسنة ١٩٧٧، بالقانون رقـــم ١٧٧لســـنة ٢٠٠٥، حيث عجزت الأحزاب السياسية المعارضة علي التكتل سوياً لمحاولـــة التدخل في تغيير هذا القانون تغييراً جوهرياً خاصة ما يتعلـــق بســـلطات لجنـــة الأحزاب، علي الرغم من اتفاق الأحزاب علي أنها هي العائق الأساســـي أمـــام حرية العمل الحزبي في مصر، إلا أنها لم تشكل كتلة ضغط حقيقية لتغيير هـــذا الموضوع، أو المجتمع المحيط والذي تمثلت أهم عوائقـــه فـــي غيـــاب ثقافـــة المشاركة وشيوع روح اللامبالاة والإحباط، وحتى مع التغير النسبي فـــي هـــذه الثقافة-كما سيأتي ذكره- لم تستطع الأحزاب مواكبة هذا التغير.

ولهذا لم تستطع الأحزاب أن تكون رأس مال اجتماعي خـــاص-داخـــل

---

(1) **نجاد البرعي، علي مقربة من الحافة، مرجع سبق ذكره ص١٦٦٠.**

إطارها -بين أعضائها ومؤيدها أو رأس مال رابط بينها وبين غيرها من قوي المجتمع المدني الأخرى، ويتضح هذا من انخفاض ثقة المواطنين فيها، والذي يستدل عليه من انخفاض معدلات التصويت في الانتخابات البرلمانية التي لم تتجاوز ٢٣% ، بما يوازي ٨ مليون مواطن من إجمالي ٣٢ مليون من المدرجة أسماءهم في كشوف الانتخاب[١].

التعاونيات:

علي الرغم من أهمية دور الجمعيات التعاونية في تحقيق التنمية من خلال المشاركة الشعبية، إلا أنها لا يتم النظر لها علي هذا الأساس، ويتم التعامل معها بصفتها تنظيمات تشغل موقعاً وسطاً بين القطاعين العام والخاص.

تبلغ عضوية التعاونيات أكثر من عشرة ملايين فرد، ويصل عددها إلي ١٤ ألف جمعية، وهي التعاونيات الإنتاجية، المائية، الزراعية الاستهلاكية ، والسمكية.

جدول رقم (٣)

عدد أعضاء التعاونيات في مصر

اتحاد تعاوني	عددها	عدد أعضائها
التعاونيات الاستهلاكية	٤٣٢٠	٤ مليون مواطن
التعاونيات الإنتاجية	٤٨٧	٥٨ ألف مواطن
التعاونيات الزراعية	٦٣٣٤	٤ مليون مواطن
التعاونيات الإسكانية	١٧٣٧	٢ مليون مواطن
التعاونيات المائية	٩٠	٨٩ ألف

المصدر: عبد الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونيات في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.

(١) المرجع السابق، ص١٦٦١-١٦٦٤.

ويتكون كل نوع من هذه التعاونيات من مجموعة من الاتحادات، التي تتحد في النهاية في اتحاد تعاوني علي مستوي الجمهورية[1].

النقابات المهنية:

يعود ظهور النقابات المهنية في مصر إلي بدايات القرن العشرين، كان أولها نقابة المحامين الشرعيين ١٩١٦ والتي تم إلغاءها عام ١٩٥٥، نظراً لإلغاء المحاكم الشرعية في مصر، وشهدت الفترة ١٩٥٥-١٩٧٠، إنشاء عدد من النقابات الجديدة منها نقابة المهن التمثيلية، المهن السينمائية، ونقابة المحاسبين والمراجعين، ونقابة المهن التعليمية[2].

وتقوم فكرة العمل النقابي بالأساس علي تعاون أبناء مهنة واحدة للدفاع عن حقوقهم، وحماية مهنتهم، بالإضافة لتقديم الخدمات الاجتماعية لأبناء النقابة كالرعاية الصحية.

تعتبر النقابات المهنية من أهم العناصر المكونة للمجتمع المدني، وهي ٢٢ نقابة، وحجم عضويتها يصل إلي ما يقرب من أربعة ملايين عضو، ولا يعبر هذا العدد عن حقيقة المشاركة داخل النقابات. ويرجع هذا إلي أن أغلب الوظائف تشترط الحصول علي عضوية النقابة كشرط أساسي لممارسة المهنة كنقابة الأطباء، الصحفيين، والمحامين، أما معظم النقابات الأخرى فقد ظهر بعد عام ١٩٥٢[3].

وتمثل نسبة العضوية في نقابة المعلمين أعلي نسبة تصل إلي ٢٨,٤%، يليها نقابة الزراعيين بنسبة١٧,٧%، والتجاريين بنسبة ١٦,٩%.

---

(١) عبد الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونيات في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥، ص٣٥-٣٧.

(٢) هويدا عدلي رومان، المقاومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: دراسة في التسامح السياسي لدي النخبة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوارة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص١٢٢.

(٣) هويدا عدلي، المرجع السابق، ص١٢٥-١٢٧.

ويواجه العمل النقابي في مصر عدة مشكلات علي رأسها طبيعة العضوية الإجبارية -كما سبقت الإشارة- والتي أدت إلي اقتصار العلاقة بين الأعضاء والنقابة علي دفع الاشتراكات، كما أن النقابات - كغيرها من مؤسسات المجتمع المدني -تعاني من مشاكل داخلية وخارجية، تتعلق المشاكل الداخلية منها بغياب الممارسات الديموقراطية داخل النقابات والتي تتجسد كما تري رومان في عدة صور أهمها استمرار نسبة كبيرة من القيادات في مواقعها فترة طويلة من الزمن تصل إلي عشر سنوات، وعدم وضع حد أدني من السنوات لشغل المناصب العليا في النقابات كعضوية مجالس الإدارة، وتضيف رومان إلي ذلك غياب آليات ديموقراطية لحل النزاعات الداخلية الأمر الذي وصل في بعض الحالات إلي اللجوء لساحات القضاء، وتمثل كلاً من نقابتي المحامين والمهندسين أبرز نموذج في هذا الصدد[1].

وفيما يتعلق بالبيئة الخارجية يمثل الإطار القانوني الذي تعمل في إطاره النقابات المهنية، مثال صارخ علي هيمنة الدولة علي العمل المدني في مصر، فقد حظرت كافة القوانين التي تم إصدارها فيما يتعلق بالعمل النقابي، من ممارسة النقابات لأي صورة من صور العمل السياسي، فعلي سبيل يمثل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ -المعروف بقانون النقابات المهنية الموحد-، والذي تم تعديله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ والذي تم إصداره لمواجهة تزايد نفوذ التيار الإسلامي، مثالا صارخاً علي محاولات الدولة السيطرة علي النقابات المهنية، والذي انتهي تنفيذه إلي خضوع أكثر من نقابة للحراسة القضائية نتيجة لعدم اكتمال النصاب القانوني المنصوص عليه في القانون، وهو ٥٠% من الأعضاء لإجراء الانتخابات[2].

---

(1) **المرجع السابق، ص١٣٠.**

(2) **لمزيد من التفاصيل حول أوضاع النقابات المهنية في مصر يمكن الرجوع إلي:**
نجاد البرعي وآخرون، "علي مقربة من الحافة: حرية الرأي والتعبير في مصر ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧"، مرجع سابق ذكره، ٢٠٠٨.

والخلاصة أنه بالرغم من توافر عدة مقاومات لبعض النقابات المهنية لكي تلعب دوراً علي المستوي الرسمي والشعبي في تشكيل وعي المواطنين، والإسهام في تغيير نمط رأس المال الاجتماعي الخاص-السابق تعريفه في الفصل الثاني-والذي لا يخرج تأثيره عن إطار الجماعة الاجتماعية والمتمثلة في النقابة في هذه الحالة إلا أنها فشلت في استغلال هذا الرصيد علي المستويين الداخلي والخارجي لتفعيل دورها وجذب ثقة وتأييد المجتمع.

النقابات العمالية:

تهدف النقابات العمالية إلي الدفاع عن حقوق العمال، وتحسين ظروفهم المعيشية، وتعمل تحت مظلة قانون ١ لعام ١٩٨١، وتتميز بالعضوية الاختيارية والتمويل الذاتي .

ويواجه عمل النقابات العمالية عدة مشكلات أهمها تبعيتها للدولة، وسيطرة عناصر غير ديموقراطية علي مجالس إدارتها، كما أن شكل التنظيم النقابي في مصر والقائم علي التنظيم الهرمي، قاعدته اللجان النقابية في المنشآت الزراعية والصناعية والخدمية وقمته الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ويتوسطها ٢٣ نقابة، ويعتمد التنظيم النقابي علي مبدأين هما في حد ذاتهما عائق أساسي أمام الممارسة الديموقراطية، وهما الواحدية والمركزية، والمقصود بالمبدأ الأول عدم تشكيل أكثر من لجنة نقابية واحدة بالمنشأة ونقابة عامة واحدة للصناعة الواحدة أو الصناعات المتماثلة أو المترابطة وكذلك اتحاد واحد يجمع كل النقابات يجمع كل النقابات العامة، أما المبدأ الثاني فيرتبط بمركزية الاختصاصات والصلاحيات في المستويات العليا من التنظيم النقابي[١].

كما أن العضوية الاختيارية جعلتها لا تمثل كافة الفئات العمالية خاصة الفئات الأقل حظاً فالنقابات العمالية لا تمثل إلا ٣٩% من إجمال عد العمال بعضوية ٤,١١ مليون عضو، هذا بالإضافة إلي عدم اتسام العضوية بالتجانس لأنها موزعة بين ثلاثة قطاعات هي الزراعة والصناعة والخدمات، وهو ما

(١) هويدا عدلي، المقاومات الثقافية، المرجع السابق، ص١٣٣.

جعلها غير قادرة علي الدفاع عن مشكلات العمال في ظل أزمة بيع القطاع العام وسياسات الانفتاح الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ أكثر من عشرين عام[١].

وتؤكد رومان في الدراسة-التي تم الإشارة لها-أن النقابات العمالية في مصر لم تخرج عن مسار باقي مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بغياب الديموقراطية الداخلية من ناحية، والذي يتجسد في هذه الحالة في فشل التنظيم النقابي في إدارة الصراع بين التيارين التقليدي المحافظ الذي يري أن التحالف مع الدولة وعدم ومهاجمة سياساتها الاقتصادية، هو السبيل الأمثل لحصول العمال علي مطالبهم، والتيار الراديكالي أو الثوري الذي يري ضرورة مهاجمة سياسة الدولة ويمثله الكوادر الأقل والفئات العمالية غير الممثلة، ومن ناحية أخري انتهاج الدولة نفس السياسة التي اتبعتها مع باقي مؤسسات المجتمع المدني، من خلال تعديل قوانين العمل النقابي ابتداءً من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩، وحتى القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦، هذا بالإضافة للتدخل السياسي والإداري في الانتخابات العمالية، من خلال وزارة العمل التي تتدخل في كافة الأمور المتعلقة بالتنظيم النقابي، إدارته، حتى في حالات الحل تتدخل الوزارة[٢].

ومما سبق يتضح أن التنظيم النقابي – كما أشارت رومان- لم يقدم نموذجاً مختلفاً عن أي مؤسسة مجتمع مدني أخري من حيث عجزها علي تكوين الثقة بين أعضائها، أو اكتساب ثقة وتأييد المجتمع، وهذا ما أكده أيضاً تقرير "علي مقربة من الحافة"الصادر عام ٢٠٠٨ والذي يرصد-في أحد فصوله-وضع النقابات العمالية، إذ يشير التقرير إلي ارتفاع حالات الاحتجاج العمالي في الفترة من ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٧ إلي ما يزيد عن ٢٠٠ احتجاجاً، في إطار غياب التمثيل النقابي وعدم قيامه بأي دور في الدفاع عن حقوق العمال، وفقدان العمال الثقة فيه نتيجة اقتراب نحبته العليا من الدولة[٣].

---

(١) **نجاد البرعي ، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢١٩.**

(٢) **نجاد البرعي وآخرون، "علي مقربة من الحافة: حرية الرأي والتعبير في مصر ٢٠٠٤-٢٠٠٧"، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢٠.**

(٣) **المرجع سابق ، ص١٢٢٢-١٢٢٧.**

جمعيات رجال الأعمال:

يؤكد السيد أن جمعيات رجال الأعمال في مصر ليست ظاهرة جديدة، إذ يمثل اتحاد الصناعات الذي تم تأسيسه عان ١٩٢٢ أولها وتم تأسيسه بهدف خدمة مصالح القائمين علي الصناعة في مصر ومعاونة الحكومة في رسم سياستها، ثم ظهرت الغرف التجارية ١٩٥١، أما الشكل الحالي لجمعيات رجال الأعمال فقد ارتبط بالسياسات الاقتصادية للدولة، التي تم تبنيها ابتداء من عام ١٩٧٤، ولذلك تم إنشاء أول جمعية رجال أعمال عام ١٩٧٥، وهي المجلس المصري الأمريكي، ووصل عددها إلي ١٦ جمعية عام ١٩٩٩، وقُدر عدد أعضائها عام ١٩٩٩ بحوالي ١٥ ألف عضو، موزعين علي مختلف الجمعيات، وللبعض منهم عضوية في أكثر من جمعية[١].

وهي أكثر صور المجتمع المدني التي تتمتع بالتجانس، علي الرغم من أنها لا تخضع جميعها لقانون واحد فبعضها تأسس بقرارات جمهورية، والبعض الأخر يخضع لقانون الجمعيات الأهلية، ويعود تجانسها إلي صغر عضويتها وتجانسها، فأغلبها يضم كبار ومتوسطي رجال الأعمال ممن ينتموا لنفس الطبقة الاجتماعية، ولديهم نفس الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تمتلك علاقة وثيقة بالدولة وبمؤسساتها، ولها تأثير قوي في عملية صنع القرارات الاقتصادية والسياسية التي لها تأثير علي مصالح أعضائها، ويرجع ذلك لاتفاق مصالح أعضائها مع السياسات الاقتصادية للدولة، وإدراكاً منها لحقيقة قوتها ونفوذها عملت جمعيات رجال الأعمال علي التعاون مع بعضها، وذلك من خلال تكوين لجان مشتركة وندوات، كما عمل رجال الأعمال علي التواجد داخل الشارع المصري من خلال إقامة مشروعات خدمية، بالإضافة للتواجد الإعلامي المكثف عبر وسائل الإعلام المختلفة، والمرئية والمسموعة، وذلك في محاولة منهم لتغيير الصورة النمطية عن رجل الأعمال[٢].

---

(١) مصطفي كامل السيد، المجتمع والسياسة في مصر:دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢-١٩٨١، القاهرة ١٩٨٢، ص٨٥.

(٢) مصطفي كامل السيد، المجتمع والسياسة في مصر، ص٨٦.

ومما سبق يتضح أن جمعيات رجال الأعمال نجحت في تكوين شكل من رأس المال الاجتماعي بينها وبين أعضائها، ويعود هذا فقط لقدرة هذه التنظيمات علي توحيد أهدافها، وإدراك أعضائها لأهمية التعاون، وتبادل المعلومات، لذا يمكن القول أن تلك التنظيمات استطاعت أن تكون رأس مال اجتماعي بين أعضائها(رأس مال اجتماعي خاص)، صحيح أن هذا النوع من رأس المال الاجتماعي لم يستفد منها المجتمع ككل إلا أنه يمكن اعتباره نموذجاً علي إمكانية تكوين رأس المال الاجتماعي من خلال المجتمع المدني طالما توافرت المقاومات السابق الإشارة لها .

الجمعيات الأهلية:

تمثل جزء كبير من المجتمع المدني، وتعمل في مجالات عديدة، ومن أهم هذه المجالات مجال التنمية.

وسيتم الحديث عنها تفصيلاً في المبحث الثالث من الدراسة باعتبارها الحالة التي تمت دراستها.

المؤسسات التقليدية المُحدثة:

يُقصد بالمؤسسات التقليدية المحُدثة، المؤسسات الدينية، التي شهدت صراعاً بين المحافظة والتحديث، وقد تفاوتت حدة الصراع من فترة إلي أخرى.

ويري بعض الدارسين أن المؤسسات الدينية في مصر كان عليها الاختيار بين التقليدية والتحديث، وقد تفاقمت هذه الأزمة في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين بصعود طبقات اجتماعية جديدة كرجال الأعمال، الساسة، وكبار ملاك الأراضي الزراعية، وقدمت هذه الطبقة نموذج بديل لرجل الدين التقليدي خاصة بما لديها من مهارات تعليمية ولغات أجنبية.

وقد اختلف الوضع بين المؤسسة المسيحية والمؤسسة الإسلامية، فنجد الصفوة المسيحية حاولت تبني سياسة استقطاب للكنيسة ، وإخراجها من حيز الفكر التقليدي ، إلي دائرة التحديث ، ولكنها حاولت أن تقوم بذلك دون تدرج،

وبشكل مفاجئ مما أوجد نزاع بين التيارين التقليدي والمحافظ[1].

أما الصفوة المسلمة فحاولت بكل طاقتها عزل المؤسسة الدينية التقليدية، عن المجتمع، وقصر دورها علي الدور الديني التقليدي، وبذلك عمل رجال الفكر والسياسة في الدولة علي عزل الأزهر، وتحويله إلي جهة حكومية، ويؤكد السيد في دراسته عن جماعات المصالح في مصر أن الدولة، بعد ثورة يوليو اهتمت بأن يكون علي قمة المنظمات الدينية عموماً، والإسلامية خصوصاً شخصيات تتعاطف مع التوجه العام لسياستها الداخلية والخارجية، ولهذا قامت بحل هيئة كبار العلماء وجعل تولي منصب شيخ الأزهر بالتعيين وليس بالانتخاب، وعلي الرغم من أنها لم تتدخل في حالة الكنائس إلا أنها قامت بمراقبة حذرة لتطور الأوضاع داخل الكنيسة.

وبالنسبة لحالة الكنيسة ، فقد اتفقت مع أبناء الطبقة الوسطي علي ضرورة تحديث دور الكنيسة بالشكل الذي يسمح بتوسيع دورها في المجتمع العام، ولكن مع الوقت ونتيجة للظروف السياسية التي مَر بها المجتمع المصري-تحديد بعد هزيمة ١٩٦٧- أصبحت الكنيسة هي المجتمع الوحيد الذي يعرفه الأقباط ، وبدلاً من أن تخرج الكنيسة من عزلتها كمؤسسة دينية وتمارس دوراً في المجتمع ، تغير الوضع من الاختيار بين العمل من خلال قنوات الكنيسة أو المجتمع، فأصبح الاختيار بين الكنيسة والمجتمع[2].

ووجد الأقباط أنفسهم-خاصة أبناء الطبقة الوسطي-في حالة من الإحباط مما دفعهم إلي ترك المجتمع، والتركيز علي الكنيسة كمجال للعمل العام، فزادت وتدعمت مكانة الكنيسة لدي الأقباط ليس فقط في المناطق الريفية، بل أيضاً في الحضر ولدي الفئات المتميزة، ومن هنا أصبحت الكنيسة بديلاً للمجتمع، الذي أصبح مع الوقت أكثر طرداً لأبنائه من الأقباط[3].

---

(1) مصطفي كامل السيد، المجتمع والسياسة، مرجع سابق ذكره، ص١١٠.

(2) وفيق حبيب، الصراع الطبقي والاحتجاج الديني في مصر، القاهرة، دار ابن سينا ، ١٩٨٩، ص٢٢.

(3) المرجع السابق، ص٢٤.

وقد استطاع رجال الدين خلال هذه الفترة تقديم فكر جديد، اتسع ليشمل كافة مناحي الحياة، واستطاعوا أن يقدموا الدين بمفاهيم جديدة تشمل الاهتمام بقضايا الشباب، وقضايا الحياة اليومية.

وهنا يجب التفريق بين دور كلأ من الكنيسة الإنجيلية والكنيسة الأرثوذكسية، إذ استطاعت الثانية أن تكتسب تأييداً كبيراً بين الأقباط، لتركيزها علي الوعظ الديني ولكن دون إغفال القضايا التي تهم الشباب القبطي، ولذا استطاعت الكنيسة الأرثوذكسية تحقيق الجماهيرية والشعبية، ويعود ذلك في جانب كبير إلي ذكاء الباب شنودة وقدرته علي تقديم الموضوعات الدينية في علاقاتها بالموضوعات الاجتماعية والسياسية، وهو ما حقق التوافق بين الأقباط والكنيسة.

وعلي العكس لم تستطع الكنيسة الإنجيلية تحقيق نفس الإنجاز، ويرجع وفيق حبيب هذا إلي أن الكنيسة الإنجيلية تمثل أقلية داخل أقلية.ولهذا لم تقدم الكنيسة نماذج للوعظ الاجتماعي، الذي يجذب الشباب، وركزت فقط علي الوعظ الروحي، الذي لم يتطرق للقضايا العملية التي يعانيها أبناء الكنيسة.

وعلي الرغم من إخفاق الكنيسة الإنجيلية في طرح القضايا الاجتماعية والسياسية، إلا أنها اتبعت إستراتيجية بديلة من خلال بعض أعضاء الكنيسة اتجهت إلي العمل العام، وقد أظهرت منذ إنشائها اهتماماً كبيراً بالعمل الاجتماعي داخل الكنيسة، وفي المجتمع المصري بصفة عامة، واستمراراً لسياستها الانعزالية تجنبت المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة السياسية، واستطاعت المشاريع الاجتماعية التي قدمتها الكنيسة الإنجيلية جذب أبناء الكنيسة.

ويعود الفضل إلي الأب صموئيل حبيب في تنفيذ مشروعات اجتماعية، والتي تضمنت في طياتها بعض التطبيقات للفكر الديني، وتجسد هذا في إنشاء الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، عام١٩٥٠، ولهذا حققت الكنيسة الإنجيلية إنجازاً في مجال العمل العام علي الرغم من محدودية إمكانياتها، وأقليتها العددية. وخلال تنفيذ تلك المشروعات حدث انفصال بين الفكر الديني

الوعظي وبين العمل العام، والذي تجلي في تحييد العنصر الديني في عمل الهيئة القبطية الإنجيلية، وقيام قيادات علمانية بقيادة الهيئة والإشراف علي أنشطتها التي غلب عليها الطابع المدني أكثر من الديني.

وبالنسبة للأزهر جاءه دوره اتساعاً و انحساراً وفقاً للسياسات التي اتبعتها الدولة، فقد سعت الدولة إلي تبني إستراتيجية وسطية بين التحديث والمحافظة-وذلك دون إغفال التفاوت بين من حكموا مصر –حيث مال بعضهم امتلك تجاه العلمانية، فيما تمسك آخرون بالتوجه الديني .

ولهذا كانت الحكومة المصرية تحتاج الأزهر، في إطار الطريق الذي رسمته لها، لكي يقوم بالدور المحدد له دون أي تجاوز، ولذلك تحولت إلي أحد مؤسسات الدولة، التي تؤكد علي القيم الدينية المحافظة، تاركة دور التحديث والتنوير لمؤسسات الدولة الأخرى.

وقد أدت هذه السياسات إلي حرمان الأزهر من ممارسة دوره كمؤسسة للتغيير، وعلي الرغم من ذلك لم تغفل الدولة دور الأزهر التعليمي، فتحول من مؤسسة تعليمية دينية فقط، إلي مؤسسة علمية عامة.

وفي وقت عملت فيه الدولة علي تحجيم دور المؤسسة الدينية في حياة المجتمع، ظهر دور رجال الوعظ الديني ، الذين قدموا أفكاراً أدت إلي ارتداد المجتمع المصري، كما حاربوا كافة مظاهر التحديث والمدنية وركزوا علي إعلاء القيم التقليدية، وتقديس الغيبيات والتمسك بالجوانب المظهرية في التدين، واختلفت إستراتيجيتهم، فبعضهم هاجم التحديث وقيم التمدن، والبعض الأخر ركز علي مهاجمة سلطة الدولة، وقد حقق هؤلاء الشيوخ شعبية ونجاح كبيرين بين أبناء الريف، والفئات الفقيرة في المدن.

ويُلاحظ في الحالتين أن عجز المجتمع عن استيعاب التفاوت بين أبنائه، وعدم قدرته علي تلبية احتياجاتهم، عظم من دور المؤسسات الدينية، وجعل منها البديل والملاذ.

ومن جانبها استطاعت الكنائس أن تقوم بهذا الدور، وذلك علي الرغم

من المشكلات التي تعاني منها، حيث نجحت في تقديم البديل عن المجتمع المدني، أو بمعني أخر استطاعت أن تصنع مجتمع داخل المجتمع، بينما لم يستطع الأزهر القيام بهذا الدور -نتيجة لتهميش الدور الاجتماعي والسياسي- لذا ظهرت منافذ دينية أخري استطاعت أن تلعب هذا الدور، مُستخدمة سياسة التكفير، والانعزال عن المجتمع المحيط.

ثانياً: المجتمع المدني غير الرسمي

يُقصد بها كافة التنظيمات المدنية التي يُكونها مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف خاصة بهم، ولا تملك تلك التنظيمات أية صفة رسمية، ولا تخضع لسلطة أو إشراف أي جهة حكومية.

ومن أهم صورها:

جمعيات المساعدة الذاتية:

يُقصد بها الجمعيات التي يُكونها الأفراد ، لحل مشكلات وقتية –خاصة الأزمات المالية- وينتشر هذا النوع في المناطق والأحياء الفقيرة، خاصة المناطق العشوائية.ويعتمد في تكوينه علي العلاقات والصلات المباشرة بين أعضائها، وهم في الغالب من الأقارب، أو أبناء المنطقة الواحدة.

وتمثل الجمعيات الدوارة، أبرز مثال علي ذلك، والتي يقصد بها قيام مجموعة من الأفراد ممن لهم صلة ببعض، بجمع مبلغ من النقود وإعطاءه لأحدهم لحل مشكلة مادية أو مواجهة أزمة، علي أن يقوم هذا الفرد الشهر المقبل بدفع نفس القيمة التي دفعها الآخرون لغيره، وهكذا إلي أن يحصل الجميع علي نفس القيمة التي حصل عليها الآخرين. ويقوم هذا النوع من النشاط علي الثقة المتبادلة بينهم في أن كل فرد سيفي بالتزامه في المرة القادمة، وهذه الثقة تقوم علي وجود صلة وثيقة ومباشرة بين الأفراد وبعضهم، بما يجعلهم علي دراية بكافة الظروف، وعادة لا تخرج هذه الصلة عن القرابة، زمالة العمل، والجيرة .

وتنتشر هذه الظاهرة في عدد من دول العالم خاصة الـدول الناميـة، إذ تمثل الأداة الأساسية للتكيف الاجتماعي مع الظروف الاقتصادية الصعبة، خاصة لدي الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل[1].

الحركات الاجتماعية الجديدة:

يُقصد بالحركات الاجتماعية الجديدة النشاط الاجتماعي والسياسي، الذي يأخذ شكل حركة منظمة تهدم الأنماط الاجتماعية السائدة وتستبدلها بأخرى تتفق ومصالحها الفعلية، وتتجاوز هذه الحركات الأنشطة الاحتجاجية غير المنظمـة، كما أنها ليست علي درجة التنظيم المدني الرسمي، كالأحزاب والنقابـات، فهـي تعمل في إطار نظام شبكي للعمل الجماعي، وهو ما يميزها كما هو الحال فـي حركة كفاية، وعادة ما تظهر الحركات الاجتماعية فـي فتـرات الاضـطراب السياسي، والاجتماعي، فتأتي معبرة عن معانات المجتمع بكل فئاته[2].

وتعتبر الحركة المصرية من أجـل التغييـر"كفايـة"، أهـم الحركـات الاجتماعية التي ظهرت في مصر خلال ثلاثة عقود مضت، وقد جـاء تأسـيس هذه الحركة بمبادرة من عدد من المثقفين المصريين لمواجهـة حالـة الضـعف الشامل التي أصابت المجتمع المصري، وقد رأوا أن الإصلاح لن يـتم إلا مـن خلال حشد الجهود علي كافة المستويات السياسية، والثقافية، والاجتماعية .

وتضم الحركة كافة التيارات السياسية المعارضـة فـي مصـر، وقـد استطاعت الحركة أن ترسم صورة شاملة للتحـديات التـي تواجـه المجتمـع المصري، وهو ما أعطاها الفرصة لتكون حركة شعبية حقيقية قادرة علي جذب المواطنين، وتعتمد الحركة في عملها علي نظام شبكي مـرن، وتضـم داخلهـا مجموعات عمل صغيرة، وقد بدأت الحركة في صيف عـام ٢٠٠٤ بثلاثمائـة

---

(1) **اعتمدت فكرة بنوك الفقراء في جنوب شرق آسيا علي هذا النوع من الجمعيات، والتي تمثل صمام الأمان للمجتمعات الفقيرة .**

(2) **نادية موسي، تعديل المادة ٧٦ من الدستور والحراك السياسي في مصر، رسالة ماجستير مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٨.**

مثقف مصري من كافة التيارات الفكرية، إلي أن وصلت ١٧ ألف عضو[١].

ويتضح هذا من بيانها التأسيسي، إذ ركز علي أربع نقاط لإصلاح المجتمع، وهي:

١. إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب أمام تداولها، ابتداءً من الوظائف الإدارية وحتى منصب رئيس الدولة.
٢. احترام الأحكام القضائية، واستقلال القضاء، وإعلاء سيادة القانون.
٣. إنهاء احتكار الثروة، الذي أدي إلي شيوع الفساد والظلم الاجتماعي، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.
٤. استعادة دور ومكانة مصر الذي فقدته مصر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

وعلي الرغم من العمومية التي اتسم بها البيان التأسيسي للحركة، بالإضافة لطبيعتها النخبوية إلا أنها تمتعت بمصداقية ، منذ بدايتها يَصعب التشكيك فيها، حتى أنها لم تكن في حاجة لبذل الجهد لإقناع المصريين بمبررات وجودها علي الساحتين السياسية والاجتماعية في مصر[٢].

ويري بعض المحللين أن الحركة انتهت بعد فشلها في إحباط مشروع التوريث في مصر، إلا أن هذا الرأي يجانبه الصواب لعدة أسباب أولها أن الحركة وإن أخفقت في تحقيق هذا الهدف إلا أنها نجحت في تحريك المياه الراكدة في مصر، وأحيت ثقافة التظاهر التي أفتقدها العمل السياسي والاجتماعي في مصر منذ ١٩٧٧[٣].

أما السبب الثاني فيتعلق بالبيئة التي وجدت فيها الحركة، والتي اتسمت بضعف التجربة السياسية، وهشاشتها ، الذي نتج عن احتكار الحزب لا وطني للسلطة وحرمانه للقوي السياسية الأخرى من ممارسة العمل السياسي، وهو وضع يصعب تغييره في ثلاث سنوات، فتغيير الأوضاع الراهنة يحتاج أولاً لتغيير ثقافة مجتمع، وهو ما يحتاج لعقود طويلة، ويمكن القول أن الحركة نجحت في تشكيل توجه عام جديد نحو المشاركة في شئون المجتمع، بما يفتح

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للموقع الالكتروني للحركة: www.harikamasria.org

(٢) المرجع السابق.

(٣) نجاد البرعي، علي مقربة من الحافة، مرجع سبق ذكره، ١٢٤٤.

المجال لإحداث تغيير حقيقي، لن تستطيع الحركة إحداثه ولكنها علي الأقل مهدت الطريق لظهوره .

وقد ساهمت الحركة في تغيير شكل المعارضة المصرية، ويعتبر موقفها من قضية تعديل الدستور المصري هو الأبرز، فقد أعلنت الحركة عن ضرورة تعديل الدستور المصري قبل أيام من إعلان رئيس الجمهورية، وذلك في مظاهرة حاشدة أمام جامعة القاهرة، وانتقد أعضائها القوي السياسية الرسمية خاصة الأحزاب المعارضة السياسية.

كما أوضحت الحركة منذ تأسيسها أنها ليست حزباً سياسياً، وليس لديها برنامج واضح للإصلاح وإدارة الدولة وتأسيس نظام جديد، وأنها تري أن دورها ينحصر في هز الركود السياسي وانتزاع الحريات المدنية التي طال قمعها، وإيصال صوت الأغلبية الصامتة[1].

والجدير بالذكر أن الحركة ساهمت في ظهور عدد من الحركات الاحتجاجية الفئوية صغيرة الحجم، وقد استمدت تلك الحركات أفكارها من حركة كفاية، فتحت شعار كفاية من أجل التغيير ظهرت حركة صحفيون من أجل التغيير، ومحامون من أجل التغيير، وأدباء وفنانون من أجل التغيير، وقد ظهرت تلك الحركات كنوع من الاحتجاج علي أوضاع أرباب بعض المهن، وانتقاداً للدور الهامشي الذي تلعبه النقابات المهنية في الدفاع عن حقوق أرباب كل مهنة، ورغبة منهم في تغيير السياسات التقليدية المحافظة التي تتبناها قيادات بعض النقابات المهنية في التعامل مع النظام السياسي[2].

ولم تساهم كفاية فقط في تشكيل حركات احتجاجية جديدة -كالحركة المصرية ضد البيع ، والحركة المصرية ضد الفساد وغيرها-و إنما ساهمت أيضا في إلقاء الضوء علي حركات اجتماعية أخري كحركة ٩ مارس ، والتي أساسها مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية لمحاربة التدخل الأمني في شئون الجامعة، وإصلاح أوضاع التعليم الجامعي، بشكل عام، وقد تأسست هذه الحركة عام ٢٠٠٣ إلا أنها لم تحظ بشعبية كبيرة إلا بعد ظهور حركة كفاية،

---

(١) **نادية موسي، تعديل المادة ٧٦ والحراك السياسي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٧١-٧٢.**

(٢) **فتحي أبو حطب، حركة كفاية ومستقبل حركات التغيير، المعهد الدنماركي المصري للحوار، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٦.**

وتضم عدد كبير من أساتذة الجامعات ليس فقط ممن لهم توجهات ومواقف سياسية معارضة للنظام[1].

(1) المرجع السابق، ص٧ - ٩.

الفصل الرابع

دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر

سبقت الإشارة في المبحث السابق إلي العلاقة الوثيقة التي أوجدها المنظرون الغربيون بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني ، والتي لا يمكن انطباقها بالنسبة للحالة المصرية، لعدة اعتبارات تمت الإشارة لها في الفصل الثالث .

وتم اختيار الجمعيات الأهلية باعتبارها أكثر مؤسسات المجتمع المدني من حيث العدد، والتواجد داخل المجتمع المصري. وركزت الدراسة علي الجمعيات الدينية لسببين أولهما أن الدين مكون أساسي من مكونات الثقافة المصرية ، وهو بالتالي أحد المصادر الأساسية لرأس المال الاجتماعي، أما السبب الثاني فهو أن الجمعيات الدينية تمثل النسبة الأكبر بين الجمعيات الأهلية كما أنها الأكثر نشاطاً وتحظي بشعبية كبيرة بين فئات مختلفة من المجتمع المصري.

وقامت الدراسة بمقارنة هذا النمط من النشاط مع نمط أخر هو الجمعيات الدفاعية أو جمعيات الرأي التي تدافع عن قضية بعينها كجمعيات حماية البيئة .

وسيتناول هذا الفصل في المبحث الأول منه الجمعيات الأهلية، نشأتها وتطورها وأهميتها في العمل الأهلي في مصر، أما المبحث الثاني فسيتناول التجربة الميدانية التي قامت بها الباحثة.

المبحث الأول: الجمعيات الأهلية نشأتها وتطورها.

أولاً: البيئة الخارجية لعمل الجمعيات الأهلية.

ثانياً: البيئة الداخلية لعمل الجمعيات الأهلية.

المبحث الثاني:التجربة الميدانية، ويتناول ثلاث جمعيات:

أولاً: جمعية التنمية الصحية والبيئية.

ثانياً: جمعية الرضا لتنمية المجتمع المحلي.

ثالثاً: جمعية الزهرة النيرة القبطية.

أولاً: الجمعيات الأهلية نشأتها وتطورها:

ظهرت مؤسسات المجتمع المدني في البداية في صورة جمعيات تتبع للأقليات الاثنية والدينية، وكان أولها الجمعية الخيرية اليونانية ١٨٢١، وقد جاء تأسيسها بهدف خدمة مصالح الجالية اليونانية إذ كانت تشكل أكبر جماعة أثنية في مصرفي ذلك الوقت. وبعدها تم إنشاء الجمعيات الخيرية الدينية(المسيحية والإسلامية واليهودية)، والتي لم يأت تأسيسها نتيجة لحاجات اجتماعية واقتصادية وإنما نتيجة لانتشار البعثات التبشيرية، وتقديمها لخدمات متميزة بما أشعر المسلمين والمسيحيين بالتهديد وجعلهم يسعون إلي القيام بدور مماثل[١].

وبالرغم من ذلك، لعبت الجمعيات الخيرية الدينية دوراً محورياً في المجتمع المصري، فقد تأسست أول جمعية دينية عام ١٨٩١، وهي جمعية الصعيد للتنمية والتربية القبطية، والتي أسسها الأب هنري عيروط، ثم تلاها إنشاء الجمعية الخيرية الإسلامية١٨٩٦، والجدير بالذكر أن الجمعيات الخيرية الدينية قد حظت بتأييد شعبي كبير، علي الرغم من أنها لم تكن أولي الجمعيات التي تم إنشاؤها فقد ظهرت جمعيات أخري، كالجمعية الجغرافية وغيرها، إلا أنها لم تحظ بنفس التأييد الشعبي وذلك لطابعها النخبوي، فقد قام بتأسيسها مجموعة من المثقفين المصريين الذين درسوا في الخارج وحاولوا أن ينقلوا ما شاهدوه وتعلموه، لذا جاءت الجمعيات التي أسسوها علي غرار ما لمسوه في الغرب. وعلي الرغم من ذلك لم تهدف تلك الجمعيات لمخاطبة فئة بعينها، بل سعت إلي نشر أفكارها بين عدد كبير من المواطنين علي مختلف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية[٢].

وقد استوحي المثقفون المصريون من الغرب طرق وأساليب عمل

---

(1) Abdel Rahman, Maha Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt, Op.Cit.pp.111.

(2) Ibid, pp113-114.

وإدارة الجمعيات الأهلية، فجاءت هذه الجمعيات، الأمر الذي أدي إلي افتقادها للمصداقية والاتصال بالواقع المحلي في بعض الأحيان خاصة بالمقارنة بالثقة والتأييد الذي حظيت به الجمعيات الدينية[1].

وقبل التطرق لدور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي من الضروري استعراض المراحل التي مرت بها الجمعيات الأهلية:

أولاً : مرحلة النشأة

وبدأت هذه المرحلة في القرن التاسع عشر وامتدت حتى بدايات القرن العشرين، وهي الفترة الذهبية للمجتمع المدني بصفة عامة، وللجمعيات الأهلية بصفة خاصة، إذ شهدت نمو في عدد الجمعيات الأهلية، تزامن مع زيادة وعي المجتمع بأهمية دورها، ووجود نخبة مثقفة توافرت لها الفرصة لقيادة العمل الأهلي-حتى وإن كانت متأثرة بالغرب- إلا أنها استطاعت أن تقوم بدور فعال في النهوض بالمجتمع الأهلي في مصر، وبالإضافة لما سبق فقد ساد مناخ سياسي مشجع علي إنشاء الجمعيات الأهلية، وبما مهد الطريق أمام الجمعيات الأهلية لتلعب دوراً محورياً في الحياة السياسية. وتجسد هذا المناخ في حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات الأهلية، وكان لبعضها دوراً محورياً في حشد الجماهير في أوقات الأزمات، وفي الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي لمصر.

ثانياً : مرحلة الازدهار

منذ النصف الأول من القرن العشرين، وحتى ثورة ١٩٥٣ شهد المجتمع المدني تطور كبير تجسد في الزيادة المستمرة في عدد الجمعيات الأهلية .وقد نص دستور ١٩٢٣ علي مادة تسمح بتأسيس الجمعيات الأهلية، بما نتج عنه زيادة عددها إلي ٣٠٠ جمعية بحلول عام ١٩٢٥، أدت تلك الزيادة إلي ظهور حاجة للبحث عن كوادر تقوم بإدارة هذه الجمعيات، فكان تأسيس أول مدرسة للعمل الأهلي عام ١٩٣٦، وجاء إنشاء هذه المدرسة بمبادرة خاصة من

---

(1) **Ibid, pp.115.**

الجمعيات الأهلية[١].

وعلي النقيض من ذلك يري بعض الدارسين أن تلك الفترة لم تشهد فقط ازدهار مؤسسات المجتمع المدني، وإنما شهدت أيضاً محاولات عدة للسيطرة علي بعض هذه التنظيمات وإضعاف بعضها الأخر، فعلي سبيل المثال جاء قانون ١٧ لسنة١٩٣٨ ليجرم إنشاء أي تنظيم عسكري يستخدم القوة، لخدمة أية أغراض سياسية أو حزبية وجاء إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ١٩٣٩ ليجسد نقطة التحول في العلاقة بين الجمعيات الأهلية، والدولة، إذ أصبحت الجمعيات الأهلية لأول مرة تحت سيطرة جهة إدارية واحدة، وجاء قانون٣٩ لسنة ١٩٤٥ ليمثل فرض سلطة الدولة المطلقة-بشكل غير مباشر- علي الجمعيات الأهلية، إذ منح الحق لوزير الشئون الاجتماعية الموافقة علي أو رفض منح التراخيص للجمعيات، كما فرض أيضا عدة شروط علي تأسيس هذه الجمعيات تضمنت الإشراف علي الميزانيات ومراقبتها ومتابعة اجتماعات الجمعية، وقوائم الأعضاء[٢].

وجسد عام ١٩٥١ قمة تدخل الدولة في شئون الجمعيات الأهلية لاعتبارات سياسية وأمنية، إذ تم إصدار قانون ٦٦ الذي جعل الجمعيات الأهلية الدينية تحت سيطرة وزارة الداخلية، وجاء ذلك كرد فعل علي تزايد حجم الدور الذي تلعبه جماعة الإخوان المسلمين، وما حققته من التأييد الشعبي[٣].

ثالثاً: مرحلة التدهور:

علي عكس الشائع لا تجسد مرحلة ما بعد ثورة ١٩٥٢ نقلة نوعية أو

---

(١) **أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثالث، المجلد السادس والثلاثون، سبتمبر، ١٩٩٩، ص٦٩.**

(2) **Langer,Vickie,chapter9,"too much civil society too little politics? Egypt and other liberalizing Arab regimes", in, Poususney, Marcha (edit),authoritarianism in the middle East: Regimes and resistance, London, lynner rienner 2005, p193.**

(3) **Ibid,pp.198.**

تغيير جوهرياً في وضع المجتمع المدني في مصر بصفة عامة، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة، وإنما مثلت استمرار للنظام القائم في السيطرة علي المجتمع المدني، وإن جاء ذلك باس الاشتراكية، وبما يتلاءم، أو يتطابق في بعض الأحيان مع مصالح النظام القائم، وقد أدي ذلك إلي تحول مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة ، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة إلي مجرد هياكل تنظيمية تابعة لجهاز الدولة. وعلي الرغم من سماح النظام بتأسيس المزيد من الجمعيات الأهلية، إلا أن ذلك جاء في ظل شروط وقواعد تضمن السيطرة الكاملة للدولة عليها، فتحولت إلي وحدات ومكاتب تابعة للدولة هدفها الأساسي هو تقديم الخدمات خاصة في القرى والمناطق الريفية. وقد استمرت العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية علي هذا المنوال حتى الآن.

وتعد جمعيات تنمية المجتمع المحلي المثال الصارخ علي هذا النمط من العلاقة إذ تم تأسيس معظمها بمبادرة من الدولة ولذلك فقد حصلت علي النصيب الأكبر من الإعانات المالية، والدعم الفني والمؤسسي[1].

وجاء قانون ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦ ليجسد حقيقة موقف النظام من المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة إذ نص هذا القانون علي حل الجمعيات التي تقوم بأنشطة، أو تتبني أهدافاً تخرق القانون أو تمثل تهديداً لأمن الدولة، كما حرم كل من اتهم في أي قضية سياسية من تأسيس أي جمعية، أو المشاركة في أنشطة أي تنظيم مدني. ومنع القانون كذلك الجمعيات والتنظيمات المدنية من تلقي أي تمويل من الجهات الأجنبية، وحظر عليها أيضاً من الاتصال بالهيئات الدولية بصفة عامة.

كما شهدت هذه الفترة صدور قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، والذي يعتبر أكثر تلك القوانين استمرارية، فقد استمر العمل به ما يقرب ٣٨ سنة. وبمجرد صدور هذا القانون تم حل كافة الجمعيات العاملة، وصار لزاماً عليها إعادة تقديم طلبات للحصول علي تراخيص عمل جديدة خلال ستة أشهر من بداية العمل بهذا القانون.

---

(1) Abdel Rahman, Amany, civil society exposed,op.cit,pp122.

وتضمن هذا القانون عدداً من المواد التي جسدت خرقاً صريحاً لحق تأسيس جمعيات أهلية، لما انطوت عليه من لغة فضفاضة اعتمد تنفيذها -في كثير من الأحيان- علي اعتبارات غير موضوعية. فعلي سبيل المثال نص القانون علي إعطاء السلطة التنفيذية، والمتمثلة في وزارة الشئون الاجتماعية سلطة حل أي جمعية. لا تري أنها تعمل بالكفاءة المطلوبة، أو الجمعيات التي تري أنها غير قادرة علي التعاون مع قيادتها، كما أعطي القانون للوزارة حق دمج عدد من الجمعيات مع بعضها في حالة إذا كانت هذه الجمعيات تقدم نفس الخدمات. والملاحظ أن هذا القانون لم يضع معايير، أو ضوابط لتنفيذ هذه المواد، بما جعلها أداة في يد السلطة التنفيذية والمتمثلة في التضامن الاجتماعي للضغط علي الجمعيات الأهلية، وبما أضعف قدرتها علي التأثير الحقيقي في المجتمع، وصرفها عن الاهتمام بقضايا العمل العام إلي الاهتمام بحل صراعاتها مع أجهزة الدولة، وعلي رأسها وزارة التضامن الاجتماعي[1].

وبالنسبة للجمعيات الأهلية فلم تبد أي مقاومة أو اعتراض علي تلك السياسات إلا فيما ندر، واتبعت الجمعيات الأهلية سياسة الالتفاف حول الوضع القائم، بتجنب العمل في المجالات التي تمثل تهديداً للأمن القومي -من وجهة نظر الدولة- وفي المقابل سمحت الدولة لتلك الجمعيات بالعمل وتطبيق أجندتها، طالما لم تتجاوز الخطوط الحمراء، والتي لم يرد ذكرها بشكل واضح وإنما فهمت ضمناً من قبل الجمعيات نفسها.

رابعاً: المرحلة الحالية

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلي أربع حقب تبدأ الحقبة الأولي من نهاية السبعينات مع بداية تبني الدولة لسياسات الانفتاح الاقتصادي والسياسي، وعلي الرغم من حدوث تغيرات عدة في هيكل العلاقة بين الدولة والمجتمع ، بما سمح للمؤسسات الوسيطة بأن تلعب دوراً كبيراً في سد فجوة الثقة بين المجتمع ، والدولة.إلا أن هذا لم يتحقق علي أرض الواقع وذلك لعدة اعتبارات أهمها عدم مواكبة الوضع القانوني للجمعيات الأهلية للتغيرات الاجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع، فعلي الرغم من اتجاه النظام السياسي نحو التعددية الحزبية إلا

(1) **Berman, sherry ,"Islamism, revolution, and civil society, op. cit, p.**

أن الجمعيات الأهلية استمرت في العمل وفقاً لقانون٣٢ لسنة١٩٦٤، والذي تم وضعه في سياق سياسي واجتماعي مختلف، كما أدت هجرة العمالة المصرية إلي بلدان الخليج إلي استيراد قيم جديدة لم تكن موجودة في المجتمع المصري كإعلاء مكانة الجوانب المادية، والتمسك بالجوانب الشكلية للدين كالملبس، وهو ما لم يعرفه المجتمع المصري من قبل واستورده من دول الخليج العربي وبلغ أقصي مدي بصعود التيار الإسلامي، الذي منحه النظام قدراً من الحرية، سمح له بالتوغل في كافة قطاعات المجتمع المصري، وقد كانت الجمعيات الأهلية أحد الأدوات التي استخدمها التيار الإسلامي للتغلغل بين فئات المجتمع الفقيرة ، وذلك من خلال الخدمات التي قدمتها للمواطنين.

ومثلت فترة الثمانينات الحقبة الثانية، والتي شهدت تحولاً آخر في توجهات الدولة الاقتصادية والسياسية، وتجسد التحول الاقتصادي مع بدأ تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، والذي أدي إلي انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بما ترتب عليه ضرورة إيجاد بديل يقوم بتقديم تلك الخدمات، الأمر الذي أدي إلي حدوث زيادة مضطردة في عدد الجمعيات الأهلية التي تقوم بهذا الدور، أما علي مستوي التحول السياسي فقد تمثل في الاستمرار في تطبيق سياسة التعددية السياسية، مع ملاحظة أن إطار العمل السياسي ظل محكوماً بقانون الطوارئ الذي يمثل أحد أهم القيود المفروضة علي حرية المواطنين.وفي إطار ذلك استمر عدد الجمعيات الأهلية في التزايد، وذلك الرغم من استمرار العمل بنفس القانون الصادر عام١٩٦٤، ومن ناحيته عمل النظام السياسي علي استخدام مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية علي وجه الخصوص، كأداة للدعاية أمام العالم الخارجي، وذلك عن طريق إعطاءها مزيداً من حرية الحركة في كافة ميادين العمل العام، خاصة مجالي تقديم الخدمات، والمساعدات الاجتماعية، كما شهدت هذه الفترة ظهور جمعيات حقوق الإنسان، وقد اعتبرها البعض نقلة جوهرية في توجهات النظام إلا أنها لم تخرج عن كونها مناورة لحفظ ماء وجه النظام الحاكم أمام المجتمع الدولي، وصرف الانتباه عن استمرار العمل بقانون الطوارئ.قد ظهر هذا واضحاً في التوتر المستمر الذي ساد العلاقة بين منظمات حقوق الإنسان والدولة، والذي تجسد في صدام الدولة المستمر معها، نتيجة لممارسات الثانية تجاه الأولي، وتجسدت هذه

الممارسات في مراقبة الأنشطة ومنع التراخيص وإلغاء تصاريح العمل[1].

وبدأت الحقبة الثالثة من منتصف التسعينات، حيث شهدت هذه الفترة ظهور عدد من المبادرات التي قادتها دول ومؤسسات وهيئات دولية حكومية وغير حكومية للتركيز علي أهمية دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية بكافة أبعادها(السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية)، بما دفع الدولة إلي إعطاء مزيد من حرية الحركة للجمعيات الأهلية، والسماح بإنشاء جمعيات جديدة. ويستدل علي ذلك من الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الأهلية، التي وصل عددها إلي ما يقرب من ١٢ ألف جمعية، مقارنة بنحو ٩ آلاف جمعية فقط في عام ١٩٨٥. وصاحب الزيادة العددية نمو في الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في عملية التنمية، خاصة مع إخفاق برامج التنمية التي نفذتها الدولة، والتي اعتمدت علي منهج التنمية من أعلي بكل ما ينطوي عليه من مركزية شديدة وبيروقراطية خانقة فاتجهت الدولة-في ظل توجيهات الهيئات الدولية-إلي سياسات تنموية من أسفل تعتمد علي مشاركة متلقي الخدمات في وضع إستراتيجية التنمية[2].

وبدأت الحقبة الرابعة عام ١٩٩٩ بصدور قانون١٥٣ لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية، وقد تم إشراك عدد من الجمعيات في وضع مسودة هذا القانون.وعلي الرغم من ذلك، لم تتح الفرصة لأي جمعية لكي تشارك بشكل حقيقي في صياغة الصورة النهائية للقانون، وكأن الغرض من مشاركة ممثلين عن الجمعيات، هو الإيحاء بأن هذا القانون يحظي بتأييد الجمعيات الأهلية، وذلك بخلاف ما حدث في الواقع، فلم تعكس مسودة القانون التي قُدمت إلي مجلس الشعب أي من مطالب الجمعيات الأهلية التي شاركت في لجان التحضير ولم يخلو هذا القانون من سلبيات القانون السابق خاصة فيما يتعلق بحظر الأنشطة ذات الطابع السياسي، بالإضافة للقيود التي وضعها علي التمويل، والتي شكلت

---

(١) **يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨-استناداً للمسح الذي أجرها الإتحاد العام للجمعيات الأهلية-إلي إزدياد عدد الجمعيات خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٦ بمعدل ٦٠٠ جمعية.**

(٢) **لمزيد من التفاصيل أنظر:**

Human development report in Egypt,www.undp.org

عقبة أساسية في نشاط العديد من الجمعيات، خاصة الجمعيات الدفاعية.

وبعد ذلك بثلاث أعوام تم إصدار قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وقد اعتبره البعض نقلة نوعية في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، ولكن واقع الحال لم يشهد تغيراً جذرياً في هذه العلاقة، وإن خففت الدولة من تعنتها في منح التراخيص للجمعيات، والذي انعكاس في الزيادة المضطردة في عدد الجمعيات إذ وصل عددها إلي ما يقرب ١٩ ألف جمعية[١].

إلا أن الدولة استمرت في تضييق الخناق علي عمل المنظمات الدفاعية، وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بفرض رؤيتها الخاصة في تطبيق القانون، الأمر الذي وصل في بعض الحالات إلي درجة قيام موظفي الشئون بإلغاء العمل ببعض مواد القانون دون إخطار الجمعيات مسبقاً بذلك، هذا بالإضافة لقيام الموظفين بتطبيق أحكام قانون ٦٤. وعلي الرغم من استمرار المضايقات التي تعرضت لها الجمعيات الأهلية، إلا أن وضعها من عام ٢٠٠٢ إلي عام ٢٠٠٥ تطور نحو الأفضل إذ امتلكت مساحة أكبر من الحرية-خاصة الجمعيات الدفاعية-واتضح ذلك من مشاركتها في الدفاع عن عدد من القضايا، كان من بينها عدم دستورية قانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، و حملة تأييد قانون الأحوال الشخصية الجديد، ومنذ ما يقرب من العامين شاركت عدة جمعيات أهلية في الحملة التي نظمها عدد من المثقفين المصريين ضد التوريث، ومؤخراً شاركت بعض مؤسسات المجتمع المدني-خاصة مراكز حقوق الإنسان- في مراقبة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥، الأمر الذي مثل تحولاً غير مسبوق بالمقارنة بموقف الحكومة في الانتخابات السابقة[٢].

ويمثل كل ما سبق البيئة الخارجية أو السياق العام الذي يحكم نشاط الجمعيات الأهلية والذي أثر بشكل واضح علي أدائها لدورها. وفيما يلي عرض

---

(١) **هناك تضارب في حقيقة عدد الجمعيات الأهلية، إذ تشير بيانات وزارة التضامن الاجتماعي إلي وجود ما يقرب ٢١ألف جمعية، يشير تقرير الاتحاد العام للجمعيات الأهلية إلي رقم مختلف تماماًوهو ١٥ ألف جمعية أهلية.**

(٢) **نجاد البرعي، علي مقربة من الحافة، مرجع سبق ذكرهص١٣٣٧**

لأهم عناصر البيئة الداخلية التي تساهم في تحديد دور الجمعيات الأهلية في تكوين رأس المال الاجتماعي يمكن تقسيم البيئة الداخلية لعمل الجمعيات الأهلية إلي مجموعة من العناصر، هي:

أولاً : الهيكل التنظيمي:ويتكون من الجمعية العمومية مجلس الإدارة، الموظفين، والمتطوعين وآليات صنع وفض المنازعات الداخلية .

ثانياً: البيئة الخارجية:وتشمل المستفيدين من أنشطة الجمعية والجمعيات الأهلية الأخرى، وهيئات التمويل .

وفيما يلي عرض مفصل لكل جزء مما سبق:

أولاً : الهيكل التنظيمي:

تتكون الجمعيات الأهلية وفقاً لما نص عليه القانون من مجلس إدارة وهو منتخب من الجمعية العمومية، علي أن ألا يقل عدد الأعضاء عن خمسة ولا يزيد عن خمسة عشر، وهو الهيكل المسئول عن إصدار القرارات الخاصة بالجمعية ووضع آليات تنفيذها، مدة العضوية في المجلس لا تزيد عن ثلاث سنوات بحيث، يتم إسقاط عضوية الثلث كل عام.

وعادة ما يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي النفوذ والسلطة، وممن يتمتعون بمستويات مرتفعة من التعليم والثقافة، وينطبق هذا علي كافة الجمعيات الأهلية بمختلف أنواعها.

ويعود ذلك إلي طبيعة المهام الموكلة لهذا الهيكل الإداري، والتي تتطلب امتلاك من يقوم بها لمجموعة من القدرات والمهارات التي يصعب توافرها لدي غيرهم، كما أن الطبيعة النخبوية لمجلس الإدارة تساعد علي تكوين صلات جيدة مع هيئات التمويل داخلياً وخارجياً.

وهذا ما أكدته دراسة أماني عبد الرحمن عن الجمعيات الأهلية، ففي عينة من ستين جمعية دينية ودفاعية، بعضها يعمل في القاهرة والبعض الآخر مقسم بين محافظات الدلتا والصعيد اتضح أن عضوية مجلس الإدارة تتكون من المنتمين للطبقة الوسطي، وذوي النفوذ والسلطة والمال ففي حالة جمعيات

المجتمع المحلي التي تعمل في المناطق الريفية، وجد أن عشرين جمعية تضم بين عضويتها أحد أقارب عمدة القرية، وحتى في حالة الجمعيات القبطية يكون أعضاء مجلس الإدارة من أفراد العائلات الثرية، خاصة الجمعيات العاملة في منطقة الصعيد، كما يضم مجلس الإدارة عادة عدداً من موظفي الدولة المتقاعدين عن العمل وهذا ما كشفت عنه الدراسة في ٢٢ جمعية أهلية يوجد بين أعضائها موظفون سابقون بوزارة الشئون الاجتماعية.

وقد أرجعت عبد الرحمن هذه الظاهرة إلي عدة عوامل بعضها يتعلق بالجمعيات نفسها، والبعض الأخر يتعلق بالمجتمع موضع البحث فبالنسبة للجمعيات اتضح من سؤال العاملين ببعض الجمعيات أن اختيار أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المؤهلات العليا وأصحاب النفوذ، يأتي كجزء من إستراتيجية الجمعيات في تحقيق أهدافها لأنهم يستطيعون التعبير عن مصالح الجمعية بشكل جيد، ولديهم قدرة علي تكوين شبكة من العلاقات مع بعض الهيئات التمويلية كما تساهم الخلفية المهنية لبعض الأعضاء-خاصة من سبق لهم العمل في وزارة التضامن الاجتماعي-في تيسير التعامل مع موظفي وزارة الشئون الاجتماعية. ومن الأسباب الأخرى أن وجود أعضاء من النخبة داخل مجلس الإدارة يعطيها مصداقية أمام المستفيدين من أنشطة الجمعية خاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلي[1].

وتأتي الجمعية العمومية في المركز الثاني بعد مجلس الإدارة من حيث الأهمية، وتعتبر شرط أولي تكوين الجمعية ولاعتراف السلطات الرسمية بها، وبالتحديد وزارة التضامن الاجتماعي، ومن بين المهام التي تؤديها الجمعية العمومية اختيار أعضاء مجلس الإدارة خلال الاجتماعات التي تعقدها بصفة دورية.

ومن الناحية النظرية تمثل الجمعية العمومية أهم جهاز في الجمعية من خلال دورها في مناقشة القضايا المرتبطة بعملها، بدءاً من اعتماد الميزانية، واختيار أعضاء مجلس الإدارة، ولكن من الناحية العملية لا تلعب الجمعية

(1) **Abdel Rahman ,Amany ,op.cit,pp114.**

العمومية أي دور حقيقي في أي من الوظائف التي نص القانون علي ضرورة القيام بها، بل وتقتصر علاقة الجمعية العمومية بالجمعية علي الدور الشكلي، حيث لا تمتلك أي سلطات تنفيذية حقيقية ويقتصر دور أعضائها علي دفع الاشتراكات وتقديم التبرعات والتي تمثل جزءاً ضئيلاً جداً من ميزانية الجمعية.

وهناك رأي يذهب إلي أنه لا الجمعية العمومية ولا مجلس الإدارة يملكان أي سلطات حقيقية، وأن معظم الجمعيات الأهلية يتم إدارتها بواسطة شخص واحد فقط هو رئيس مجلس إدارة الجمعية، فهو المتحكم في كل شيء بخصوص الجمعية، أما بقية أعضاء مجلس الإدارة فأدوارهم شرفية.

وتقوم الجمعيات الأهلية بتعيين عدد من الأفراد للقيام بمجموعة من الوظائف الإدارية والفنية.وينقسم هؤلاء الموظفون إلي فئتين، فئة تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتعيينهم، وهناك فئة أخري تقوم الجمعية بتعيينها، وقد وصل عدد النوع الأول إلي ٦٠ ألف موظف، يتركز أغلبهم في جمعيات تنمية المجتمع المحلي[١].

وقد أكدت ذلك دراسة أماني عبد الرحمن السابق الإشارة لها، فمن بين ٣٠ جمعية تنمية مجتمع محلي، وجد أن جميعها لديهم موظفين من وزارة التضامن الاجتماعي، وأرجعت عبد الرحمن هذا إلي طبيعة هذا النوع من الجمعيات الذي جاء بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعي، حيث تعتمد اعتماداً شبه كلي علي الوزارة مادياً وفنيا، والجدير بالذكر في هذه النقطة أن تلك الجمعيات هي التي تحصل علي نصيب الأسد من إجمالي الدعم المادي والفني الذي تقدمه الوزارة[٢].

ولا يخضع معظم العاملين لأي نوع من الاختبارات لتولي المناصب، ولا يحصلون علي أي نوع من التدريب العملي علي الوظيفة التي يؤدونها.

وبالنسبة لطريقة إدارة الجمعية فلا تختلف الأزمة الإدارية التي تعانيها

---

(1) Human development report in Egypt,chapter4 participation in local Development,UNDP,cairo,Egypt,2004,p55.

(2) Ibid, pp 60-62

الجمعيات الأهلية عن الأزمات التي تمر بها المصالح والهيئات الحكومية، إذ تسير العلاقة بين العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في صورة خطية من أعلي إلي أسفل ويغلب عليها الطابع الهيراركي، ونادراً ما يتم دعوة أي من الموظفين العاملين في الشركة لحضور اجتماع مجلس إدارة الجمعية، باستثناء المسئول المالي أو محامي الجمعية.

ويختلف الأمر بعض الشيء فيما يتعلق بالجمعيات الدينية الكبرى والمنظمات الدفاعية، التي يعتمد نشاطها علي الجوانب الفنية والإدارية، كما أنها تقوم بتعيين عمالة مدربة تدريباً جيداً، وعادة ما يكون العاملون فيها علي دراية بطبيعة الأنشطة التي تؤديها الجمعية، ولكن غالباً ما يتم هذا في صورة حلقات نقاشية وورش عمل، مع عدم وجود تمثيل للعاملين لا في الجمعية العمومية ولا في مجلس الإدارة.

وهناك مشكلة أخري تتعلق بالتطوع، فالمتطوعون هم ركيزة العمل الأهلي في أي مجتمع وتعاني الجمعيات الأهلية من نقص كبير في عدد المتطوعين ويعود ذلك إلي أمرين أولهما يتمثل في غياب ثقافة التطوع عن المجتمع المصري، فالمجتمع المصري-كما سبقت الإشارة تحكمه ثقافة الشك والعزلة، وهي السمات التي لا تتفق مع العمل التطوعي، أما الأمر الثاني فيرتبط بسوء الأحوال المعيشية وتدني مستويات الأجور، بما جعل المواطن منشغلاً طوال الوقت بأمور حياته اليومية وجعلته ينظر للعمل التطوعي باعتباره دربا من الرفاهية، ولهذا أصبح العمل الأهلي مرتبط بعلية القوم والأثرياء.ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ إلي أن معدل التطوع داخل التنظيمات المدنية بصفة عامة لا يتجاوز ١٤%[1]، وهي نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بصور العطاء الخيري الأخرى، إذ تشير أحد الدراسات التي أجرها مركز خدمات التنمية إلي أن أكثر من ٦٢% من المصريين البالغين يقومون بتقديم مساعدات مادية وعينية للآخرين.وتؤكد الدراسة أن المصريون يفضلون تقديم التبرعات والمساعدات دون الإعلان عنها ، وذلك لاعتبارات دينية[2]. هذا بالإضافة لغياب

(1) Human development report in Egypt, 2008,Op.Cit,pp64.

(2) Ibid,pp68.

ثقافة التطوع بالوقت والجهد واقتصار مفهوم التطوع أو العطاء علي المفهوم المادي.

وأدي ذلك إلي ظهور نمط جديد من التطوع، وهو التطوع مدفوع الأجر إذ تقوم بعض الجمعيات، خاصة الجمعيات المركزية التي تملك موارد مالية كافية، لتدريب مجموعة من الخريجين الجدد، مع منحهم مكافأة شهرية نظير ما يبذلونه من وقت وجهد.ويختلف الأمر بالنسبة للجمعيات الصغيرة فهي لا تستطيع استخدام عدد كبير من المتطوعين ولفترات طويلة، ولكنها تستعين بهم فقط في بعض المشروعات قصيرة الأجل، وعادة ما تكون الجهة الممولة هي صاحبة الفكرة، فمعظم الجهات الممولة تخصص جزءاً من ميزانية المشروعات لمكافآت المتطوعين ومصاريف تدريبهم.

ويختلف الأمر بالنسبة للجمعيات الدينية المسيحية والإسلامية، إذ تستطيع تلك الجمعيات استقطاب أعداد كبيرة من المتطوعين من حاملي المؤهلات العليا، وذوي الخبرات الفنية، وهذا لارتباط التطوع بمفاهيم دينية خاصة بالثواب ، وضرورة مساعدة الآخرين.

ثانياً: البيئة الخارجية:

وهي السياق الخارجي الذي تعمل في إطاره الجمعيات لتحقيق أهدافها، وتحتك به احتكاكاً مباشراً، ويتكون أساساً من المستفيدين من أنشطة الجمعية والجمعيات الأخرى سواء العاملة في نفس المكان الجغرافي، أو الجمعيات التي تقوم بأنشطة مماثلة، فضلاً عن هيئات التمويل الدولية والمحلية، والصور الأخرى للتمويل كالهبات والتبرعات، بالإضافة للعلاقة بالدولة والتي سبق شرحها بالتفصيل في الجزء الأول من هذا المبحث.

وتتمتع الجمعيات الأهلية بميزة نسبية عن مؤسسات الدولة في قدرتها علي تملك مهارات خاصة في الوصول لكافة قطاعات المجتمع المستهدف من أنشطتها، ويعود هذا في أغلب الحالات إلي قدرة هذه الجمعيات علي تكوين علاقات وروابط قوية مع المجتمع المستفيد، ولكن هذا لا ينطبق علي حالة الجمعيات الأهلية في مصر، فعلاقة المستفيدين من أنشطة الجمعيات بتلك

الجمعيات لا تختلف عن علاقتهم بأي جهة حكومية تقوم بتقديم خدماتها لهؤلاء الأفراد، من حيث ندرة وفي كثير من الأحيان، انعدام العلاقات المباشرة –غير الرسمية-بين المستفيدين والعاملين في الجمعية.

ويري عبد الغفار شكر أن سبب ذلك لا يعود فقط إلي سوء إدارة الجمعيات الأهلية، ولكنه يعود أيضا إلي عدم شعور متلقي الخدمات بأهمية وجود هذا النمط من العلاقات، وهذا لأن ما يهمهم بالأساس هو الحصول علي المساعدة والاستفادة من الخدمات المقدمة[1].

ويعود ذلك لعدة اعتبارات أهمها أن العلاقة بين الجمعية والمستفيدين من أنشطتها لا تقوم علي أساس المساواة ، بمعني أن المستفيد من نشاط الجمعية لا ينظر للمتطوع أو الموظف علي أنه مساو له، كما تساهم ثقافة المجتمع في تكريس هذه العلاقة، فالمواطن بشكل عام لم يتعود أن يشارك في تقديم الخدمات لنفسه أو للآخرين وهذا يعود-كما سبقت الإشارة-للتنشئة الاجتماعية التي رسخت فكرة وجود سلطة عليا هي المسئولة عن تقديم الدعم والمساندة، وتتجسد هذه السلطة علي مستوي الأسرة في عائلها وغالباً ما يكون الأب، وعلي مستوي المجتمع كانت تتجسد في الدولة بمؤسساتها، ثم انتقلت-بشكل جزئي وعلي نطاق محدود- للجمعيات الأهلية.

وتعتبر الهيئات الممولة هي الفاعل الثاني بعد المستفيدين التي تتعامل معه الجمعيات ويعتبر حجم التمويل الذي تمتلكه الجمعية مؤشراً جيداً علي تنوع واختلاف أنشطتها، كما تؤثر نوعية التمويل وحجمه علي اتجاه النشاط ونوعه وأداء تلك التنظيمات، وعملية صنع القرار بها، واستقلالها عن الأجهزة الأخرى.

وثمة ثلاثة مصادر تعتمد عليها الجمعيات الأهلية في تمويل نشاطها، أولها اشتراكات الأعضاء، وهي أقل مصادر التمويل، ولا تعتمد عليها الجمعيات كثيراً في تمويل نشاطها، وهناك العديد من القيود المفروضة من وزارة التضامن الاجتماعي علي زيادة قيمة الاشتراك الذي يدفعه الأعضاء، مما تسبب في

---

(1) **الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونيات، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.**

حرمان الجمعيات الأهلية من الاستفادة من مصدر هام ومستمر للتمويل، إذ لا تتجاوز قيمة الاشتراك في كثير من الحالات بضع جنيهات.

وتعتمد الجمعيات أيضاً علي العوائد من المشاريع والخدمات التي تقوم بتقديمها في مقابل مبالغ زهيدة، ولكن هذا المصدر لا يمكن الاعتماد عليه بصورة كبيرة، لأن الجمعيات عادة ما تقوم بتقديم الخدمات في مقابل قليل جداً لا يوازي تكلفة المنتج أو الخدمة، بما يجعل ما تقوم به من أنشطة من المفترض أن تعود عليها بفائدة مادية عبئاً لا تستطيع أغلب الجمعيات تحمله.

ومن المصادر الأخرى التي تعتمد عليها بعض الجمعيات التبرعات والمنح والهبات التي تتلقاها من مؤسسات وأفراد خلال حملات جمع التبرعات، ولكن هناك عقبة أساسية أمام الجمعيات في الحصول علي التبرعات وهي ضرورة الحصول علي إذن مسبق من وزارة الشئون الاجتماعية، وهي السلطة التي كثيراً ما تستخدمها الوزارة بشكل تعسفي ففي بعض الحالات تمنح الإذن بمنتهي السهولة وفي حالات أخري تؤخر منح التصريح لشهور وربما لا تمنحه نهائياً.

وتعتبر الهيئات المانحة الفاعل الأساسي في قضية التمويل ويعود ذلك إلي اعتماد معظم الجمعيات الأهلية علي أحد هيئات التمويل الداخلية أو الخارجية في مراحل مختلفة سوء عند التأسيس أو عند انجاز أحد المشروعات الكبرى.وتمثل قضية التمويل الأجنبي أحد القضايا الهامة والشائكة في علاقة الجمعيات الأهلية بالدولة، فرغبة الدولة في السيطرة الكاملة علي الجمعيات الأهلية تقف حائلاً دون حصول عدد من الجمعيات علي التمويل المخصص لها، بما يقف عائقاً أمام تنفيذها لمشاريعها، كما هو الحال بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان، والجمعيات الأهلية القبطية، التي تتلقي أموال وتبرعات من الخارج.

وعادة ما يأتي التمويل في صورة برامج ومشاريع تضعها الجهات الممولة بالتعاون مع بعض العاملين في الجمعية، وعادة ما يتم هذا التعاون لتحديد احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه الجمعية، ولكن في أغلب الأحيان تجد الجمعيات نفسها مضطرة لتخطيط مشاريعها وفقاً للأجندة التي تطرحها الجهة

الممولة[1].

وأما فيما يتعلق بعلاقة الجمعيات الأهلية ببعضها فثمة دراسات عدة أكدت ضعف هذا النوع من العلاقات، والتي عادة ما تقتصر هذه العلاقات علي التعاون بين جمعيات عاملة في نفس المجال، وغالباً ما يأتي هذا التعاون بناءاً علي توصية الجهة الممولة لأحد المشاريع والتي تشترط تعاون الجمعيات الأهلية من خلال برامج التدريب والتأهيل المشترك، وهي في الغالب جمعيات تنمية المجتمع المحلي-العاملة في نفس المنطقة-وذلك توفيراً للجهد والمال.

وقبل التطرق للتجربة الميدانية التي أجرتها الباحثة لابد من وضع تصنيف للجمعيات الأهلية، ووفقاً للنشاط يمكن تصنيف الجمعيات الأهلية إلي نوعين هما:

أ- جمعيات الرعاية الاجتماعية، وتمثل ٧٤%من إجمالي عدد الجمعيات.

ب- جمعيات تنمية المجتمع المحلي، ونسبتها٢٦%.

وتعمل الجمعيات الأهلية في سبعة عشر مجالاً للعمل الاجتماعي، تحتل المساعدات الاجتماعية الصدارة بنسبة ٣١,٤% والخدمات الثقافية والعلمية والدينية ٢٩,٢%، أما تنمية المجتمع المحلي بنسبة ٣٢,٥%[2].

وأما من حيث التوزيع الجغرافي، فتأتي محافظة القاهرة في المركز الأول بين المحافظات بنسبة ٧,٦%، ثم محافظة الجيزة٦,٤%، تليها الإسكندرية ٥,٩%، فمحافظة المنيا ٥,٤%.

وللتعرف علي دور الجمعيات الأهلية في تكوين رأس المال الاجتماعي، لابد من وضع تصنيف لهذه الجمعيات. وإذ تم الأخذ بالتصنيف الذي قدمه كل من روبرت بوتنام وفوكوياما ، وفقاً لشكل رأس المال الاجتماعي الذي تنتجه تلك الجمعيات، يمكن تصنيفها إلي نوعين، هما:

١ - **جمعيات رابطة**: تتبني أهداف عامة، وتقوم بخدمة فئات عريضة من المجتمع، وتتنوع أنشطتها بين تقديم الخدمات الأساسية والتوعية والتثقيف،

---

(1) Human development report 2008,Op.Cit,pp75.

(2) Ibid, pp80.

وتبني قضية معينة، كمراكز حقوق الإنسان، وجمعيات المرأة[1].

٢ - **جمعيات خاصة**: تتبني هذه الجمعيات أهداف ترتبط بخدمة فئات بعينها، كجمعيات تنمية المجتمع المحلي، والتي تهدف إلي تحسين أوضاع أبناء منطقة معينة، أو الجمعيات التي يكونها أبناء الديانة الواحدة، كالجمعيات الخيرية الإسلامية والجمعيات القبطية والتي ترتبط في كثير من الأحيان بالمؤسسات الدينية ، وسوف تتناولهما الدراسة بالشرح المفصل في المبحث الثاني من هذا الفصل[2].

أولاً: الجمعيات الأهلية الدينية:نشأتها ودورها:

عرفت مصر منذ منتصف القرن الثامن عشر الشكل والمصممون عن الجمعيات الأهلية الدينية الموجودة الآن، فالأخيرة هي مجرد محاولة سواء من الجماعات الدينية محظورة النشاط لممارسة دوره بعيداً عن السياسة، أو أنها تمثل رداً من الأقلية الدينية(في حالة الأقباط)علي تغول النشاط الديني للجمعيات الخيرية الإسلامية.

وقد ظهرت الجمعيات الخيرية الإسلامية القائمة الآن وبدأت تمارس نشاطها منذ منتصف السبعينات مُستغلة السياسات التي اتبعها نظام السادات في ذلك الوقت، والتي سمحت للتيار الإسلامي بمجال أوسع للعمل العام ، ولكن مع استمرار عدم الاعتراف بحركة الأخوان المسلمين كحركة سياسية، وهو ما دفع الرئيس أنور السادات لاقتراح تنظيم نشاط الحركة تحت قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ كجمعية أهلية، الأمر الذي رفضته الحركة تماماً، واعتبرته مناورة من النظام

---

(١) **اعتمدت الباحثة هنا علي التصنيف الذي قدمه روبرت بوتنام للمنظمات الأهلية لمزيد من التفاصيل أنظر: الفصل الثاني ص٥٠.**

(٢) **يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ لظهور نوع جديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية التي زاد عددها من عشر منظمات عام ١٩٩٠ إلي ٤٠٠ منظمة خيرية، وهذه المنظمات ذات تواجد واسع في الشارع المصري، وهي غير مسجلة باعتبارها مؤسسات ذات كيان مادي خاص.**

لاحتوائها ، واستغلال ما تمتلكه من شعبية لصالحه.

وعلي الرغم من عودة النظام للتشدد ضد التيار الإسلامي في نهاية السبعينات إلا أن الجمعيات الأهلية الإسلامية كانت المستفيد الأول من هذه السياسات ، فقد زاد عددها بشكل ملحوظ منذ نهاية السبعينات[1].

وتتمتع الجمعيات الأهلية الإسلامية بعدة مزايا لا تتمتع بها غيرها من الجمعيات، نظراً لما تمتلكه من موارد مادية، وما لدي أعضائها من قدرات تنظيمية ومهارات إدارية وإمكانيات مالية عالية، فالجدير بالذكر أن هذه الجمعيات تتمتع بميزة نسبية عن غيرها، وهي قدرتها علي تلقي تمويل في صورة هبات وتبرعات دون الحصول علي إذن مسبق من وزارة الشئون الاجتماعية[2].

وتتميز تلك الجمعيات عن غيرها أيضا في قدرتها علي التعامل مع كافة فئات المجتمع، وليس فقط الفقراء، وإن كانت الأقدر علي التعامل معهم، ويرجع هذا إلي قوة تأثير الدين في جذب المواطن.

أما الجمعيات الأهلية القبطية فتمثل ما يقرب من ٩% فقط من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية، إلا أن بعض هذه الجمعيات تمثل تعد الأكثر نشاطاً و تأثيراً، ومن أهمها جمعية الصعيد للتربية والتنمية، والهيئة القبطية الإنجيلية. ولا تختلف تلك الجمعيات عن نظيرتها الإسلامية من حيث قدراتها التنظيمية، واستعانتها بعمالة علي مستوي عالي من التدريب والخبرة[3].

والجدير بالذكر أن الجمعيات الأهلية القبطية ظهرت في البداية كأحد الأدوات التي استخدمتها الكنيسة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين الأقباط، وهو الدور الذي لعبته الكنيسة القبطية من خلال جمع الصدقات والنذور من رواد الكنيسة، أو العشور(الزكاة)، أو حث الكنيسة أثرياء القبط علي تقديم الصداقات العينية أو النقدية إلي فقراء الأقباط مباشرة أو إلي الكنيسة التي تقوم بمهمة

---

(1) **Human development report in Egypt,Op.Cit,pp80.**

(2) **Ibid, pp. 81.**

(3) رفيق حبيب، الصراع الطبقي والاحتجاج الديني، مرجع سابق ذكره، ص١٤٠.

توزيع ذلك علي الفقراء من المترددين عليها.وشهد القرن التاسع عشر إنشاء أول جمعية خيرية قبطية وهي جمعية المساعي الخيرية-القبطية الأرثوذكسية- عام ١٨٨١.واقتصر دورها في البداية علي تقديم المساعدات للفقراء وتنظيم جمع المساعدات من أثرياء الأقباط، وتغير أسم الجمعية عام ١٩٠٨ إلي الجمعية الخيرية القبطية، ومن أهم إنجازات هذه الجمعية إنشاءها للمستشفي القبطي الذي فتح بابه للمسلم والمسيحي علي السواء[١].

وعلي الرغم من أهمية الدور التنموي الذي تلعبه عدد من الجمعيات الأهلية القبطية إلا أنها تواجه مشاكل عدة بعضها يتعلق بالدولة، ومؤسساتها والبعض الآخر مع الكنيسة فالدولة، تتعامل مع الجمعيات القبطية باعتبارها جزء من المؤامرة التي تدبرها الجاليات القبطية في الخارج، وذلك نظراً للعلاقة القوية التي تربط بعض تلك الجمعيات بأقباط المهجر، كما أنها تتعامل مع جهات أجنبية كثيرة ولديها اتصالات ومهارات في الحصول علي تمويل من الخارج، وهو ما يجعلها تحت المنظار الأمني طوال الوقت. ومن ناحية أخري يؤثر الاتجاه العلماني الذي تبناه معظم هذه الجمعيات، والذي يتضح من تعاونها مع عدد من الجمعيات الأهلية الإسلامية، وتقديم خدمتها للمسلمين، والأقباط علي حد سوء علي علاقة تلك الجمعيات بالكنيسة.

وإذا تم النظر إلي هذه الجمعيات ودورها في زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي علي اعتبار أنها تعمل بالأساس بناءاً علي ما تمتلكه من رصيد الثقة بين أبناء الديانة الواحدة، يلاحظ أنها قامت بدور فيما يتعلق بحل المشكلات الوقتية لبعض الفئات كمشكلات التعليم والسكن وإيجاد فرص عمل، إلا أنها لم تسهم في تحويل ما تمتلكه من ثقة إلي طاقة إيجابية يمكن أن يستفيد منها المجتمع ككل، ليس فقط أبناء ديانة محددة، أو أبناء حي بعينه .

ثانياً: الجمعيات الدفاعية:

بدأ ظهورها في أواخر الثمانيات من القرن الماضي، ولم تأتي بمبادرة

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٢.

من الدولة لتحسين وضع الحقوق والحريات المدنية، وإنما جاءت نتيجة ضغوط خارجية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وبالنسبة للجمعيات الدفاعية، التي تأتي علي رأسها جمعيات حقوق الإنسان (بما لها من وضع خاص، إذ يتم تأسيسها كشركات مدنية خاصة)، فيعمل هذا النوع من الجمعيات في مجالات عدة كحماية البيئة وحقوق المرأة وغيرها، تسعي تلك الجمعيات لخدمة قضايا عامة، فهي لا تقدم خدمات ولا تسهم في حل مشكلات اجتماعية واقتصادية، ولكنها تسعي من خلال إثارة قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية إلي تغيير وعي المواطنين تجاه حقوقهم، ومشاكل مجتمعهم.

وتواجه تلك الجمعيات عدة مشاكل في عملها أولها يتعلق بطبيعة تكوينها، فمن أهم الانتقادات التي توجه إليها هي طابعها النخبوي وبعدها حقيقة المجتمع وهمومه، فهي فالأغلب تضم نشطاء، ومثقفون من النخبة التي تفتقد للمصداقية لدي المواطن العادي، أما المشكلة الثانية فتتعلق بالتمويل إذ تحصل هذه الجمعيات علي مواردها من الخارج ومن جهات أجنبية، بما يجعلها في نظر الدولة و قسم كبير من الرأي العام مجرد أبراج عاجية لمجموعة من المثقفين، وأبناء الطبقة العليا من المجتمع، هذا بالإضافة للمشاكل التي تواجهها مع الجهات الأمنية، والتي أدت في بعض الأحيان إلي إغلاق مقرات بعض الجمعيات[1].

ويلاحظ خلال الثلاث سنوات الماضية حدوث تطور إيجابي في اتجاه تعامل المجتمع مع الجمعيات الدفاعية بكافة صورها وخاصة جمعيات حقوق الإنسان، نتيجة لتطور الأحداث السياسية في مصر بشكل كبير، وهو ما جعلها أحد الأطراف المؤثرة في التحولات التي يشهدها المجتمع.

تعمل هذه المنظمات في عدد من النشاطات علي رأسها:

مجال حقوق الإنسان: تم تسجيل بعضها في إطار قانون سنة ٢٠٠٢، ويتم تسجيل بعضها الأخر كشركات غير هادفة للربح، وتعمل في ثلاث قضايا

---

(1) **Human development report,Op.Cit,pp82.**

رئيسية١- الرقابة والرصد لحالات انتهاك حقوق الإنسان.٢- تقرير ثقافة حقوق الإنسان.٣- تقديم المساعدة القانونية المباشرة للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان.

مجال حماية المستهلك:يشير تقرير الإتحاد العام للجمعيات الأهلية أن عدد هذه المنظمات يصل إلي ٦٧١، وتوجه نشاطها بالأساس للمتضررين من ارتفاع الأسعار، والغش التجاري وغيرها[١].

مجال حماية البيئة: يشير نفس التقرير إلي أن عدد هذه المنظمات يصل إلي ٤٤١٦ جمعية، وتعمل في عدد من المجالات المرتبطة بقضايا البيئة والسكان والتنمية.

مجال مناصرة المرأة: تمثل منظمات الدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بها من خلال التأثير في عملية صنع القرار، وهي نوعان منظمات نسائية صرف تقتصر عضويتها علي النساء أو منظمات تستهدف النساء، وتحسين أحوالهم المعيشية من خلال آليات ثقافية، اجتماعية وسياسية[٢].

وتعاني هذه التنظيمات من مشكلات عدة أهمها فقدانها المصداقية سوء علي المستوي الشعبي أو المستوي الرسمي، فهي علي المستوي الشعبي لا تملك حضوراً لدي رجل الشارع ، وذلك لطبيعتها النخبوية، وعلي المستوي الرسمي تتعامل معها الدولة باعتبارها مراكز للتجسس علي الشئون الداخلية، خاصة منظمات حقوق الإنسان.

وخلال الثلاث سنوات الماضية بدأت المنظمات الدفاعية بشكل عام، ومنظمات حقوق الإنسان علي وجه الخصوص في التواجد المكثف في الشارع المصري، ويعود ذلك إلي تغير الأوضاع السياسية بشكل متسارع، وظهور حركات اجتماعية وقوي معارضة جديدة علي الساحة-كما سيرد لاحقاً-بما

---

(١) **Ibid,pp84.**

(٢) **نجاد البرعي وأخرون، علي مقربة من الحافة، مرجع سبق ذكره ص١٣٤٥.**

حفزها علي تغيير استراتيجيات عملها نحو مزيد من الاندماج مع المجتمع[1].

وقد ظهر دور المنظمات لدفاعية في عدد من القضايا الهامة منها قانون الجمعيات الأهلية، وقانون الأحوال الشخصية الجديد، وكان أخرها مراقبة انتخابات عام ٢٠٠٥، وعلي الرغم أنها لم تكن المرة الأولي التي تُراقب فيها منظمات حقوق الإنسان الانتخابات، فالجدير بالذكر أنها لعبت هذا الدور في انتخابات عامي ١٩٩٥و٢٠٠٠. ولكن ما مَيز هذه المرة أنها جاءت في وقت يموج فيه الشارع المصري بعدة تحولات، في ظل محاولات النظام فرض أوضاع سياسية جديدة، كما أنها مثلت نقطة تحول في أجندة المؤسسات الحقوقية، في اتجاه القيام بأدوار غير تقليدية، وتجسدت مشاركة مراكز وجمعيات حقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات، وإقامة المراصد، وإعداد تقارير متابعة العملية الانتخابية، ولكن يري بعض المحللين أن هذا التغيير يرجع لرغبة تلك الجمعيات في إبراز الدور المجتمعي في عملية الإصلاح السياسي من ناحية، والتجاوب من ناحية أخري مع المتغيرات الدولية الدافعة لدور المجتمع المدني، إلا أن هذا التطور لم يترجم في صورة تطوير لهيكل وبيئة التفاعل بين تلك الجمعيات ومؤسسات الدولة، وبينها وبين المجتمع.

ويلاحظ أن الجمعيات الدفاعية بشكل عام ومنظمات حقوق الإنسان بصفة خاصة، عجزت عن تكوين رصيد من الثقة فيما بينها، وبين المجتمع، فطوال أكثر من عشرين عاماً لم تستطع هذه المنظمات أن تخاطب الشارع وأن تعبر عن همومه، وهذا لطبيعتها النخبوية، ولتركيزها –في معظم الأحيان- علي مخاطبة رجال السياسة داخلياً وخارجياً، إلا أنها بدأت مؤخراً إدراج فئات مختلفة من المجتمع ضمن برامجها للدفاع عن حقوق الإنسان، ويعد النشاط الحقوقي المهتم بقضايا فئات بعينها، كالاهتمام بقضايا المرأة، أكثرها نشاطاً.

---

(1) المرجع السابق، ص١٣٥٥.

التجربة الميدانية:

أكدت الأدبيات النظرية بمختلف اتجاهاتها أهمية الروابط الاجتماعية بكافة صورها في تكوين رأس المال الاجتماعي، واختلفت حول طبيعة رأس المال الاجتماعي الذي ينتج عن هذه الروابط، فافترض بعضها أن هذه المخرجات جميعها سلبية، وافترض البعض الآخر أن هذه المخرجات إيجابية وذات فائدة كبيرة للمجتمع، وجاء فريق ثالث ليؤكد أن أهمية ما تنتجه أي جماعة من رأس مال اجتماعي تتحدد من خلال ما يؤديه من وظائف، بغض النظر عن حقيقة تأثيره علي المجتمع.

ولمعرفة حقيقة الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في تكوين رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، سوف تحاول الدراسة من خلال التجربة الميدانية اختبار الآتي:

أولاً: البيئة الداخلية للجمعية:

من حيث مدي وجود رأس مال اجتماعي داخل الجمعية نفسها، ويتم التعرف عليه من خلال:

- طبيعة العلاقة بين العاملين في الجمعية وبعضهم.
- معرفة نسبة العاملين إلي المتطوعين داخل الجمعية.
- آليات فض المنازعات داخل الجمعية.
- آليات اتخاذ القرار، وطرق تنفيذه.
- طبيعة علاقة العاملين بالجمعية.

ثانياً: البيئة الخارجية:

وفي هذا الجزء تسعي الدراسة معرفة ما إذا كانت الجمعية تساهم في تكوين رأس مال اجتماعي بين أفراد المجتمع، أم أنها تستغل فقط الرصيد المتاح منه، وذلك علي النحو التالي:

أ- طبيعة علاقة الجمعية بالمجتمع المستفيد من أنشطتها .

ب- طبيعة البرامج التي تطبقها الجمعيات وعلاقتها باحتياجات المجتمع الذي تعمل في إطاره.
ج- علاقة الجمعية بالجمعيات الأخرى العاملة في نفس المنطقة.
د- علاقة الجمعية بالجهات والهيئات الحكومية، وشكل هذه العلاقة سواء كانت تعاوناً أو صراعاً.
هـ- علاقة الجمعية بهيئات التمويل.

ولتغطية كافة المحاور السابقة اعتمدت الباحثة علي أسلوب دراسة الحالة، وهو أحد أهم أساليب التحليل الكيفي، التي تمكن الباحث من التعرف علي كافة أبعاد الظاهرة محل الدراسة. واستعانت به الباحثة لمؤامته لطبيعة الظاهرة محل الدراسة، فكما سبقت الإشارة ثمة صعوبة بالغة في دراسة رأس المال الاجتماعي كمياً.

وقد استعانت الباحثة بعدد من الأدوات البحثية في جمع البيانات وهي:

- **أداة الملاحظة البسيطة**:حيث استخدمت الباحثة هذه الأداة للتعرف علي البيئة التي تعمل بها الجمعيات الأهلية، والتي يصعب الاستدلال عليها من واقع الأوراق الخاصة بالجمعية.كما لجأت إليها أيضاً للتعرف علي أوضاع المجتمعات التي تعمل بها الجمعيات، خاصة في حالة الجمعيات الدينية.
- **أداة الملاحظة بالمشاركة**:استخدمتها الباحثة من خلال حضور بعض الأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات، لمعرفة درجة التفاعل بين العاملين والمستفيدين، ومدي وعي المستفيدين بطبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية، وذلك من خلال الحديث مع بعضهم.
- **أداة المقابلة المتعمقة**:قامت الباحثة بتصميم دليل مقابلة للعاملين في الجمعيات محل البحث، وتم تحكيم هذا الدليل من قبل المختصين في مجال الدراسة، كما تم اختباره علي ثلاث جمعيات أخري قبل البدء في تطبيقه.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي اختيار حالات بعينها، وذلك بالرجوع للمتخصصين في العمل الأهلي، وقد لجأت الباحثة لهذا الأسلوب لصعوبة دراسة عدد كبير من الجمعيات الأهلية. وفيما يتعلق بالجمعيات الدينية كان التفكير في البداية في اختيار جمعيتين من الجمعيات الدينية الكبرى، ولكن بالرجوع لبعض العاملين في العمل الأهلي، اتضح صعوبة دراسة جمعيات دينية مركزية، وذلك لتشعب أنشطتها، وكثرة فروعها، ولعدم تعاون العاملين بها بالشكل الكافي الأمر الذي يرجع إما لشك في هوية الباحث، أو لعدم الاهتمام. ولاحظت الباحثة أنه كلما زاد مستوي التعليم والوعي لدي القائمين علي العمل في الجمعيات كلما قلت رغبتهم في التعاون، وزادت صعوبة الحصول علي معلومات حقيقية حول الجمعية فعادة ما يقوم القائمون علي العمل في الجمعية برسم صورة غير حقيقة عن العمل داخل الجمعية ، بما يصعب معه معرفة تأثيرها الحقيقي علي المجتمع الذي تعمل فيه. صادفت الباحثة خلال بحثها عن الحالات عدم تعاون من العاملين في بعض الجمعيات، لذا اقتصر اختيار الجمعية المركزية علي الجمعية ذات التوجه العلماني، أما الجمعيات الدينية فتم اختيار جمعيتين يعملان في أحد المناطق العشوائية، واعتمدت الباحثة في اختيار الجمعيتين علي خبرة الجهة الممولة لمعظم أنشطة الجمعيات الأهلية في منطقة العزبة، وهي الهيئة القبطية الإنجيلية.

ويعود اختيار جمعيات عاملة في أحد المناطق العشوائية لعدة اعتبارات، كالتالي:

١- امتلاك المناطق العشوائية لشبكات قوية من العلاقات والروابط غير الرسمية، التي تحكم سلوك الأفراد تجاه بعضهم وتجاه المجتمع المحيط، ويعتمد قاطنو المناطق العشوائية علي هذه الشبكات في إدارة كافة جوانب حياتهم.

٢- تأثير الدين كأحد الروابط الأساسية في تحديد هوية الفرد يكون واضح جداً في المناطق الفقيرة والعشوائية تحديداً .

٣- غياب أو انعدام الدور الحكومي في هذه المناطق، والذي أدي لاعتماد هـذه المناطق علي الجهود الذاتية والمساعدات من الجمعيات الأهلية.

وتتعدد الجمعيات الأهلية العاملة في المناطق العشـوائية، ويعـود هـذا التنوع للاحتياج الشديد لدي أهالي المناطق العشوائية للعديد من الخدمات.ويمكن تصنيف الجمعيات العاملة في هذه المناطق إلي فئتين:

أ- **جمعيات تهتم بفئات مهنية معينة**:كجمعيات مساعدة الزبـالين، وجمعيـات الحرفيين وغيرها.

ب- **جمعيات تقوم علي أساس الانتماء الجغرافي**:وهي الجمعيات التـي تعنـي بتقديم الخدمات لأبناء محافظة واحدة أو عائلة واحدة.ويلاحظ أن اغلب هـذه الجمعيات تخدم أبناء الوجه القبلي.

- **المؤسسات الدينية**: ثمة نفوذ واسع للمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية ، وتقوم هذه الجمعيات بتقديم خدمات كثيرة فـي المنـاطق العشـوائية سـواء الخدمات التقليدية مثل المساعدة في دفن الموتي، و الخدمات التي ترتبط برفع الوعي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كمراكز الرعاية الصحية، وفصول محو الأمية وغيرها[١].

أما الجمعية الأهلية ذات التوجه العلماني وهي جمعية التنميـة الصـحية والبيئية بمصر الجديدة، فقد اختارتها الباحثة باعتبارها أحد الجمعيات المركزيـة الكبرى في مصر، والتي تركز علي قضايا البيئة والصحة العامة-وهـي أحـد الأنشطة التي لا تتوافر حولها دراسات كثيرة-كما أنها جمعية تتسـم بالحياديـة والموضوعية في أدائها لأنشطتها- كما سيرد لاحقاً، واعتمـدت الباحثـة فـي الوصول لهذه الجمعية علي العلاقات الشخصية، بأحد العاملين في الجمعية.

---

(١) **نيفين أسامة الحسيني، "آليات المشاركة السياسية غير الرسمية في المناطق العشوائية:دراسة حالة لحي منشأة ناصر"، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص١٠٢-١٠٣.**

أولا: جمعية التنمية الصحية والبيئية بمصر الجديدة:

تأسست هذه الجمعية كمنظمة غير حكومية، بموجب قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وتم تأسيسها عام ١٩٨٧وتتعامل هذه الجمعية مع قضايا الصحة في مصر باعتبار الصحة أحد الحقوق الأساسية للمواطن، وتسعي الجمعية إلي تطبيق سياسات صحية وبيئية شاملة تهتم بالفئات الأقل حظاً في المجتمع من الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.

ولكي تستطيع الجمعية تحقيق هذه الأهداف قامت بالتعاون مع عدد من الجمعيات الأهلية الصغيرة في عدد من المحافظات، حتى تستطيع الوصول لأكثر الفئات احتياجاً للمساعدة، وهي لا تقدم مساعدات مالية للجمعيات الأهلية وإنما تقوم بتدريب قيادات وكوادر تلك الجمعيات علي كيفية التعامل مع مشكلات المجتمع الذي تعمل فيه، كما تلعب دوراً محورياً في الربط بين هذه الجمعيات، ومؤسسات التمويل سواء المحلية أو الدولية.

وتعمل الجمعية في عدد من المشاريع التنموية التي تتعلق برفع قدرات الفئات الأقل حظاً في المجتمع كالمعاقين، ولا يقتصر دورها علي البعد التثقيفي والتنموي، وإنما يمتد ليشمل قضايا بيئية وصحية تتعلق بمشكلات التمييز والتفاوت الاجتماعي، ومنها قضية عمال المحاجر والأوضاع الصحية السيئة التي يواجهها العمال، كما تلعب الجمعية دوراً محورياً في تنظيم حملة ضد قانون التأمين الصحي الجديد، والارتفاع المستمر في أسعار الدواء، كما كان للجمعية دور في حملة منظمات المجتمع المدني ضد قانون ١٥٣ لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية.

وتقوم الجمعية بإصدار عدد من النشرات والكتب التي تركزت جميعها حول قضايا بيئية وصحية.

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للجمعية فيبلغ عدد أعضائها ١٠٠ عضو وجميعهم من حملة المؤهلات العليا، وينتمي معظمهم للنخبة المثقفة، وقد أرجع أحد المبحوثين العاملين في الجمعية هذا الأمر لطبيعة نشاط الجمعية الذي يتطلب

وعياً ودراية ببعض القضايا الفنية المرتبطة بالصحة والبيئة، وحقوق الإنسان. وتجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة سنوياً، وبسؤال أحد العاملين في الجمعية عما إذا كانت تجتمع الجمعية في أوقات أخري، جاءت الإجابة بالنفي لأن القانون ينص علي عقد الاجتماع مرة واحدة في العام، وإن مجلس الإدارة هو المسئول الفعلي عن إدارة الجمعية، وهو يجتمع مرة واحدة في الشهر، وفي بعض حالات الطوارئ يجتمع أعضاء مجلس الإدارة. وبالسؤال عن ماهية حالة الطوارئ، أتضح أن المقصود هو القبول بمشروع جديد أو مناقشة التقارير المالية التي تقدمها الجمعية لوزارة التضامن الاجتماعي، وفي بعض الحالات قد يتم تأجيل اجتماع مجلس الإدارة ، خاصة في فترات الإجازات الرسمية والعطلات الصيفية.

ويتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء خمسة من الرجال وسيدتين، ويتجاوز أعمارهم الخمسين عاما، وقد تم حل مجلس الإدارة مرتين قبل ذلك وكان ذلك في حالات توفيق الأوضاع مع قانون الجمعيات الأهلية. ويتم اختيار رئيس الجمعية من بين أعضاء مجلس الإدارة، وتم تغييره ثلاث مرات وكان في الثلاث مرات طبيباً ويعود ذلك إلي طبيعة نشاط الجمعية والتي تتطلب وجود شخص متخصص وعلي دراية بالجوانب الفنية للقضايا التي تتبناها ، وذلك حتى تكتسب الجمعية مصداقية سواء أمام الجمعيات المستفيدة من أنشطتها أو الهيئات الدولية والإقليمية، أو الهيئات الحكومية التي تتعاون معها الجمعية.

والملاحظ هنا وجود قصور في تدوير القيادة فعلي الرغم من استمرار الجمعية لأكثر من عشرين عاماً إلا أن قياداتها لم تتغير سوي ثلاث مرات فقط . وعلي الرغم من أن الجمعية تستعين بعدد كبير من الفنيين والباحثين إلا أن رئيس الجمعية يلعب دوراً محورياً كواجهة للجمعية أمام المجتمع.

وفيما يتعلق بإدارة شئون الجمعية اليومية يقوم المدير التنفيذي بهذا، مع عدد من الموظفين، وهم سبعة عشر موظفاً ولا يوجد بين العاملين أي متطوع، وتستعين الجمعية بعدد من المتخصصين في بعض المشاريع كما تستعين بعدد من حديثي التخرج في مشاريع التوثيق وإجراء البحوث الميدانية، ومن بين

الموظفين خمسة سيدات تتراوح وظائفهم بين إدارة الجمعية، والقيام بأعمال النظافة، ولا يتجاوز عمر أي من العاملين خمسين عام، كما لا يقل عن ٢٢ عاماً.

وبسؤال بعض العاملين بالجمعية عما إذا كان ينتمي لعضوية أي جمعية أهلية أو يقومون بأي نشاط مدني أو اجتماعي أجاب جميعهم باستثناء شخص واحد –المدير التنفيذي- أنهم لا يمتلكون عضوية في أي تنظيم مدني، ولا يقوموا بأي أنشطة تطوعية.وتتحدد وظائفهم وفقً للمؤهل الدراسي.

وبسؤال أحد العاملين في الجمعية عن طبيعة مشاركتهم في أنشطة الجمعية أكد أن مشاركتهم في أنشطة الجمعية لا تتجاوز المهام الموكلة له في حدود وظيفتهم.

وعند سؤال العاملين عن ما إذا كانوا يحضروا اجتماعات مجلس الإدارة، أو اجتماعات الجمعية العمومية اتضح أن المدير التنفيذي والسكرتير التنفيذي فقط هما من يقومان بحضور هذه الاجتماعات وفي بعض الحالات يقوم المسئول القانوني والمالي بالحضور في حالات مناقشة الميزانية أو قبول مشروع جديد.

وحاولت الباحثة الحصول علي بيانات تفصيلية حول أنشطة الجمعية منذ بداية عملها إلا أن جميع العاملين كانوا من حديثي التعيين، لذا لم تستطع الحصول علي بيانات إلا عن الأنشطة منذ عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧، وهي أربعة مشاريع أساسية لم تزد مدة أي منهما عن ستة أشهر وجميعها في مجال التوعية والتثقيف البيئي، باستثناء مشروع كبير تجريه الجمعية مع المجلس القومي للأمومة والطفولة، ومدته ثلاث سنوات.

ويتميز الهيكل الإداري بتراتب هرمي من أعلي إلي أسفل، ويتضح هذا من طريقة إدارة مشكلات الجمعية الداخلية، إذ يتم التعامل مع المدير التنفيذي الذي قد ينقل الأمر إلي مجلس الإدارة، ولا يتواجد أعضاء مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية باستمرار، حيث يتولي إدارة الجمعية المدير التنفيذي.

وترتبط الجمعية بعلاقات قوية مع غيرها من الجمعيات خاصة الجمعيات المستفيدة من نشاط الجمعية، تتمثل هذه العلاقات في تقديم الاستشارات الفنية المرتبطة بأنشطة تلك الجمعيات كم أن بعض أعضاء مجلس الإدارة هم أيضا أعضاء في هذه الجمعيات، كما تمتلك الجمعية عضوية في عدد من التنظيمات غير الحكومية الدولية والعربية ومنها ائتلاف جمعيات وثيقة بكين، والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، وإن لم يكن ثمة تعاون يذكر بين الجمعية وجمعيات مركزية كبري في إطار أحد المشاريع التنموية الكبرى، تتم مع هيئات حكومية وغير حكومية محلية ودولية.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع الدولة فللجمعية علاقة قوية بوزارتي الصحة وشئون البيئة، إذ تقوم الجمعية بدور استشاري، خاصة فيما يتعلق بمشاريع محددة خاصة بحماية البيئة والصحة العامة، وتقتصر علاقة الجمعية بوزارة الشئون الاجتماعية علي تقديم تقارير حول الميزانية، وتتسم العلاقة بالوزارة بالتوتر نتيجة قيام الجمعية بالاشتراك في حملة الجمعيات لتغيير القانون ٣٢، بما أدي إلي تعسف الوزارة في قبول المنح المقدمة من الهيئات الدولية والمحلية، وأدي هذا إلي إلغاء عدد من المشاريع التي كان من المقرر تنفيذها.

وقد قامت الباحثة بحضور أحد الندوات التي نظمتها الجمعية في العام الماضي كان موضوعها عن القوانين حماية البيئة، ونظمتها مع أحد المراكز البحثية، وعلي الرغم من أن المستهدفين من ها النشاط هم في الأساس من صانعي القرار، وأعضاء الجمعيات الأهلية، إلا أن نسبة الحضور من هؤلاء كانت ضئيلة جداً، واقتصر الحضور علي عدد من العاملين في المراكز البحثية، وبعض المهتمين بقضية حماية البيئة.

وفيما يتعلق بقضية التمويل تعتمد الجمعية علي بنسبة ٧٥% علي التمويل الخارجي في صورة مشاريع بحثية، بالإضافة إلي اشتراكات الأعضاء، والتي لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل نشاط الجمعية.

وبسؤال أحد العاملين عن حجم الاشتراكات التي يقدمها الأعضاء لم يقدم إجابة واضحة وأشار فقط إلي أنها بضع جنيهات.

الجمعيات الدينية:

قامت الباحثة بدراسة الجمعيات الأهلية الدينية، في منطقة عزبة خير الله وهي أحد المناطق العشوائية بمنطقة مصر القديمة، ويسكانها ما يقرب من ١٠٠ ألف نسمة، تأسست منذ ١٩٨٤، وهي ذات أغلبية مسلمة ويسكنها أقلية من الأقباط ويعمل بالمنطقة ١٨ جمعية أهلية، جاء تأسيس معظم هذه الجمعيات بمبادرة من المجتمع المحلي، وكانت في بدايتها جمعيات للمساعدة الذاتية، لا تمتلك أي صفة رسمية.

وتتشابه منطقة عزبة خير الله مع المناطق العشوائية الأخرى في المجتمع المصري، فجميع سكانها من النازحين من الأقاليم الريفية شمالاً وجنوباً، وربما يرجع ذلك لقربها من الأماكن المقدسة، حيث تقع في منطقة أعلي مجمع الأديان بحي الفسطاط، .

جمعية الزهرة النيرة القبطية للتنمية:

تأسست الجمعية عام ١٩٩٣، وكانت في بداية عملها مركزاً لمساعدة أهلي المنطقة من الأقباط، وعمل بها عدد من الخدام والخادمات، بقيادة القمص بولا ناشد، وفي عام ٢٠٠٠ تم إشهارها كجمعية أهلية لتنمية المجتمع المحلي.

كانت الجمعية مرفوضة في بداية نشاطها من أهالي المنطقة، باعتبارها جمعية تخدم الأقلية القبطية داخل مجتمع مسلم. ولكن بالتدريج بدأت الجمعية تحظي بتأييد أهالي المنطقة بعد أن شملت خدماتها المسلمين أيضاً.

وعلي الرغم من بداية الجمعية كجمعية تطوعية، للمساعدة الذاتية، إلا أنها ليس من بين العاملين فيها أي متطوع فمن بين ١٢ موظف لا يوجد متطوع واحد، إذ يعمل كافة الموظفين وفقاً لنظام المكافأة الشهرية، وأغلبية العاملين في الجمعية من النساء فمن بين ١٢ موظف يوجد ثلاثة فقط من الرجال.ويرجع ذلك لطبيعة الأنشطة التي تمارسها الجمعية، وهي بالأساس أنشطة خدمية كفصول محو الأمية وأندية الطفل، والمركز الطبي وتتفاوت مستويات تعليم العاملين في الجمعية حسب الوظيفة التي يقوم بها كل منهم.

وتعتمد الجمعية في عملها علي ما تمتلكه من علاقات وروابط داخل المنطقة، إذ يشارك أهالي المنطقة في بعض النشاطات التي تقوم بها الجمعية وذلك عن طريق الإعلان عن هذه الأنشطة وتشجيع الآخرين علي المشاركة فيها أو من خلال التبرعات التي تصل للجمعية من أهالي المنطقة عن طريق الكنيسة. وعلي الرغم من أن الجمعية سابقة في نشأتها علي بناء الكنيسة إلا أنها تعتمد بشكل أساسي علي الكنيسة في القيام بدورها من خلال الإعلان عن الأنشطة داخل الكنيسة، جمع التبرعات، الوصول للفئات المستهدفة من البرامج التي تقدمها الجمعية.

ولا تقتصر علاقة الجمعية بالكنيسة علي ذلك، إذ قامت الجمعية قبل إنشاء الكنيسة بعمل الاجتماعات الشهرية للأقباط القاطنين بالمنطقة، وكانت الاجتماعات للنصح والإرشاد وللمساهمة في حل مشكلات سكان المنطقة من الأقباط.

وتتعدد الأنشطة التي تقوم بها الجمعية بين مركز طبي وفصول لمحو الأمية، وتنظيم قافلة طبية. وبعض الخدمات التي تقدمها الجمعية تقتصر علي الأقباط فقط كحضانة الأطفال التي يتعلم فيها الأطفال من سن ثلاث إلي ست سنوات تعاليم وأخلاقيات الدين المسيحي، وعلي عكس ما ذكره العاملون في الجمعية لاحظت الباحثة من خلال حضور نشاط محو الأمية، وبمتابعة نشاط حضانة الأطفال أن كافة المترددين علي الجمعية من الأقباط، وبسؤال بعض المترددين علي الجمعية عن كيفية الحصول علي خدمات الجمعية أكد معظمهم أنهم تعرفوا علي أنشطة الجمعية عن طريق الكنيسة، ولاحظت الباحثة أن الكنيسة تلعب دور الوسيط بين الجمعية والأقباط الموجودين، ويعود ذلك إلي الدور القوي الذي تلعبه الكنيسة داخل المجتمع القبطي والذي يتخطي الدور التقليدي للمؤسسة الدينية ليشمل أنشطة وخدمات اجتماعية تحقق الاكتفاء الذاتي للأقباط .

وتعتمد الجمعية علي خدام الكنيسة في بعض المشاريع اعتماداً كلياً كمشروع القروض متناهية الصغر، إذ تقوم الكنيسة بالتحري عن الحالات التي

تحتاج للمساعدة، لأنها الجهة الوحيدة التي يمكن الوثوق بها، من جانب المستفيدين ومن جانب العاملين في الجمعية.

ويبلغ عدد أعضاء مجلس إدارة الجمعية ١٥ عضو ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر، ورئيس مجلس الإدارة قبطي تم تغييره مرة واحدة بوفاة السابق عليه، ويلاحظ انتقال رئاسة الجمعية من قيادة دينية إلي قيادة مدنية بعد أن أخذت الجمعية شكلاً رسمياً ويعود ذلك إلي رغبة الجمعية في زيادة درجة التواصل مع المجتمع المحلي ذو الأغلبية المسلمة .

وفيما يتعلق بعلاقتها بالجمعيات الأخرى تتعاون الجمعية مع عدد من الجمعيات الأخرى مسلمة ومسيحية، ولكن هذا التعاون لا يتم بمبادرة منفردة من الجمعية أو من الجمعيات الأخرى، ويقتصر هذا التعاون علي مشروعي التدريب التحويلي ومشروع محو الأمية، ويعتبر مشروع التدريب التحويلي من أهم المشروعات التي قامت الجمعية بتنفيذها، وكان أطولها مدة إذ استمر سنتين وضم أكثر من ٢٠٠ مستفيد من شباب المنطقة، ولا يأتي تعاون الجمعية مع أية جمعية أخري بمبادرة منها وإنما بمبادرة من الجهة التي تقوم بتمويل المشروعات الموجودة في المنطقة، إذ تقوم بدور الوسيط بين الجمعيات العاملة في المنطقة، حتى تتلافى إهدار الوقت والجهد.

وتتعاون الجمعية مع بعض الهيئات الحكومية ، ويأخذ هذا التعاون صورة الإشراف، ومنها إشراف وزارة التربية والتعليم علي فصل محو الأمية، والتعاون مع الجمعية في ترميم عدد من المدارس الموجودة في المنطقة، وإيفاد طبيب من وزارة الصحة للعمل في المركز الطبي والقافلة الطبية، كما تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بمراقبة الأوضاع المالية للجمعية، من خلال التقارير التي تقدمها الجمعية للوزارة.

ولا تتعاون الجمعية مع أي جهة تمويل باستثناء الهيئة القبطية الإنجيلية، بالإضافة إلي اشتراكات الأعضاء، وتبرعات بعض أهالي المنطقة، خاصة التبرعات التي تحصل عليها عن طريق الكنيسة.

جمعية الرضا لتنمية المجتمع المحلي:

تأسست هذه الجمعية في البداية كجمعية غير رسمية للمساعدة الذاتية داخل منطقة عزبة خير الله، في بداية الثمانينات، وفي عام ١٩٨٥ تم إشهارها كجمعية تنمية مجتمع محلي وتحددت مجالات نشاطها في التنمية الشاملة لأهالي المنطقة، واستمرت الجمعية في العمل لمدة عشر سنوات، حتى تم إزالة مقر الجمعية عام ١٩٩٥، ثم عاودت نشاطها عام ٢٠٠١.

يبلغ عدد أعضائها ٧٣ عضو، جميعهم من أهالي المنطقة ومن صغار الملاك وبعض صغار موظفي الدولة، جميعهم من أهالي المنطقة، عدد أعضاء مجلس الإدارة ٩ أعضاء، أغلبهم من الرجال وهو الجهة المختصة باتخاذ القرارات الهامة ويجتمع في حالات الطوارئ كطرح مشروع جديد، وضع تقارير ميزانية الجمعية ، وللجمعية ثلاث فروع داخل العزبة يختص كل فرع من الفروع بأحد الأنشطة التي تؤديها الجمعية، أحد الفروع مختص بمحو الأمية، والأخر خاص بمركز طبي .

ويصل عدد الموظفين العاملين في الجمعية إلي ٢٢ موظف أغلبيتهم من الشباب، ويصل عدد المتطوعين إلي خمسين متطوع معظمه من خريجي الجامعات، وأصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة، وأغلبهم من أهالي المنطقة.

وتحدد الوظائف في الجمعية وفقاً للمؤهل الدراسي ، وهناك وظائف مؤقتة ترتبط بمشاريع محددة، وبالنسبة لطرق إدارة الصراعات والمشاكل داخل الجمعية ، تعتمد الجمعية علي اللجان المشرفة علي المشروعات .

وقد تغيرت قيادة الجمعية مرتين نتيجة لوفاة رئيس الجمعية، وهو في الحالتين أمام المسجد الذي تتبعه الجمعية.

وتقوم الجمعية بكافة الأنشطة المرتبطة بالتنمية الشاملة -وفقاً لرؤية العاملين -ولكنها في حقيقة الأمر تقوم فقط بتقديم الخدمات والمساعدات لأهالي المنطقة ، وتعتمد الجمعية في الوصول للفئات المستهدفة علي الروابط والصلات التي تجمع بين أهالي المنطقة والعاملين بها ، خاصة أن كافة العاملين من أبناء

المنطقة، وهم بالتالي أكثر درايةً بمن يحتاج للمساعدة، وعلي الرغم من ذلك لا توجد علاقات مباشرة بين العاملين في الجمعية والمستفيدين من الأنشطة، فأثناء حضور الباحثة لأحد فصول محو الأمية –وهي أحد الأنشطة الأساسية للجمعية- قامت بسؤال المستفيدين عن طبيعة معرفتهم بالعاملين في الجمعية أكد معظمهم أنهم لا يتعاملون إلا مع المدرس المسئول عن الفصل-وهو ليس من العاملين في الجمعية أو أعضائها-كما لم يسبق لأي منهم حضور أي من الاجتماعات أو الندوات أو أي نوع أخر من أنشطة الجمعية وبسؤالهم عن الطريقة التي انضموا بها لفصل محو الأمية، أكدت أحد المستفيدات أن أحد أقارب زوجها هي من أرشدتها عن هذا النشاط، إذ يعمل أحد أبنائها في الجمعية.

ولا تقوم الجمعية بتحديد أجندتها وبرامجها وفقاً لاحتياجات المنطقة، فمن خلال ملاحظة الباحثة لأحوال المنطقة وبسؤال أهالي المنطقة من المترددين ، أتضح أن أهم المشكلات التي تواجه الأهالي هي مشكلة الصرف الصحي، يليها القمامة، وبمراجعة أجندة الجمعية أتضح غياب هذه الأنشطة فطوال تاريخ الجمعية لم تقم بتنفيذ أي مشروع لإصلاح البنية التحتية إلا مرة واحدة وكان ذلك بناء علي توصية الجهة الممولة، التي رأت حاجة المنطقة لهذا، وكان مشروع إنشاء شبكة للصرف الصحي، هو المشروع الوحيد الذي استهدف إصلاح البنية التحتية .

وتتعاون الجمعية مع عدد من الجمعيات في المنطقة ولكن في إطار مشروعات الهيئة القبطية الإنجيلية، وينتهي هذا التعاون بمجرد انتهاء المشروع، ويؤكد العاملين في الجمعية أن غياب التعاون بين الجمعيات العاملة في المنطقة أدي إلي تكرار النشاط نتيجة لغياب الشفافية وتبادل المعلومات، خاصة فيما يتعلق بمنح القروض والمساعدات المالية، إذ قام بعض أهالي المنطقة بالحصول علي أكثر من قرض في نفس الوقت.

وتعاونت الجمعية مع بعض الهيئات الدولية المانحة أهمها مؤسسة بلين التي قامت بتمويل مشروع ترميم دورات المياه في المنازل.

وتعتمد الجمعية في تمويل نشاطها علي الهيئة القبطية الإنجيلية، بشكل

أساسي هذا بالإضافة لتبرعات أهالي المنطقة، واشتراكات الأعضاء التي تمثـــل الجانب الأقل في ميزانية الجمعية.

خاتمة الدراسة:

لاحظت الباحثة الآتي فيما يتعلق بالتجربة الميدانية:

أ- غياب المشاركة الحقيقية داخل الجمعية:

كما افترض بوتنام أن الجمعيات التطوعية المدارة بشكل أفقي- بمعني غياب التدرج والشكل الهرمي في إدارة الجمعية-هي الأقدر علي إنتاج رأس مال اجتماعي حقيقي، وبالنظر للحالات السابقة وللجمعيات الأهلية بصفة عامة نجدها بلا استثناء تفتقد لهذه الروح، حتى في حالة الجمعيات التي تأسست من البداية وفقاً لمبدأ المساواة بين أعضائها تفتقد لهذه الروح تدريجياً، ويعود هذا لعدة اعتبارات هي:

١- القيود القانونية والإدارية التي تفرضها سلطات الدولة والمتمثلة في وزارة الشئون الاجتماعية إذ يشترط قانون الجمعيات الأهلية شكلاً محدداً حتى يمكن إعطاء الجمعية صفة رسمية، والجدير بالذكر أن هذا القانون هو السبب في عدم التوازن العددي بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية، فقد أيضاً علي مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية كما نص أيضا علي طرق انتخاب كلاً منهم وطبيعة المسئوليات الموكلة لهم.

٢- نقص الوعي لدي العاملين في الجمعيات الأهلية، بطبيعة العمل التطوعي وأهدافه، ويعود ذلك لأن معظم العاملين في الجمعيات الأهلية يعملون بأجر كموظفين، ففي حالة الجمعيات الثلاث لا يوجد متطوع واحد بين العاملين، فجميعهم يعمل بنظام المكافأة الشهرية، فإذا تم استبعاد معيار أخذ عائد مادي، نجدنا نصل إلي نفس النتيجة فبسؤال العاملين في الجمعيات عما إذا كانوا يشاركون في أي نشاط أخر داخل الجمعية ولكن خارج حدود وظيفتهم أجابوا جميعا أنهم لا يقومون إلا بمهام وظيفتهم فقط، وبسؤالهم عن

السبب أكدوا أن هذا من قبيل الحفاظ علي التخصص وتقسيم العمل ولتجنب الخلافات الناتجة عن تداخل المهام، وكأنهم يعملون بأحد الأجهزة الإدارية التابعة للدولة، وربما يكون هذا مبرراً في حالة جمعية التنمية الصحية والبيئية إذ يتطلب طبيعة نشاطها ذلك، ولكن نفس الظاهرة لوحظت في الجمعيات الأخرى علي الرغم أنها قامت في البداية بمبادرة من أهالي المنطقة لخدمة مصالحهم، وبسؤال العاملين عن ما إذا كانوا ينتمون يمارسون أي نوع من النشاط التطوعي خارج إطار الجمعية أجابوا بأن نشاط الجمعية كافٍ.

٣- الشروط الإدارية التي تفرضها الهيئات المانحة سوء المحلية أو الدولية، والمتعلقة أساساً بأنماط تعاون تلك الجمعيات معها والتي تتطلب وجود شخص مسئول عن كتابة التقارير والجوانب الإدارية والفنية يمكن الرجوع له عند الحاجة، حتى أن البرامج التدريبية التي تضعها تلك التنظيمات للعاملين في الجمعيات الأهلية لا تتضمن أية أفكار عن التطوع أو كيفية إدارة الجمعية بشكل ديموقراطي، بما يجعل علاقة الفرد بالجمعية رسمية لا تختلف كثيراً عن علاقتهم بمؤسسات الدولة، وهذا ما أشارت له أحد الدراسات الميدانية علي عدد من الجمعيات الأهلية إذ أكد العاملون في هذه الجمعية أن الهيئات التمويلية لا تختلف -بل تزيد في بعض الأحيان- عن وزارة الشئون الاجتماعية من حيث كثرة الإجراءات والتعقيدات من أجل الحصول علي تمويل.

غياب التفاعل بين الجمعية والمجتمع المستفيد:

وقد أمكن للباحثة ملاحظة هذه النقطة في حالة الجمعيات العاملة بمنطقة عزبة خير الله، وذلك من خلال حضورها لبعض الأنشطة التي تقوم بها الجمعية وبالتحديد نشاطي محو الأمية، والمركز الطبي، وقامت أيضاً بحضور أحدي الندوات التي عقدتها جمعية من الجمعيتين للتوعية بأهمية استخراج بطاقة الرقم القومي، وكانت هذه الندوة بالتعاون مع أحد مراكز حقوق الإنسان في إطار البرنامج التثقيفي للجمعية. وقد تحدثت الباحثة مع عدد من المستفيدين من هذه

الأنشطة، وبسؤالهم عن طريقة معرفتهم بالأنشطة التي تقوم بها الجمعية أجاب معظمهم أنهم علموا بهذه الأنشطة أما عن طريق أحد أقاربهم الذي يعمل بالجمعية، أو عن طريق الكنيسة -في حالة الجمعية القبطية- ولم يشر أي منهم لإعلانات أو معرفتهم بأعضاء الجمعية. ويعود ذلك إلي أن الأفراد في مثل هذه المناطق يستمدون معرفتهم من تجارب وخبرات المحيطين بهم داخل دائرة الأقارب، يليهم الجيران فالأصدقاء فعندما سألت الباحثة أحد الحاضرين عن من يلجأ إليه إذا واجهته مشكلة أكد أنه يلجأ في البداية إلي أقاربه، ولاحظت الباحثة أنه فسر مشكلة بمعني مشكلة مالية، واتضح هذا من رده "باروح لحد من أخواتي، لو ملاقيتش معه بروح لحد من الجيران أو صاحب الشغل، واستلف منه لحد ما ربنا يرزق"، وبسؤال نفس الشخص عن الأسباب التي دفعته لحضور هذه الندوة أكد أنه جاء بناءاً علي طلب أحد العاملين في الجمعية الذي يعرفه معرفة جيدة، وهو أحد جيرانه، وبسؤاله عن جدوى استخراج رقم قومي قال"هما قالوا أن الحكومة عايزنا نطلع البطاقة ديه عشان هتلغي التانية -أي البطاقة الورقية- فالأستاذ مصطفي قال لي تعال احضر عشان نساعدك تطلع بطاقة".ولكل ما سبق يمكن القول أن تلك الجمعيات استغلت الرصيد الموجود من رأس المال الاجتماعي ولم تقم بإنتاج المزيد فقد اعتمدت بالأساس أما علي ثقة المواطنين في المؤسسة الدينية التي تعمل من خلالها الجمعية كما في حالة الجمعية القبطية فعلي الرغم من ان هذه الجمعية قد سبقت في وجودها الكنيسة إلا أنها تعتمد في نشاطها بشكل كبير علي الكنيسة سواء في الإعلان عن البرامج أو في الوصول للمستفيدين من برامج الجمعية خاصة المتعلق منها بإعطاء نقود ومساعدات عينية للفقراء، أو علي علاقات القرابة التي تربط بعض العاملين بأهالي المنطقة كما هو الحال في جمعية الرضا فهي من أولي الجمعيات التي تأسست في المنطقة، وتأسست بمبادرة من أحد أهالي المنطقة وهو رجل ذو سمعة طيبة ويعرفه الجميع .

ويتأكد عدم مساهمة الجمعيات في تكوين رأس المال الاجتماعي ليس فقط من عدم مشاركة المستفيدين في أنشطة الجمعية، وإنما أيضا من عدم معرفتهم بأنشطة الجمعية باستثناء النشاط الذي يستفيدون منه.

ومن النقاط الهامة أيضاً في هذا الجزء عدم ارتباط أجندة الجمعيات باحتياجات المجتمع الذي تعمل في إطاره، فبالرجوع لبرامج عمل تلك الجمعيات لم تطبق أي منها مشروع تنموي واحد باستثناء مشروع ترميم المدارس ، والذي نفذته جمعية الرضا-نسبة إلي المسجد الملحقة به الجمعية-مع أحد الهيئات الدولية، وعلي الرغم من أن مشكلتي القمامة والصرف الصحي هما من المشكلات الملحة في المنطقة إلا أنه لا يوجد أي من الجمعيات ال١٨ في المنطقة قد تبنت هذه المشكلة، وقام المواطنون أما بالتعايش مع هذه المشكلات كما هو الحال بالنسبة لمشكلة القمامة، ، أوحلها بالجهود الذاتية الفردية.والجدير بالذكر أن هذه المشكلة لا تخص فقط حالة الجمعيات العاملة بمنطقة عزبة خير الله وإنما تتعلق بمنهج عام تتبعه كافة الجمعيات الأهلية في مصر، وهو منهج مواجهة الأعراض، دون حل جذور المشكلة نفسها، فعلي سبيل المثال لا تواجه الجمعيات الأهلية مشكلة التعليم في مصر وإنما تكتفي فقط بالتعامل مع أثارها والتي تتمثل في تفشي الأمية، وبالتالي الحاجة إلي برامج لمواجهتها. في وضع برامج لمحو الأمية، وهو ما يعود بدوره من ناحية إلي نقص الوعي بالقضايا الهامة التي يجب أن تتبنها الجمعيات الأهلية من ناحية، ومن ناحية أخري إلي غياب ثقافة التعاون والمشاركة، الذي أدي بدوره إلي عدم اكتراث المواطنين بحل مشكلة تؤثر علي صحتهم وصحة أبناءهم .

وفيما يتعلق بحالة الجمعيات محل الدراسة فقد أدت رغبة القائمين علي الجمعية في أصباغها صفة شرعية إلي تخليها عن سماتها الأساسية المتمثلة في طبيعتها التطوعية، وكونها معبرة عن مصالح مجتمع له مشاكل محددة، وهو ما يؤكد النقطة التي سبق الإشارة لها من أهمية السياق العام في التأثير علي أداء المجتمع المدني ودوره في إنتاج رأس مال اجتماعي يمكن استغلاله في تنمية المجتمع.

وقد حاولت الدراسة من خلال الأربعة فصول السابقة رسم شكل عام لأحد المفاهيم الهامة في حقل دراسة التنمية، ولم تكتف الدراسة بطرح المفهوم بشكله النظري-كما قدمته الكتابات الغربية-، إنما ربطته بواقع المجتمع المصري ، من خلال إلقاء الضوء علي دور المجتمع المدني في تكوين رأس

المال الاجتماعي، وقد وصلت الدراسة فيما يتعلق بهذه النقطة لعدد من النتائج:

- لا يوجد شكل أو نمط محدد لرأس المال الاجتماعي ، فعندما تحدث روبرت بوتنام عن رأس المال الاجتماعي الايجابي والسلبي وفقاً للآثار المترتبة علي إنتاج واستخدام رأس المال الاجتماعي من قبل جماعة اجتماعية معينة ، كان هذا اختصاراً مخلاً لشكل العلاقة بين المفهوم والبيئة التي يتكون بها، فهو وليد بيئته يؤثر فيها ويتأثر بها.
- لا يمكن في حالة مصر الحديث عن رأس مال اجتماعي ايجابي و سلبي، ولكن يمكن الحديث عن رأس مال اجتماعي خاص يتكون بين أعضاء عدد من المؤسسات، ولا يتجاوز حدود هذه المؤسسات إلي ما خارجها.
- تتعدد مصادر رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، إلا أن أكثرها تأثيرا هي التي يتم تكوينها عن طريق الروابط الاجتماعية غير الرسمية، كالأسرة، الدين، جماعة الجيرة، وكلما خرج الفرد من هذه الدوائر أصبح أكثر حذراً وأقل ثقة في المحيطين.

يتأثر دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، بعوامل عديدة يتعلق بعضها بمؤسسات المجتمع المدني نفسها وطريقة إدارتها ويتعلق البعض الأخر بالبيئة المحيطة، لذا فلا يمكن الحكم علي دور المجتمع المدني كأحد مصادر رأس المال الاجتماعي لا يتم قبل دراسة كافة العوامل أخري المرتبطة بالبيئة المحيطة، ويظهر هذا بوضوح في حالة المجتمع المصري وفلي هذا الصدد يمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني إلي مؤسسات تنتج رأس مال اجتماعي خاص بالمعني الذي أشار له بوتنام ومؤيدي نظريته، بمعني أن ما تنتجه هذه المؤسسات من ثقة لا يخرج عن إطار تلك المؤسسات، وفي كثي من الأحيان يرتبط بتحقيق هدف محدد، لا يتجاوزه، ولا تنجح تلك المؤسسات في تكوين روح للانتماء بين أعضائها خارج حدود هذا الهدف، والمثال الصارخ علي ذلك جمعيات رجال الأعمال فكما سبقت الإشارة توافرت مجموعة من العوامل والظروف جعلت من هذه الجمعيات الأنشط، والأكفاء بين مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة بصرف النظر عن طبيعة الأهداف التي تسعي

لتحقيها، وفي نفس الوقت لم تحظي بتأييد وثقة المواطنين، وهناك نوع أخر من مؤسسات المجتمع المدني-وهو النوع الأكثر شيوعاً- لا ينتج أي نوع من رأس المال الاجتماعي، ويعود ذلك لعدة اعتبارات يتعلق بعضها بتلك المؤسسات نفسها، أما أغلبها فيتعلق بالبيئة المحيطة سواء كانت الدولة بمؤسساتها أو المجتمع بثقافته وما تحويه من قيم لا تشجع علي المشاركة والتعاون خارج حدود الأسرة – كما سبقت الإشارة - وتعتبر الأحزاب السياسية المثال الأكثر وضوحاً في هذا، إذ تعتبر أكثر منظمات المجتمع المدني تأثراً بالتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري، إلا أن فشلها في إيجاد قاعدة جماهيرية، وعدم قدرتها علي إدارة صراعاتها الداخلية وتدريب أعضاءها علي كيفية المشاركة يعود بالأساس إلي توقف العمل الحزبي في مصر لأكثر من عشرين عاماً، لم يعرف فيها المجتمع بصفة عامة والنخبة بصفة أي صورة من صور المشاركة في الحياة العامة، فما بالك بالعمل السياسي.

وقد ارتبط كل هذا بثقافة لا تحصد علي المشاركة ولا التعاون ومع تغلب قيم السلبية واللامبالاة، وعدم الثقة في الآخرين يصعب الحديث عن دور حقيقي للمجتمع المدني، ويستحيل وجود رأس المال الاجتماعي بالصورة التي طرحتها الكتابات الغربية.

وعلي الرغم من ذلك فلا يمكن إغفال الدور الذي لعبه رأس المال الاجتماعي الخاص في مساعدة كافة فئات المجتمع المصري، وخاصة الفئات الأقل حظاً في التكيف مع ظروف المجتمع ، إذ تمثل الروابط والعلاقات غير الرسمية بالنسبة للفقراء شبكة للضمان الاجتماعي يلجأ إليها الفقراء لمواجهة أزماتهم، والتي لولا وجودها لشهد المجتمع المصري موجات من عدم الاستقرار.

المراجـع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أحمد زايد وآخرون، المصري المعاصر:مقاربة نظرية وإمبريقيـة لـبعض أبعاد الشخصية القومية، المركز القومي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائيـة، القاهرة، ١٩٩١.
- أيمن السيد عبد الوهاب، دليل الجمعيات الأهلية العاملة بمحافظـة القـاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.
- جلال أمين، ماذا حدث للمصريين في النصف الثاني من القرن العشـرين؟، دار الهلال، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢.
- جمال عبد الجواد وآخرون، لمن يصوت المصـريون فـي الانتخابـات؟، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥، ص١٢.
- سيد عويس، من ملامح المجتمع المصـري المعاصـر، المركـز القـومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٣.
- عبد الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونيات في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.
- فتحي أبو حطب، حركة كفاية ومستقبل حركات التغيير، المعهد الـدنماركي المصري للحوار، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- فرانك، أدلوف، المجتمع المدني:النظرية والتطبيق السياسي، عبـد السـلام حيدر(مترجم)، القاهرة، مركز المحروسـة للنشـر والخـدمات الصـحفية

والمعلومات، ٢٠٠٨.

- محمد حافظ دياب، الخطاب الأهلي: مسألة نقدية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.
- محمد رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر، القاهرة، ١٩٦٨.
- مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني والسياسية في مصر:دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري١٩٥٢-١٩٨١، القاهرة، ١٩٨٢.
- نجاد البرعي وآخرون، علي مقربة من الحافة:حرية الرأي والتعبير في مصر٢٠٠٤-٢٠٠٧، القاهرة، المتحدة للنشر، ٢٠٠٨.
- هنري عيروط، الفلاحون، محمد غلاب ، مترجم، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، تاريخ النشر غير معروف.
- وليم سيدهم اليسوعي، المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ب- الرسائل الجامعية:

- كمال المنوفي، "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين مع دراسة ميدانية في قرية مصرية"، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.
- نادية موسي، "تعديل المادة ٧٦ من الدستور والحراك السياسي في مصر"، رسالة ماجستير مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
- نيفين أسامة الحسيني، "آليات المشاركة السياسية غير الرسمية في المناطق العشوائية:دراسة حالة لحي منشأة ناصر"، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
- هويدا عدلي رومان، "المقومات الثقافية للمجتمع المدني:دراسة في التسامح

السياسي لدي النخبة ١٩٨٢-١٩٩٣"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨

جـ- مقالات ودوريات علمية:

- أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، المجلد السادس والثلاثون، سبتمبر ١٩٩٩.
- مصطفي كامل السيد، "مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات حقوق الإنسان"، سلسلة بحوث سياسية (٩٥)، القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، إبريل ١٩٩٥.
- هويدا عدلي رومان، "المجتمع المدني: المفهوم والأركان والإشكاليات"، العدد الأول، المجلد السادس الثلاثون، يناير ١٩٩٩.

د- ندوات ومؤتمرات:

- مصطفي كامل السيد ، مؤسسات المجتمع المدني علي المستوي القومي، في المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديموقراطية، بيروت ، مؤتمر مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- وجيه كوثراني، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية الديمقراطية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢.

Secondly: English references:

A-Books:

- Abdel Rahman, Maha, Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt, Cairo, American University in Cairo Press,2004.
- Almond A., Gabriele and Verba, Sidney, The civic culture, Political attitudes and Democracy in five nations, U.S.A ,The Little Brown Series in Compartive,1965.
- Bourdieu,Pierre,"Chapter9:The forms of social capital" in Richardson, JG,Hand Book of Theory and research for Sociology of Education, Connecticut, green wood press,1985.
- Burdigge, John Ed, Beyond Prince and Merchants: Citizen Participation and The Rise of Civil Society", New York, Pact Publications,1998.
- Cohen,Jean l.,and Arato, Andrew, Civil Society and Political Theory, MIT Press,1980.
- Coleman,James,Chapter(12) Social Capital in Foundations of Social Theory, U.S.A, Harvard University Press, 1994.
- Fukyama ,Francis, Trust: The Social Virtues and Creation of Prosperity, Newyork, Free Press 1995.
- Ibrahim, Saad El Din, Civil Society Prospect for Development in The Arab World, in A.R Norton(ed)Civil Society in The Middle East, New York , Leiden, 1995.
- Krishna, Anirubh, Active Social Capital: Tracing The Roots of

Development and Democracy ,U.S.A, Columbia University Press,2002.

- Lin, Nan, Ed, Social capital: A Theory of Social Structure and Action, London, Cambridge University Press,2001.
- Putnam, Robert, Democracies in Flux: The evolution of Social Capital in Contemporary Society, London, Oxford University Press, 2002.
- Putnam, Robert, Making Democracy Work: Civic Traditions in modern Italy, U.S.A, Princton University Press,1993.
- Putnam's, Robert, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, U.S.A, Harvard University Press,2000.
- Serageldin, Ismail and Grootart, Christian, Defining Social Capital: An integrating review, Washington, D.C, The World Bank, ,1997.
- Stone,John and Mennell, Stephen, Alexis Tocqueville and Democracy , Revolution, and Society :Selected Writings, U.S.A ,University of Chicago Press.
- Toqueville, Alexis De, Democracy in America, New York: Vintage Books,1954.

Thesis:

- Ammar, Hamed, Growing up in An Egyptian Village, Routledge & Kegan -Paul LTD, ,1954.
- Damasio,Ana,Inching Towards Democracy: The beliefs and Strategies of The Muslim Brotherhood in The search for political Inclusion, M.A of Political science, Cairo, American university in Cairo,2005.

Articles and Periodicals:

- Berman, sherry ,"Islamism, revolution, and civil society", perspectives on politics,2003,vol.1,257-263.
- Coleman,James,s," Capital in Creation of Human Capital", American Journal of Sociology,44,1988.
- Eastis, Carlam M.,"Organizational Diversity and The production of Social Capital", American Behavioral Scientist, vol.42, 1998.
- Edward,B.,and Foley ,M.W, "Social Capital and Political Economy of our Discontent", American Behavioral Scientist, No.4,1997.
- Fankand, Yausmoto,"Social Capital with in and Between Subgroups", American Journal of Sociology, vol, 109, 1998.
- Foley, Michael W. and Bob Edwards," Escape from politics: Social Theory and Social Capital Debate", American Behavioral Scientist, 40,1997.

- Grootaert, Christian, ”Social Capital: The Missing Link?”, World Bank’s Working Paper No.3,April 1998.
- Muller, Edward. N,and Seligon, Mitchell,” Civic and democracy: The question of Casual Relationships”, American Political Science Review,vol.88,no.3,1994.
- Pantoja,Enrique,”Exploring The Concept of Social Capital and Its Relevance for Community Based Development: The Case of Coal Mining Areas in Orissa”, World Bank Paper No.18,1998.
- Putnam, Robert, “Tuning in, Tuning Out: The Strange Disappearance of Social Capital in America”, Political Science and Politics,28,1995.
- Rose,Richard, ”Getting things done in anti modern Societies :Social Capital Networks in Russia” ,World Paper No.9.
- Rossing, Tine and Assaf, Susan, ”Social Capital: Conceptual Frameworks and Empirical Evidence” ,SCI Working Paper No.5,1998.
- Uphpoff, Norman and Krishna, Anirudh, ”Mapping and Measuring Social Capital: a Conceptual Empirical Study of Collective Action for Conversing and Developing Watersheds in Rajasthan, Indian”, Sci Working Paper NO.13,June,1999.

Reports:

- Human development report, choosing our future: towards a new social contract, Cairo, undp ,2005.

- Human development report in Egypt, participation in local development, Cairo, UNDP, 2004.
- Masoud, Amani ,NGOs and poverty alleviation, in social capital and poverty alleviation in Egypt, National institute for planning and UNDP,2003.

The internet:

- Edwards, Micheal, ”More Social Capital, less poverty?”, Development Outreach, www.worldbank.org.2003.
- Kidmore,Davids,”Civil Society, Social Capital, and Economic Development”, www.darke.edu. 2000.
- Woolcock,Micheal,”Analysing Social capital in Context: Guide to using qualitative methods and data”, www.worldbank. org, 2006
- John, Sudarsky”,Democracy in Latin America: Crisis or demands of New Citizens? Reflection from The Third Wave of Democracy, The accumulation of social capital”,www.worldbank.org,2004.
- David, Ayres,”Social Capital and village governance, Experience with village Network”,2005,www.worldbank.org.
- Robinson, Lindon, "Application of social capital Theory”, 1995, www.Worldbank.org.
- world values survey2000,www.world values survey.com.
- world values survey 2008,www.world values survey.com.
- Human development report in Egypt, www.undp.org.eg.

جدول رقم (١)
توجهات المواطنين تجاه المشاركة

	قام بذلك	لديه استعداد	لم يفعل علي وجهه الإطلاق
توقيع عريضة	%٢٠	%٣٧	%٤٣
المشاركة في مقاطعة	%٤٣	%٣٠	%٣٣
المشاركة في مظاهرة	%٢٠	%١٥	%٨٢
المشاركة في إضراب	٠	%٢	%٩٧
احتلال أبنية	%٢	%٢	%٩٥

المصدر worlvaluessurvey.www.worldvaluesurvey.com :

جدول (٢)
أحزاب تم تأسيسها مؤخراً

اسم الحزب	السنة
حزب الغد	٢٠٠٤
الحزب الدستوري الاجتماعي الحر.	٢٠٠٤
حزب شباب مصر	٢٠٠٥
حزب السلام الديموقراطي	٢٠٠٥
حزب المحافظين	٢٠٠٦
الحزب الجمهوري الحر	٢٠٠٧
حزب الجبهة الديموقراطية	٢٠٠٧

المصدر: نجاد البرعي وآخرون، علي مقربة من الحافة:حرية الرأي والتعبير في مصر، القاهرة، المجموعة المتحدة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

جدول رقم (٣)
عدد أعضاء التعاونيات في مصر

اتحاد تعاوني	عددها	عدد أعضائها
التعاونيات الاستهلاكية	٤٣٢٠	٤ مليون مواطن
التعاونيات الإنتاجية	٤٨٧	٥٨ ألف مواطن
التعاونيات الزراعية	٦٣٣٤	٤مليون مواطن
التعاونيات الإسكانية	١٧٣٧	٢ مليون مواطن
التعاونيات المائية	٩٠	٨٩ ألف

المصدر: عبد الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونيات في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.

الملاحق:

دليل مقابلة
المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في مصر
بالتطبيق علي الجمعيات الأهلية

أولاً: بيانات أساسية عن الجمعية:

- تاريخ تأسيسها تاريخ و رقم الإشهار :
- مجالات النشاط:
- أهداف الجمعية:
- عدد الأعضاء: أعضاء مجلس الإدارة أعضاء الجمعية العمومية
- عنوان الجمعية:
- عدد الفروع:
- عدد الموظفين:
- عدد المتطوعين:
- مستوي تعليم الأعضاء: (مؤهل عال –مؤهل متوسط –أقل من متوسط- أمي).

ثانياً: دور الجمعية في تكوين رأس المال الاجتماعي:

- نسبة العاملين إلي المتطوعين.
- عدد النساء والشباب العاملين في الجمعية، وطبيعة وظائفهم.(إدارية-تنفيذية-قيادية)
- مدي مشاركة متلقي الخدمات في نشاط الجمعية. (حضور اجتماعات، تقديم تبرعات، المشاركة في مشاريع الجمعية(لكل الوقت- لبعض الوقت - أخري تذكر).
-عدد من يمتلكون عضوية في جمعيات أخري.

- اشتراك الأعضاء في أنشطة أخري خارج الجمعية.

ثالثاً: مستوي المشاركة والتفاعل داخل الجمعية:إلي أي مدي يساهم نشاط الجمعية في تكوين رأس المال الاجتماعي؟:

أ- طبيعة العضوية في الجمعية:

- عدد أعضاء مجلس إدارة الجمعية.
- عدد النساء والشباب
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.
- عدد أعضاء الجمعية العمومية.
- عدد النساء والشباب
- عدد مرات اجتماع الجمعية العمومية.
- آليات اتخاذ القرار في الجمعية. (بالاقتراع داخل مجلس الإدارة-باشتراك باقي الأعضاء-بالاتفاق داخل مجلس الإدارة).
- مدي مشاركة الأعضاء في اتخاذ القرار.
- هل يتقاضي أعضاء مجلس الإدارة مكافآت؟.
- عدد مرات تغير مجلس الإدارة منذ إنشاء الجمعية.
- هل تم حل مجلس الإدارة سابقاً.
- طبيعة الصراعات داخل الجمعية وكيفية حلها.
- مدي تغير حجم عضوية مجلس الإدارة (يزيد/يقل).

ب- القيادة:

- عدد من تولي قيادة الجمعية منذ إنشائها.
- أساس شرعية القيادة البرنامج الانتخابي-صلة القرابة -الدين

جـ- نشاط الجمعية:

- طبيعة الفئات المستهدفة من أنشطة الجمعية.
- طبيعة أنشطة الجمعية:
(خدمات- توعية وتثقيف- رعاية اجتماعية)
- طريقة الوصول للمستهدفين . (علاقات قرابة-جيرة- صداقة- عن طريق

الخدمات التي تقدمها الجمعية-بحوث و دراسات-مطالبات من السكان-أخري تذكر).

- عدد المشروعات الكبري التي نفذتها الجمعية منذ انشاءها، وطبيعتها. (مشاريع طويلة الأمد-مشاريع قصيرة الأمد)
- عدد المشروعات التي اشترك في تنفيذها أعضاء الجمعية، وطبيعتها. (خدمات-توعية وتثقيف- رعاية اجتماعية-أخري تذكر).

رابعاً: بيئة عمل الجمعية:

أ.علاقة الجمعية بغيرها من الجمعيات:

- حاجة الجمعية للتعاون مع جمعيات أخري.
- علاقة الجمعية بغيرها من الجمعيات العاملة في نفس المجال. (تعاون / صراع)
- صور التعاون (تلقي تمويل-حملات توعية-جمع تبرعات-مشاريع مشتركة).
- علاقة الجمعية بجمعيات تعمل في مجالات أخري. (تعاون\صراع)
- صور التعاون .
- البرامج والمشاريع التي تشترك فيها الجمعية مع جمعيات أخري.
- نوعية المشاريع ومدتها.

ب-علاقة الجمعية بالدولة:

- العلاقة مع الدولة. تعاون \صراع \رعاية \ محايدة
- صور التعاون. (مشاريع مشتركة –برامج تدريبية- إشراف و رقابة علي نشاط الجمعية-أخري تذكر).
- صور الصراع. (إعاقة منح التراخيص –التدخل في نشاط الجمعية-تقييد حجم التمويل-أخري تذكر).
- طرق حسم الصراع.
- وجود ممثلين من وزارة الشئون يعملون في الجمعية، تقديم تقارير (عدد التقارير، توقيتها)-وجود صلات غير رسمية مع السلطات التنفيذية.

- أي المستويات التنفيذية الأكثر تعاوناً مع الجمعيـــة. (المحلـــي- الإقليمـــي- القومي)

جـــ- علاقة الجمعية بالهيئات الدولية:

- عدد الهيئات الدولية التي تتعامل معها الجمعية.
- طبيعة الهيئات الدولية (رسمية –غير رسمية).
- من جنسيات مختلفة أم تتبع دول بعينها.
- حجم التمويل الذي تتلقاه الجمعية من الهيئات الدولية، نســبته مــن إجمــالي ميزانية الجمعية.

تعريف المركز:

"**المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية**" **هو** مؤسسة قانونية مصرية غير حكومية، تنطلق من قيم العدالة، والحرية، والمساواة، وتلتزم فى ذلك بجميع المواثيق، والإعلانات، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، خصوصا العهد الدولى للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية كمرجعية لها على مستوى الرؤية والممارسة.

الرؤية:

نؤمن بضرورة التفاعل مع الحركات الاجتماعية المصرية والعمل معها ودعمها من أجل أن يصبح مجتمعنا خاليا من كل أشكال القهر، والفقر، والتمييز، أو الظلم الاجتماعى، ويتمتع مواطنوه بجميع حقوقهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية إلى جانب حقوقهم المدنية، والسياسية باعتبار أن حقوق الإنسان وحدة واحدة لا تتجزأ.

الرسالة:

يسعى المركز إلى تمكين المجتمع بكل فئاته من التمتع بحقوقهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية من خلال تعزيز الحركات الاجتماعية المدافعة عن هذه الحقوق، واستنهاض حركة مجتمعية جديدة تحقق أعلى مستويات المشاركة، وقادرة على التأثير، والتغيير، ونشر ثقافة حقوق الإنسان

عموماً، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، لاسيما حقوق العمل والحريات النقابية، مع تنظيم حملات الدفاع، وبناء التحالفات، وتكوين الشبكات، وتقديم المساندة القانونية، والاحتكام للقضاء.

الأهداف:

من أجل تحقيق رسالة المركز نعمل على:

١. المساهمة فى تحقيق التوازن الموضوعى فى اهتمام الحركة المصرية والعربية لحقوق الإنسان ما بين الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والحقوق المدنية، والسياسية.
٢. وضع تصورات واستراتيجيات لمواجهة انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
٣. دعم حملات الدفاع عن الحقوق، وبنائها، ومهارات تخطيطها، وتنفيذها، وتقييم أدائها بما يعظم من تأثيرها فى إقرار سياسات، وتشريعات، وممارسات تتوافق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
٤. التعرف العلمى والعملى على التحديات التى تواجه الحريات النقابية، والحركات الاجتماعية، وتأثيرات كل من العولمة والسياسات والاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة الدولية، على حياة المواطنين، لمناقشتها وطرح الحلول الملائمة لها بعد بلورتها.
٥. المساهمة فى خلق أشكال تنسيقية وتحالفية كإطار للعمل المشترك، ودعمها، وتعزيز قدرة الحركات الاجتماعية فى بناء تنظيماتها المستقلة، وحريتها فى العمل، والتعبير، والتأثير.

٦. تنقية البنية التشريعية المصرية من كل ما من شأنه مناهضة مواثيق حقوق الإنسان الدولية التى صدقت مصر عليها، خصوصا الداعمة للحقوق العمالية والنقابية.

أنشطة المركز:

١- رصد واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات النقابية والعمالية، ومتابعته وتوثيقه، سواء من حيث الانتهاكات المختلفة التى تتعرض لها هذه الحقوق، أو من حيث المكاسب التى تحققها الحركات الاجتماعية والعمالية.

٢- إعداد البحوث والتقارير التى تشتبك مع واقع تلك الحقوق ونشرها لتعزيز المعرفة بشأنها.

٣- إعداد الحملات وورش العمل والتدريب، وتنفيذها؛ بغية رفع الوعى والتمكين بتلك الحقوق.

٤- تقديم المساندة القانونية بكل صورها لتمكين المواطنين من هذه الحقوق.

٥- إعداد مشاريع قوانين وتعديلات تشريعية حول تلك الحقوق بحيث تتوافق مع المعايير الدولية.

٦- إنشاء شبكات الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو المساهمة فيها.

هيئة المركز الاستشارية

(وفقا للترتيب الأبجدي)

الأستاذ أحمد السيد النجار

الدكتور حسنين كشك

الأستاذ عبد الغفار شكر

الدكتورة هويدا عدلى رومان

الأستاذة نوله درويش

مدير المركز

خالد على عمر

المحامى

إصدارات
المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

أولا: التقارير:

١- التقرير الأول: حول مؤتمر العمل الدولى (يونيه ٢٠٠٩ – جنيف)
٢- التقرير الثانى: قطع الأرزاق سلوك منهجى لكسر الحركة العمالية

ثانيا: البروشور:

١- ماذا تعرف عن المحاكم الإقتصادية
٢- ماذا تعرف عن الضرائب على العقارات

ثالثا: الكتب:

١- مدونة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية
٢- المرأة ومنصة قضاء مجلس الدولة

ثالثا: النشرة غير الدورية " مجلة عدالة حرية":

١-العدد الأول ديسمبر ٢٠٠٩
٢-العدد الثانى يوليو ٢٠١٠

رابعا: سلسلة العدالة الإجتماعية:

١-العدالة الضريبية
٢-عدالة الموانة العامة للعام ٢٠١٠-٢٠١١

خامسا: سلسلة العمال والحراك الإجتماعى:

١-عمال مصر ٢٠٠٩

سادسا: سلسلة الأبحاث والدراسات:

دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الإجتماعى: دراسة حالة للجمعيات الأهلية فى مصر

قائمة المحتويات

مقدمة المركز	٣
مقدمه الدراسه	٧
الفصل الأول	١٥
الإطــار النظــري	
المبحث الأول: تعريف رأس المال الاجتماعي	١٦
أولاً : نشأة المفهوم وتطوره	١٦
ثانياً : رأس المال الاجتماعي والصور الأخرى لرأس المال	١٨
ثالثاً : رأس المال الاجتماعي والثقافة السياسية	٢٣
رابعاً: مكونات رأس المال الاجتماعي وخصائصه	٢٤
خامساً: صور رأس المال الاجتماعي	٢٨
المبحث الثاني: اتجاهات دراسة رأس المال الاجتماعي	٣١
أولاً : الاتجاه الفرنسي أو اقتراب الجماعة	٣٢
ثانياً : الاتجاه الأمريكي	٣٨
ثالثا : ملاحظات حول الاتجاهين	٤٥
رابعاً: اقترابات دراسة رأس المال الاجتماعي	٤٧
المبحث الثالث: إشكاليات دراسة رأس المال الاجتماعي	٥٢
أولاً : إشكاليات التعريف	٥٢
ثانياً : إشكالية القياس	٥٣
الفصل الثاني	٥٨
رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني	
المبحث الأول: رأس المال الاجتماعي والديمقراطية	٥٩
أولاً : رؤية توكفيل وأنصاره	٦٠
ثانياً : الرؤية الظرفية	٧٢
المبحث الثاني: رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني	٧٧

أولاً : المجتمع المدني كأحد مصادر رأس المال الاجتماعي ٧٨
ثانياً : محددات علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي ٨٥
الفصل الثالث ٩٣
رأس المال الاجتماعي المجتمع المدني في مصر
المبحث الأول: مصادر رأس المال الاجتماعي في مصر ٩٤
أولاً : الثقافة ٩٤
ثانياً : الدين ٩٩
ثالثاً : الإسرة ١٠٣
رابعاً: المجتمع المدني ١٠٦
المبحث الثاني: رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في مصر ١١١
أولاً : المجتمع المدني الرسمي ١١٣
الأحزاب السياسية ١١٣
التعاونيات ١١٦
النقابات المهنية ١١٧
النقابات العمالية ١١٩
جمعيات رجال الأعمال ١٢١
الجمعيات الأهلية ١٢٢
مؤسسات تقليدية مُحدثة ١٢٢
ثانياً : المجتمع المدني غير الرسمي ١٢٦
جمعيات المساعدة الذاتية ١٢٦
الحركات الاجتماعية الجديدة ١٢٧
الفصل الرابع ١٣١
دراسة حالة لدور الجمعيات الأهلية في تكوين رأس المال الاجتماعي
المبحث الأول: الجمعيات الأهلية نشأتها وتطورها ١٣٢
أولاً : البيئة الداخلية ١٤٠

ثانياً : البيئة الخارجية لعمل الجمعيات الأهلية	١٤٤
المبحث الثاني: التجربة الميدانية	١٥٦
أولاً : جمعية التنمية الصحية والبيئية	١٥٨
ثانياً : جمعية الزهرة النيرة القبطية	١٦٢
ثالثاً : جمعية الرضا لتنمية المجتمع المحلي	١٦٥
خاتمة الدراسة	١٦٨
المراجع	١٧٤
الجداول	١٨٢
جدول رقم (١)	١٨٢
جدول رقم (٢)	١٨٣
جدول رقم (٣)	١٨٤
الملاحق	١٨٥
تعريف بالمركز وبيان إصداراته	١٨٩